

قضايا التطرف
والجماعات المسلحة

دورية دولية محكمة

 Journal of
Extremism and Armed Groups
قضايا التطرف والجماعات المسلحة

السنة الأولى
First year

العدد الأول
First Issue

مايو 2019
May 2019

المركز الديمقراطي العربي



مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

Journal of Extremism and Armed Groups

International Scientific Periodical Journal



<https://democraticac.de>



رقم التسجيل: 8. VR.6328.3373

مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

Journal of extremism and armed groups

دورية دولية محكمة

Registration Number

VR.3373 – 6328.B

تصدر عن

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies

Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

E-mail: j.extremism@democraticac.de

Web Site: <https://democraticac.de>

رئيس المركز الديمقراطي العربي: عمار شرعان

President of the Arab Democratic Center: Ammar Sharaan

رئيس التحرير: د. بن علي لقرع (الجزائر)

Chief Editor: Dr. Benali Lagraa (Algeria)

نائب رئيس التحرير: د. رشيدة بوجحفة (الجزائر)

Assistant Editor-in-Chief: Dr. Rachida Boujdechfa (Algeria)

مدير التحرير: د. محمد حسان دواحي (الجزائر)

Manager Editor: Dr. Mohamed Hassane Douadji (Algeria)

التدقيق اللغوي: د. سامية غشير (الجزائر)

Proofreading: Dr. Samia Ghechir (Algeria)

Board Members of the Editorial

أعضاء هيئة التحرير

Dr. Hichem Daoud El ghandja (Algeria)

د. هشام داود الغنجة (الجزائر)

Rania Abdallah (Jordan)

رانيا عبد الله (الأردن)

Farida Routane (Algeria)

فريدة روطان (الجزائر)

Fatima Zohra Bouazza (Algeria)

فاطمة الزهرة بوعزة (الجزائر)

Mohamed Salah Djemal (Algeria)

محمد صالح جمال (الجزائر)

Scientific Committee

الهيئة العلمية

<i>Dr. Nidaa Mtasher Sadeq (Iraq)</i>	د. نداء مطشر صادق الشرفة (العراق)
<i>Dr. Malika Agounne (Algeria)</i>	د. مليكة عقون (الجزائر)
<i>Dr. Jameel Abu abbass Rayan (Egypt)</i>	د. جميل أبو العباس زكير بكري الريان (مصر)
<i>Dr. Mohamed Cheikh Banane (Morocco)</i>	د. محمد الشيخ بانن (المغرب)
<i>Dr. Adnan Hamid El bedrani (Iraq)</i>	د. عدنان خلف حميد البدراني (العراق)
<i>Dr. Mady Ibrahim Kante (Mali)</i>	د. مادي إبراهيم كاتي (مالي)
<i>Dr. Mohamed Mustapha Benelhaj (Morocco)</i>	د. محمد المصطفى بن الحاج (المغرب)
<i>Dr. Iyad Al majaly (Jordan)</i>	د. إياد خازر مد الله المجالي (الأردن)
<i>Dr. Ahmed Salhi (Morocco)</i>	د. أحمد صليحي (المغرب)
<i>Dr. Muataz Ismail (Iraq)</i>	د. معتز إسماعيل خلف الصبيحي (العراق)
<i>Dr. Ibrahim Abdalla (Egypt)</i>	د. إبراهيم عبد الله (مصر)
<i>Dr. Hatem Benazouz (Algeria)</i>	د. حاتم بن عزوز (الجزائر)
<i>Mr. Arbi Boumediene (Algeria)</i>	أ. عربي بومدين (الجزائر)
<i>Mr. Yahia Bouzidi (Algeria)</i>	أ. يحي بوزيدي (الجزائر)
<i>Mr. Nouh Gharib (Algeria)</i>	أ. نوح غريب (الجزائر)
<i>Mrs. Soumia Badoud (Algeria)</i>	أ. سمية بادود (الجزائر)
<i>Mrs. Fatima Oudina (Algeria)</i>	أ. فاطمة أودينة (الجزائر)

آراء الكتاب لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها

المركز الديمقراطي العربي أو مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

المحتويات

افتتاحية

- لماذا مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة؟ بن علي لشرع 6

دراسات و أبحاث

- في الإرهاب والإرهاب الإلكتروني: إلتباسات المفهوم وتقاطع المقاربات محمد سويلمي 9
- هجيمونيا التطرف فراس عباس هاشم، علي حسين حميد 31
- قراءة نقدية في فكر حزب التحرير الإسلامي: مسألة الخلافة نموذجا ياسين الوردادي 47

ملف العدد

- الدعاية الإعلامية لتنظيم داعش في مواقع التواصل الاجتماعي: موقع تويتر أنموذجا رانية عبد الله 75

ترجمات

- كونسويلو كورادي، "العنف، الهوية والسلطة"، سوسيو- لوغوس (مجلة الجمعية الفرنسية لعلم الاجتماع)، العدد 4 (2009) ترجمة: أمينة زوجي، عدنان الجزولي 103

مراجعات وعروض كتب

- مجموعة مؤلفين، مرجعيات العقل الإرهابي: المصادر والأفكار مليكة عفون 121
- Martyn Frampton, Ali Fisher, Nico Prucha, *The New Netwar: Countering Extremism Online* هشام داود الغنجة 130
- المتطرفون: نشأة التطرف الفكري وأسبابه وآثاره وطرق علاجه جميل أبو العباس زكير الريان 140
- التطرف العنيف: مراحل غسل الأدمغة من الاستقطاب إلى التجنيد محمد السباعي 150
- وليام بيرري، رحلتي على شفا الهاوية النووية أحمد صلحي 154

ندوات ومؤتمرات علمية

- تقرير عن: المؤتمر الدولي الثاني "التطرف السياسي والديني في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي" 163
 - تقرير عن: مؤتمر "الاستراتيجيات الوطنية في مواجهة التطرف والإرهاب العالمي: الإنجازات والتحديات" 173
-

افتتاحية: لماذا مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة؟

Dr. Benali Lagraa
Editor-in-Chief

د. بن علي لفرع
رئيس التحرير

بعدما تمكّن المركز الديمقراطي العربي من إصدار مجموعة من المجلات والدوريات العلمية المتخصصة في فروع علمية مختلفة باللغتين العربية والانجليزية، يواصل مسيرته ويصدر مجلة جديدة باللغة العربية تحمل عنوان "قضايا التطرف والجماعات المسلحة". ترتبط هذه المجلة بمختلف فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية ذات العلاقة بدراسة الإيديولوجيات المتطرفة ونشاط الجماعات المسلحة. وأبرز هذه الفروع: العلوم السياسية والعلاقات الدولية، القانون، علم الاجتماع، علم النفس، الفلسفة، علوم الإعلام، الاقتصاد السياسي، الفكر الإسلامي، الأنثروبولوجيا، التاريخ. وتأتي المجلة لسد الفراغ الموجود في العالم العربي المتمثل في عدم وجود مجلات متخصصة في تناول ظاهرة التطرف السياسي والتطرف العنيف رغم انتشارها الواسع في المنطقة العربية، وفي أنحاء أخرى من العالم مثل أفريقيا وأوروبا.

إن وجود هذه المجلة سيساهم في توفير دراسات علمية للدارسين وصانعي السياسات بهدف مساعدتهم على فهم التنظيمات المسلحة وقضايا التطرف، الأمر الذي سيؤدي إلى إيجاد السبل الكفيلة للحد من انتشارها، ومعالجة إفرزاتها. ولهذا، فإن الهدف من إصدار مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة هو فتح فضاء علمي أمام الباحثين والمتخصصين لنشر البحوث العلمية المهمة بظاهرة التطرف والإيديولوجيات المتطرفة، من حيث خلفياتها التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والدينية والإيديولوجية. وكذلك دراسة الجماعات المسلحة التي تأخذ عدة أشكال (أصولية ودينية، جماعات انفصالية ومتمردة، جماعات عرقية واثنية). كما أن التطرف له أبعاد متعددة (فكري، إيديولوجي، سياسي، ديني، اقتصادي، علماني ... الخ). وقد يكون التطرف عنيفا تمارسه التنظيمات المسلحة، وفي حالات أخرى نجد أحزاب سياسية تشارك في الانتخابات والحياة السياسية

وتمارس التطرف مثل أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، وقد يأخذ التطرف بعدا عنصريا تمارسه بعض الأحزاب العنصرية ضد فئات اجتماعية أو ثقافات وهويات أخرى.

تهدف المجلة كذلك، إلى البحث في أسباب تنامي نشاط الجماعات المسلحة والتيارات المتطرفة في البلدان المختلفة (ديمقراطية وتسلطية، متطورة ومتخلفة)، وهي ترتبط كذلك بمختلف الثقافات والديانات. إن مجريات الأحداث تشير إلى أن الايدولوجيا المتطرفة والجماعات المسلحة أصبحت منتشرة بشكل واسع، وهي لا ترتبط بديانة أو ثقافة واحدة، أو بوضع اقتصادي، أو بنظام سياسي معين، بل هي ظاهرة معقدة ومركبة تستدعي الدراسة العلمية لها بعيدا عن البساطة والسطحية في التحليل، ومحاولة إبراز انعكاساتها على استقرار المجتمعات الإنسانية، وكذلك انعكاساتها على الأمن والسلم الدوليين. ولهذا، تهتم المجلة بنشر الأبحاث العلمية ذات العلاقة بمواضيع التطرف والجماعات المسلحة، ويمكن ذكر أبرزها على سبيل المثال وليس الحصر في ما يلي:

- قضايا التطرف: التطرف الفكري، التطرف الديني، التطرف الإيديولوجي، التطرف السياسي، التطرف الاقتصادي، التطرف العلماني، التطرف العنيف، العنصرية، التعصب والغلو، التطرف المذهبي والطائفي، التمييز العنصري.
- الجماعات المسلحة: الجماعات الإرهابية، الإرهاب العالمي، التجنيد في الجماعات المسلحة، تمويل الجماعات المسلحة، الميليشيات المسلحة، الجماعات الانفصالية، الجماعات العرقية والاثنية المسلحة، جماعات المتمردين ضد أنظمة الحكم.
- التيارات المتطرفة: الأحزاب السياسية المتطرفة، اليمين المتطرف، اليسار المتطرف، الحركات والأحزاب الدينية المتطرفة (إسلامية، مسيحية، يهودية... الخ)، الأحزاب المذهبية والطائفية المتطرفة، التيارات الاستثنائية، الأحزاب العلمانية المتطرفة، الأحزاب العنصرية.
- النزاعات المسلحة داخل الدولة: الحروب الأهلية، النزاعات الاثنية، النزاع بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة، الحرب على الإرهاب، النزاع بين الجماعات المسلحة داخل الدول.
- قضايا أخرى: الشباب والتطرف، العنف السياسي، الأصولية، الاسلاموفوبيا، التطرف العنيف والتنمية، التطرف العنيف والأمن، الفساد والعنف السياسي، الفقر والتطرف والعنف، الراديكالية، إعلام الجماعات المسلحة، نظام التمييز العنصري.

دراسات و أبحاث

Studies and Researches

في الإرهاب والإرهاب الإلكتروني: التباسات المفهوم وتقاطع المقاربات

Terrorism and Cyberterrorism: Conceptual Ambiguities and Intersection of Approaches

Dr. Swilmi Muhammed

د. محمد سويلمي¹

كلية الآداب والعلوم الإنسانية (سوسة، تونس)

Faculty of Arts and Humanities (Sousse, Tunisia)

ملخص: ترمي هذه المقالة العلمية إلى استقصاء مفهومي الإرهاب والإرهاب الإلكتروني في دراسات الإرهاب ومكافحته باستعراض مختلف التصورات التي قدمت لهما وما شهدته من تعديلات ومراجعات، وما فيها من تناقضات واختلافات نجمت عن تباين السياقات والمنظورات. وهذه الالتباسات في الظاهرة ومفهومها عوّدت كلّ محاولة لتقديم مقاربة موحّدة الأدوات والإرضيات تمكّن من تفهّم الأسباب والتكتيكات والبيئات الحاضنة. وحتّى تستوفي المقالة رهاناتها عمدنا إلى مقاربة منهجية وإجرائية تجمع بين أطوار ثلاثة: طور الاستعراض وفيه رصدنا أهمّ المفاهيم وأبرز المقاربات، وطور التحليل وفيه قمنا بتفكيكها وتمثّل خلفياتها ومميزاتها، وطور النقد وفيه أبنا وجوه الإضافة والجدة وأشرنا إلى مواطن القصور وجملة المآخذ. وقد يسّر لنا هذا التمشّي استبيان الأبعاد الإشكالية التي تكتنف مفهومي الإرهاب والإرهاب السيبرانيّ وجملة الخلفيات السياسية والنظرية التي ولّدت هذا الغموض والتداخل بالقدر الذي كشفت عن ثراء المقاربات وغناها وتعدّد مناويلها. وهو ما يسهم في جعل ظاهرة الإرهاب قضية بحثية ومجالاً معرفياً ينمي وعي الفاعلين المحليين والدوليين بمخاطرها وآثارها العملية والرمزية على السلم والعيش المشترك.

الكلمات المفتاحية: المفاهيم، المقاربات، الإرهاب، الإرهاب السيبرانيّ، الالتباسات، المفارقات

Abstract: This scientific paper aims at investigating the concepts of terrorism and cyber terrorism in terrorism and counter-terrorism studies by reviewing the different perceptions presented to them and the adaptations and revisions that have been witnessed with all the contradictions and disparities culminating from the different contexts and perspectives. The ambiguities that characterize the phenomenon and its conceptualization were held every attempt to provide a unified approach that enables the understanding of the causes, tactics and environments incubating. For the article to meet its bets, we went for a

¹ mohammedabidi70@yahoo.fr

methodological and procedural approach that combines three phases: the review phase in which we monitored the most important concepts and approaches, the analysis phase in which we dismantled them and represented their backgrounds and characteristics and finally the criticism phase in which we tackled the facets of addition and novelty and dealt with the shortcomings and the totality of drawbacks. This approach has facilitated the survey of the problematic dimensions of terrorism and cyber terrorism and of the political and theoretical backgrounds that have generated this ambiguity and overlap so that it revealed the richness of the approaches and the multiplicity of their tendencies. This contributed to making the phenomenon of terrorism a research issue and an area of knowledge that develops the awareness of local and international actors of their dangers and their practical and symbolic effects on peace and coexistence.

Key words: Concepts, Terrorism, cyber-terrorism, ambiguities, contradictions

مقدمة:

لقد أسهمت موجة العولمة في السبعينيات في العبث بمعالم الحياة اليومية للبشر على اختلاف سياقاتهم ومجالاتهم، فقد عصف بالمانويل المحليّة والعالميّة واستقرار المؤسسات التقليديّة وسكينة الأنساق الثقافيّة الراسخة، بما خلق أزمة في الهويّات وأنظمة المعنى التي ألقت نفسها في ديناميكيّات متسارعة وتيارات متقاطعة، ولّدت حركات اجتماعيّة جديدة NSMs استفادت من خلخلة المواضع السياسيّة القديمة. فالحركات الاجتماعيّة الجديدة - والجهاديّة المسلّحة واحدة منها- ما هي إلّا "منتوجات ما بعد التصنيع ونشوء شكل جديد من سياسات ما بعد المادّيّة" فضلا عن كونها "شكلا من السياسة المضادّة للسياسة"¹. وحركات العنف السياسيّ المتطرّف إن لم تكن ظاهرة استثنائيّة تاريخيّا واجتماعيّا، فإنّها أعادت صوغ نفسها والاندماج في البيئات الاتّصاليّة الحديثة والاستفادة من مرونة الحركة في البضائع والبشر والمعاني.

ووفّرت العولمة بما أحدثته من تصدّعات بنيويّة في المعاني الثقافيّة بيئة للاستثمار الأيديولوجيّ وحافزا على اصطناع عدوّ مادّيّ ورمزيّ يكفل انتظام الجماعات الإرهابيّة على تباينها، وتوحيدها في سرديات ثقافيّة غداها السياق العولميّ وما فيه من المظالم والمفارقات. فالتنظيمات الجهاديّة المعاصرة ما هي إلّا حركة سياسيّة شأنها شأن الحركات المقاومة، ولا فرق إلّا في انتهاج العنف وتطويع

¹ Steven Vertigans, *Militant Islam* (Canada: Routledge 2009), pp.37-38.

المقدّس. فالتنظيمات الجهادية تعمل على "تأطير الاحتجاج والعمل الجماعي في مصطلحات دينية قوية والإدعان لسلطة عليا والاستفادة من الأفكار ذات الأهمية الكبيرة ثقافياً ... لإضفاء شرعية أقوى على أعمال العنف المرتكبة"¹.

لذا تحوّلت العولمة إلى بيئة تحفيز للجهادية المعاصرة في ترويجها لثقافة العنف وخلق تواصلية بين المؤمنين، وصهرها في رحم أمة أسطورية وتدويل الأزمات المحليّة.

وقد عملت هذه التحوّلات على تضخيم منسوب العنف السياسيّ وتوسيع مسارحه المحليّة والدوليّة، فكان أن ظهر مفهوم "الإرهاب" واستحوذ على كلّ الأدبيّات وانقلب إلى مادّة سجالية تشغل المختصّين والجمهور على حدّ سواء. لكنّ "الاستعمال واسع الانتشار لمصطلح الإرهاب في سياقات عدّة جعل العبارة بلا معنى"². وهو ما يستدعي إعادة النظر في هذا المفهوم بتفهّم خلفياته وتمثّل مزلقه الدلاليّة والسياسيّة وما يعترّيه من أعطاب ومغالطات أيديولوجيّة، خاصّة بتحوّل هذا المصطلح من الفضاءات الواقعيّة إلى العالم الافتراضيّ أو السبيرياني. ولعلّ ما عمّق الحرج الفكريّ والعملّيّ معا هو الحاجة إلى وضع مناويل لدراسة هذا التحوّل واستكناه بنيته ومؤثراته ووضع سبل للخلاص منه أو على الأقلّ تحجيم حضوره والتخفّف من أعبائه الجسيمة.

لهذا نروم الاشتغال على حدّ "الإرهاب" و"الإرهاب الإلكترونيّ" واستعراض المفاهيم التي قدّمت لهما وما تستبطنه من خلفيات ومقاصد لنخلص إلى ضبط المقاربات التي اشتغلت على هذه الظاهرة، وسعت إلى تشريحها وتفكيك بناها الداخليّة وروابطها السياقيّة والعميقة معا. فكان أن جمعنا في منهجنا بين الوصف في استعراض المفاهيم والمقاربات، ثمّ التحليل بتفكيكها وتمثّل وجوه الاختلاف والائتلاف فيها، وانتهاء بنقدها وتقويمها من خلال الوقوف على مكاسبها ومواطن القصور فيها. وبناء عليه لنا أن نتساءل: ما هي المفاهيم التي صكّت للإرهاب والإرهاب الإلكترونيّ؟ وهل ما قدّم من تمثّلات يستوفي الظاهرة الإرهابيّة في مكوّناتها وحيثيّاتها وآثارها أم هو مجرد إسقاطات أيديولوجيّة تنطوي على خلفيات سياسيّة وثقافيّة؟ ولمن يعود تنوع المقاربات التي عالجت ظاهرة الإرهاب: إلى الظاهرة نفسها وما فيها من تشابكات وتقاطعات أم المسألة مجرد تباين في الخلفيات والأدوات؟

¹ Ibid, p.43.

² Adam Lowther, Beverley Lindsay, *Terrorism's Unanswered Questions* (U.S.A: Greenwood Publishing Group, 2009), p 15.

أولاً: الإرهاب بين فوضى المفهوم وتقاطع المقاربات

كلّ مفهوم لغويّ هو منتج ثقافة محكومة بسياق تاريخي، ولها مواضع إنتاج معرفيّة ومواقع ممارسة السلطة على التمثّلات وعلى إخراجها إلى حيّز الفعل أي سوق التداول اللغويّ. ومفهوم الإرهاب بهذا الاعتبار لا يعدو أن يكون اختياراً مقصوداً صاغته قوى الإنتاج وإعادة الإنتاج، وهي القوى المعنيّة بالنظامين الاجتماعيّ والمعرفيّ بوصفه النظام الذي يدمجه البشر في تصوّراتهم وممارساتهم ويتبادلونه بشكل جليّ أو خفيّ، واع أو غير واع. هو بعبارة أدقّ استبطان العالم ومفاهيمه، ثمّ تصريف هذا الحشد المعرفيّ بواسطة قنوات ثقافيّة واجتماعيّة تستثمر اللغة. لهذا سننظر في حدّ الإرهاب لغةً على النحو الذي أقرّته المعاجم بما أنّها مستودع التواطؤ الجمعيّ الذي ينمط التمثّلات ويوحّد المعاني ثمّ نعرّج على جملة من المفاهيم التي قدّمت للإرهاب وما شابها من مآخذ.

1. الإرهاب والتباسات المفهوم

تعود كلمة إرهاب Terrorism إلى الجذر اللاتيني Terrere بمعنى "التخويف" بما يتوافق أيضاً مع مدلول المثل الصيني "اقتل واحدا يخف عشرة آلاف شخص"¹. ودلالة الجذر على هذا النحو تجعله قرين الخوف والرعب، فهو يحيل إلى "حمل أحدهم على الارتعاش من خلال فرع كبير"². وحتى معجم أكسفورد الإنجليزي OED عندما يعرّف الإرهاب ينزاح عن المعنى الأصليّ ليقدم استعراضاً تاريخياً أو نماذج انتقائيّة، وكأنّ "هذه التعريفات غير مرضيّة كليّاً، فبدلاً من معرفة ما هو الإرهاب يجد المرء في المقام الأوّل مشهداً تاريخياً إلى حدّ ما"³. ولا تتأى المعاجم العربيّة عن هذا النهج في التعريف، فالجذر "ر،ه،ب" بمعنى "خَاف" و"أَرهَبَهُ واسترهبه: أَحَافَهُ" و"تَرهَبَهُ: تَوَعَّدَهُ"⁴.

غير أنّ هذا الحدّ اللغويّ لا يحجب ما في اصطلاح الإرهاب من معضلات في الدلالة والتداول، فالعبارة ظلّت عصيّة على الضبط وتتمنّع أن تستقرّ على صورة دلاليّة مخصوصة تلقى الإجماع والاطمئنان لدى المشتغلين بهذا المجال. ويعود هذا الاستعصاء إلى تقلّب العبارة التي تلبّست بأكثر من معنى في تاريخ تداولها، إذ عالجه كلّ طرف بما يستجيب لمآربه المعلنة أو الخفية، ففي بعض العصور أشار الإرهاب إلى أداة تستخدمها الدولة وفي أوقات أخرى أشار إلى تكتيكات تستعملها

¹ Assaf Moghadam, *The roots of Terrorism* (New York: Chelsea House Publishers 2006), p.4.

² Alex Schmidt, «The Definition of Terrorism,» *The Routledge Handbook of Terrorism Research* (London-New York: Routledge 2011), p 41.

³ Bruce Hoffman, *Inside Terrorism* (New York: Columbia University Press 2006), p 2.

⁴ مجد الدين الفيروز آبادي، *القاموس المحيط*، ط 8 (دمشق: مؤسسة الرسالة، 2005)، ص 92.

تنظيمات ضدّ الدولة¹. بل إنّ التحيز الأيديولوجي في استثمار العبارة شرّع لتداولها على نحو اعتباطي من فاعلين كثر ودفع بالمفهوم إلى بدهاة خادعة أفقدته دلالاته الحقيقيّة حتّى أنّ ريتشاردسون L. Richardson يشير إلى أنّ "الاستعمال واسع النطاق لمصطلح الإرهاب في سياقات عدّة جعل العبارة بلا معنى"².

واصطدم ضبط مفهوم جامع للإرهاب بعائنين أساسيين ثقافيّ ومؤسّسيّ، فالتداول اليوميّ للعبارة بين الجمهور أفقدها كلّ رصانة أو دقّة نظريّة وحولها إلى ضرب من التقلّب والاستخدام يزيد بها التباسا، فالإرهاب هو من المصطلحات التي "فعلت بطريقة خفيّة في حياتنا اليوميّة" لأنّ "لمعظم الناس فكرة غامضة عن ماهية الإرهاب ولكنهم يفتقرون إلى دقّة أكثر وضوحا وإلى تحديد حقّا"³. أمّا المؤسّسيّ فيتصل بالفاعل الإعلاميّ الذي تداول مفهوم الإرهاب على نحو متعمّد مفقدا إيّاه الصرامة والدقّة لينطبق على حشد من الوقائع والأعمال المتباينة، فقد أسهمت وسائل الإعلام في مواضع كثيرة على تحريف المفهوم لما "أدت جهودها إلى إيصال رسالة معقّدة في كثير من الأحيان في أقصر فترة ممكنة ... وإلى وضع وصف متداخل لمجموعة من أعمال العنف على أنّها إرهاب"⁴. وبهذا فإنّ تقبّل مفهوم الإرهاب وتداوله هما اللذان عمّقا فوضى المصطلح وكثّفا مساحة الالتباس فيه.

لكنّ ما ضاعف البعد الهلاميّ في مصطلح الإرهاب هو حالة التنازع والمفاوضة بين المتدخّلين في العمليّة، فالعبارة ترتحل من سياق سياسيّ إلى آخر حسب موقع الفاعل السياسيّ وقدرته على استثمار مغام المصطلح، "ففي بعض الأزمنة أشار الإرهاب إلى أداة تستعملها الدولة بينما في أوقات أخرى أحال إلى التكتيكات التي تستخدمها تنظيمات ما ضدّ الدولة"⁵. وهذا التقلّب في استخدام العبارة ينسحب على المنخرطين في الحدث الإرهابيّ نفسه، فالسلطة الحاكمة ترى في الإرهاب نشاطا عنيفا يستحقّ الإدانة والازدراء والمعاقبة بينما يذهب القائلون به إلى امتداحه والثناء على أنفسهم بما يحول الفعل الإرهابيّ إلى فعل ثوريّ وتحريّ. فهم "يصفون أنفسهم بحالات أكثر ملاءمةً مثل 'المقاتلين من أجل الحرّيّة' أو 'المحرّرين'" و"يعتبرون أنفسهم ضحايا مدفوعين إلى أعمال العنف نتيجة للإجراءات القمعيّة للحكومة أو مجموعات تابعة لها"⁶.

¹ Moghadam, Op.Cit., p 3.

² Lowther, Op.Cit., p.15.

³ Hoffman, Op.Cit., p.1.

⁴ Ibid., p.1.

⁵ Moghadam, Op. Cit., p.3.

⁶ Ibid.

أما من ناحية أخرى فقد أسهمت الإكراهات السياسيّة في تعميق فوضى مصطلح الإرهاب الذي تحوّل إلى مغنم أيديولوجي يوفّر للماسكين بزمامه منافع جمّة، وهو ما جعله "المصطلح الأكثر تسييسا في الاصطلاحات اليوميّة الشائعة هذه الأيام"¹. فعبارة الإرهاب ذات شحنة مفعمة بالسلبية الأخلاقيّة والدينيّة التي تحوّلها إلى آلة فاعلة ومرنة في استهداف الخصوم والمخالفين أيّا يكن موقعهم ونشاطهم ممّا يفقدها نصيبا كبيرا من الحياديّة والموضوعيّة، فالمصطلح وهو ينتشر في الأدبيّات السياسيّة والإعلاميّة "يُستعمل أيضا بوصفه اصطلاحا سياسيا ازدرائيا لغاية الوسم"². وبذلك فقد مصطلح الإرهاب كونه المفهوميّ الثابت بما أنّه تحوّل إلى آلية تلاعب وإيهام تحجب أكثر ممّا تكشف وتضمر مقاصد أكثر ممّا تظهر من حقائق خاصّة باستحواذ قوى الهيمنة السياسيّة على مسالك الدلالة ومواصفاتها، فالأنظمة السياسيّة "تقدّم تعريفات لكتّنها غالبا ما تخدم بها نفسها" عندما "يُعرّف معارضوا الحكومة بأنهم إرهابيون بينما لا يستجيب حلفاء هذه الحكومة غير النظاميين للمعايير التعريفية بوصفهم إرهابيين"³.

وكثيرا ما أفصح تاريخ المصطلح عن هذا الاستثمار السياسيّ لعبارة الإرهاب حسب ما تقتضيه السياقات وحيثيّاتها، فالحكومة الأمريكيّة على سبيل المثال قدّمت في العشريّة الأولى من الألفيّة الثالثة عشرة تعريفات للإرهاب،⁴ بعد أن كانت الإدارة الأمريكيّة قد صكّت نحو عشرين مفهوما للإرهاب بين سنتي 1982 - 1984 وغيّرت في تفاصيل المصطلح ومكوّناته سبع مرّات متتالية⁵. ويكفي أن نتفحص الخطابات السياسيّة المتوتّرة بين الولايات المتّحدة والنظام الكوبيّ حتّى نكتشف عمق الانحرافات السياسيّة في استخدام هذا المصطلح، فهو يُطلق على معارضي النظام الشيوعيّ في كوبا ومناصريه على حدّ سواء، ولا اختلاف إلّا في الجهة التي أطلقت التسمية ووسمت بها جماعة سياسيّة مخصوصة في سياق الحرب السياسيّة بين النظامين⁶.

لا يقتصر التباين بين المتدخّلين في مصطلح الإرهاب على الفاعلين السياسيّين المباشرين فحسب، بل يشمل الجمهور المرتبط بالحدث الإرهابيّ من المتعاطفين والغازبيين معا. فالمتعاطفون يمتدحون هذا النشاط الإرهابيّ ويصبغون عليه الثناء ممّا ينزع عنه كلّ دلالة تحقيريّة أو ازدرائيّة لأنّ

¹ Schmidt, Op.Cit., p.40.

² Ibid.

³ James Lutz, Brenda Lutz, *Global Terrorism* (London-New York: Routledge 2004), p.10.

⁴ Lowther, Op.Cit., p.15.

⁵ Schmidt, Op.Cit., p.44.

⁶ Harvey Kushner, *Encyclopedia of Terrorism* (London: Sage Publications 2003), p.362.

هؤلاء الذين "يتعاطفون مع المجموعة الإرهابية وقضيتها سيجدون مؤشرات أقل سلبية لوصف المجموعة وطبيعة أنشطتها"، على خلاف الرافضين لهذه الأنشطة. فهم يدينون العمل الإرهابي ويعدونه خلافاً فكرياً وأخلاقياً وخطيئة سياسية تستوجب الوصم والاقتصاص لأن "من يشيرون إلى ضحايا عمل إرهابي يحيلون بشكل عام إلى الفعل على أنه إرهاب وإلى مرتكبيه على أنهم إرهابيون"¹. ألا يعني هذا أن مفهوم الإرهاب حقيقةً مغيبية تلاعبت بها قوى نافذة محلياً وعالمياً وأجرتها على نحو مخادع ينطوي على تمويه ومغالطة؟

يقدم كل من ج. لوتز G.Lutz وب. لوتز B.Lutz احترازا إجرائيا حاسما على التعريفات الرائجة والسائدة، فهي تنفقر إلى الوضوح والدقة والبساطة وتعتمد إلى تخير مفاهيم مركبة ومتداخلة تنطوي على مزالق نظرية وعملية، ففي تصورهما "ليس من المستغرب أن يكون هناك العديد من التعريفات المقدّمة للإرهاب، والعديد من التعريفات معقدّة للغاية أو يحوي جملة من العناصر"². ويسمح تعقيد المفهوم بضرب من التعميم والمغالطة يلغي الحدود بين العناصر التي تنتمي فعلا إلى الحدث الإرهابي وتلك التي لا صلة لها، فإدماج مكونات شتى متداخلة يوفّر بيئة مناسبة لاستثمار المفهوم سياسياً من كلّ الفاعلين، فمع "هذا التعريف المعقدّ أو الشامل يمكن للإرهاب أن يشمل الأفراد أو الجماعات أو الدول ويمكن أن تكون الهجمات عشوائية أو انتقائية ويمكن أن يكون التهريب أو الدعاية هو الهدف والأهداف نفسها قد تكون غريبة أو سياسية أو جنائية"³.

ورغم أنّ مفهوم الإرهاب قد ظهر إبان الثورة الفرنسية على يد روبسبير Robespierre M. إلا أنّه قد استخدم بادئ الأمر لنعته المعارضين للثورة الفرنسية ثمّ ما فتى أن صار يطلق على قادة الثورة وحكومتها التي مارست أعمال التصفية والقتل الجماعي⁴. وهذا يحوّل الإرهاب إلى مفهوم تاريخي ارتحل في مسارات متقلّبة وكان عرضة لتراكمات سياسية وإكراهات أيديولوجية تجعله حاملا لآثار تلك الأطوار وأصدائها، فالإرهاب بهذا ليس مفهوماً واحداً متجانساً بل مفاهيم تتعاقب وتتناسل وممارسات تختلف وتتجدّد وتتراكم، حيث "مورس الإرهاب بأشكاله المختلفة عبر التاريخ وعبر طائفة واسعة من الأيديولوجيات السياسية وهناك العديد من التعريفات لكلمة الإرهاب مثلما توجد طرق لتنفيذه،

¹ Moghadam, Op.Cit., p.4.

² Lutz, Op.Cit., p.9.

³ Ibid.

⁴ Kushner, Op.Cit., p.360.

والمصطلح يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين¹. لذلك لم ينحصر الإرهاب في بعده الديني فقط كطائفة السيخ في الهند،² والحقيقة السامية في اليابان،³ بل يشمل أبعادا أخرى إثنية وعرقية كإرهاب منظمة كوكلوكس كلان KKK⁴ الأمريكية، أو سياسية انفصالية كالقوميين الباسكيين في إسبانيا⁵.

وإزداد غموض مصطلح الإرهاب بتنوع الفاعلين السياسيين الذين اختط كل منهم لنفسه مسارا في نحت مفهوم أو عدد غير محدود من المفاهيم، فالهيئات الدولية كان لها نصيب وفير في اجتراف المفاهيم كعصبة الأمم المتحدة عام 1937 لتعيد تحويره في مناسبات عدة آخرها في 2001.⁶ أما المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي فقد نحت لنفسه مفاهيم جديدين ومتعاقبين في 2001 - 2002 في تفاعل مع أحداث 11 سبتمبر،⁷ على خلاف تجمعات أخرى تأخرت في الاهتمام بمصطلح الإرهاب، ولم تقدم مفهومها إلا في نهاية الألفية الثانية كالجامعة العربية في 1998، والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي في 1999.⁸ لكن أكثر الجهات انشغالا بهذا الأمر كانت كانت أجهزة الإدارة الأمريكية كمكتب التحقيقات الفيدرالي الذي قدم مفاهيم واحدا في 1976 وآخر في 1986،⁹ إضافة إلى مفاهيم أخرى في مطلع الألفين بما يظهر أن الخلفية السياسية كانت حاسمة في تخير المفاهيم وتنوع الفاعلين وتداخل رؤاهم.

2. في تقاطع المقاربات

بما أن المفاهيم التي اجترحها الباحثون للإرهاب تخترقها هنات جمّة ومزالتق عدة تزيد من تناقضات المفهوم ومفارقاته، فإن ذلك سينعكس على المقاربات التي سعت إلى الإحاطة بظاهرة الإرهاب وتفكيك مكوناتها وفهم كميّات اشتغاله فكريا وممارسة. لهذا اخترنا أربعا من المقاربات: أولى تاريخية تقوم على عمل أركيولوجي يتبع مصطلح الجهاد من النصوص التأسيسية الأولى كالقرآن والحديث ليتقصى رحلته في المتون الفقهيّة والتفسيرية وصولا إلى التأويلات الحديثة مع المودودي

¹ Ibid., p.359.

² Lutz, Op.Cit., p.81.

³ Ibid., p.89.

⁴ Ibid., p.169.

⁵ Ibid., p.110.

⁶ Schmidt, Op.Cit., p.139.

⁷ Ibid., p.140.

⁸ Ibid., p.136.

⁹ Ibid., p.126.

وسيد قطب والظواهريّ وعبد الله عزّام.¹ وثانية سياسيّة تهتمّ بالمفاهيم الجهاديّة وطرائق نحتها وسياقات ظهورها في علاقة بالمؤثرات المحليّة والإقليميّة والدوليّة.² أمّا الثالثة فهي المقاربة السوسولوجيّة التي تعالج المحاضن الاجتماعيّة والمؤثرات الثقافيّة التي خلقت الظاهرة الإرهابية وساعدته في التجذّر والتمدّد والديمومة.³ بينما اتّخذت الرابعة منحى ثقافيّاً درست من خلاله دور مفاهيم كالهويّة والأمة المتخيّلة والسرديات في تغذية العنف السياسيّ وتحويل الإرهاب إلى ظاهرة عالميّة في البيئات الغربيّة.⁴

لقد فصلت المقاربة التاريخيّة بين أطوار ثلاثة في تشكيل مفهوم الجهاد ونحت معالمه، فالطور الأوّل يتّصل بالعبارة القرآنيّة التي تحفّها ملابسات وتحتضنها حيثيات هي أسباب النزول. لكنّ التأويليّة الجهاديّة تنتزع النصوص من مهاداتها وتجتثّها من أكوانها الدلاليّة الأولى لتعيد شحنها بالمعنى الأيديولوجيّ، فالجهاديّون "في كثير من الأحيان أعادوا تفسير النصوص وتحريف معناها الأصليّ" على غرار كلمات كالمشركين والوثنيين التي أسقطت على الغربيين عموماً.⁵ أمّا الطور الثاني فمجهود فمجهود الفقهاء والمفسّرين الذين ضبطوا مفهوم الجهاد ووضعوا له شروطاً ومحاذير تقنّته، بينما كان الطور الثالث وهو الأخطر موصولاً بطائفة من المفكرين الدينيين كمحمّد بن عبد الوهّاب، وسيد قطب، ومحمّد عبد السلام فرج صاحب كتاب "الفريضة الغائبة"، وعبد الله عزّام الأب الروحيّ للجهاد الأفغانيّ، الذين حولوا مفهوم الجهاد إلى حرب كونيّة شاملة "من خلال إزاحة جميع الحكومات والمؤسّسات الدينيّة والثقافات الأخرى التي قد تعترضهم في طريقهم".⁶

تكمّن أصالة هذه المقاربة في بيان المغالطات التأويليّة بتتبّع رحلة الجهاد في التاريخ وفهم الكيفيّة التي عبثت بها أهواء بعض المسلمين. فالتأويلات الجهاديّة لا تفتأ تذلل النصّ لمأربها وتستقوي على معانيه لإخضاع العبارة القرآنيّة لاحتياجات أيديولوجيّة حتّى إنّ التأويل الجهاديّ يشرّع للعمليات الانتحاريّة ويجادل "بأنّ العديد ممّا يُسمّى خسائر المسلمين البشريّة هم مرتّدون حقّاً وزنادقة يستحقّون القتل".⁷ بل إنّ هذه المقاربة التاريخيّة لعبارة الجهاد كشفت المفارقة الجوهريّة بين منطوق النصّ القرآنيّ القرآنيّ ومفهوم الجهاديين الذين وسّعوا مفهوم التكفير وعمّموها بأنّ سلوه كلّ معيار أو اشتراط أو

¹ David Aaron, *Voices of Jihad* (U.S.A: Brand Corporation, 2008).

² Fawaz Gerges, *the Far Enemy: Why Jihad Went Global?* (U.S.A: Cambridge University Press 2008), p. 41.

³ Vertigans, Op.Cit., p.86.

⁴ Frazer, Op.Cit. p.52.

⁵ Aaron, Op.Cit, p.37.

⁶ Ibid., p.74.

⁷ Ibid., p.102.

استثناء أو احتراز، فقد أصبحت "هذه المفاهيم جنبا إلى جنب مع الولاء والبراء تسمح بإراقة دماء أولئك الذين يُعتبرون مسلمين علاوة على الذين لا يمكن إراقة دمائهم وفقا للقرآن".¹

أما المقاربة السياسية فقد ركزت على دلالات المفاهيم الجديدة وتعاقبها وتبادلها كالعدو القريب والعدو البعيد اللذين هيمنوا على الأدبيات الجهادية في تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الثالثة. فحرب الخليج الثانية في 1991 وما تلاه من تمركز دائم للقوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية وقبلها سقوط الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي وما سبقه من تجربة الجهاد الأفغاني كلها عوامل سياسية فعلت في الجهادية المعاصرة وعززتها.² وتركز هذه المقاربة على محورية التجربة الأفغانية التي كسرت مفاهيم الحواجز المجالية والانتماءات الوطنية، وخلقت مفهوم الأمة الافتراضية التي توحدتها هوية مصطنعة، وأوجدت جيلا انتقل إلى مساح جهادية أخرى في البوسنة والهرسك والشيشان والفلبين وكشمير وإريتريا والصومال وبورما وطاجيكستان، فهذا الجيل الذي "حصل على طعم الحرية والانتصار العسكري" جسّد اجتماع "الرجال المسلمين من مختلف الخلفيات الوطنية والاجتماعية في ساحة المعركة وسفك الدماء للدفاع عن المجتمع المتخيل".³

لكن هذه المقاربة تركّز على دور الاحتضان السياسي في تعزيز الجهادية المعاصرة، فالعنف السياسي المقدّس الذي تحوّل إلى حالة عالمية تغزو كلّ المجالات والفضاءات ما كان ليكون لولا الدعم المالي والفقهّي والسياسي السعودي، حيث "لعب السعوديون دورا حيويًا في قافلة الجهاد العابرة للحدود قادة وناشطين كبارا" وكان "الجزء الأكبر من المال سعوديًا" وقدم رجال الدين والعلماء السعوديون المبرر العقدي لهذه الحركة الكبيرة للهجرة من الرجال والموارد إلى العديد من أركان العالم.⁴ فهذه الأرضيات السياسية هي التي وطّدت دعائم الإرهاب وأفسحت له مجال الانتشار، وقدمت له مقومات الشرعية والحياة وحولته إلى ظاهرة عابرة للمجالات بمسمى "العدو البعيد"، وهو الغرب عموما بعد أن كان مسجونًا في بيئاته المحلية أين يوجد "العدو القريب".

إذا كانت المقاربتان التاريخية والسياسية تركّزان على بعد مخصوص في دراسة الإرهاب وتفهمه، فإنّ المقاربة السوسولوجية نحت إلى الجمع بين متغيّرات عدّة ودمجها في منظور واحد ينزل الظاهرة في إطارها ويستكشف كلّ التفاعلات الممكنة بينها. وتتطلق هذه المقاربة من التسليم بأنّ الجهادية

¹ Ibid, p.79.

² Gerges, Op.Cit., p 57.

³ Ibid., p 62.

⁴ Ibid., p.59.

حركة سياسية واجتماعية لا تختلف في شيء عن غيرها من الحركات في الحراك وترميز أنشطتها وفلسفة التغيير ومقاومة السائد السياسي والاجتماعي، فهي "منظمة من خلال شبكة من التفاعلات بين أغلبية الناشطين والتنظيمات المنخرطة في صراعات سياسية وثقافية على حد سواء على أساس الهويات الإسلامية والراديكالية"، وتتخرط "في أعمال رمزية مباشرة موصولة بأيدولوجيا دينية قوية ومبتناة"¹. وتصل هذه المقاربة بين الإرهاب عنفا سياسيا ممارسا من قبل التنظيمات الجهادية من جهة، والإكراهات الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى. وتعتبر أن كل نشاط إرهابي علامة على خلل مجتمعي لأن "القيود الهيكلية الكبيرة" تقود إلى استخدام "موارد الفعل الجمعي العنيف"².

وتؤسس هذه المقاربة تفسيرها للعنف الفردي والجمعي أي إرهاب التنظيمات الجهادية على تعاضم المظالم وارتفاع منسوب السخط الاجتماعي لدى طائفة واسعة من المسلمين في سياقات مختلفة وحدهم في توخي العنف منهجا في الفعل، فالقاعدة استثمرت احتقان المسلمين وفعلت ذخيرتهم الرمزية وانتهجت طريقة بارعة في أهدافها الإرهابية ورسائلها الدعائية ما دامت "تستخدم أعمال العنف المباشر ضد أهداف مختارة بعناية لنقل رسالة تعكس تفسيرها للإسلام الراديكالي"³. وبقدر ما تطمح هذه التنظيمات الجهادية إلى فرض سرديات ثقافية مخصوصة وإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية من منظور مغلق فإن تواتر العنف واستدامة الأنشطة الإرهابية يفرض تحديات مجتمعية هائلة إزاء "القبول الشعبي لهذه التفسيرات"، و"الخوف الاجتماعي المتصاعد والمخاطر المتصورة التي تخلقها هذه الأعمال" في أن معا لأن "الدول الوطنية والمجتمعات المدنية غير جاهزة لحماية أفرادها منه"⁴.

ولعل المقاربة الثقافية للظاهرة الإرهابية لا تختلف عن مثيلتها الاجتماعية إلا في التركيز على الرمزي الجمعي وما ينطوي عليه من حس مشترك في علاقة بالبيئات المعاصرة، فالجهادية الغربية أفلحت في تحويل هذه السرديات الثقافية كالتفصيل والأصالة والهوية والأمة إلى مادة اتصالية تمثلها صور وأيقونات وخطب ومقاطع فيلمية. والصور التي تروجها التنظيمات الجهادية قادرة على خلق حس الانتماء وإذابة الفروق الواقعية الحقيقية، وتجميع الكل في سردية موحدة هي الأمة المفقودة/المنشودة، فالصور "تساعد على خلق شعور بالانتماء إلى جماعة تكون حياتهم متباينة

¹ Vertigans, Op.Cit., p.40.

² Ibid., p 41.

³ Vertigans, Op.Cit., p.47.

⁴ Ibid., p.53.

ومتمايزة"، وهو ما "يسمح للمستهلكين باستيعاب أنفسهم والآخرين في سردية موجودة سلفا أو نامية".¹ وبهذا فالمشترك الثقافي هو ما سهّل اندماج مسلمي الشتات في الدول الغربية في التنظيمات الإرهابية، والانخراط في أعمال العنف لأنهم أخفقوا في الشعور بالانتماء إلى مجتمعاتهم الجديدة وعانوا الافتقار إلى نظام متماسك من المعاني.

وحتى يكتسي الإرهاب مشروعيته ونجاعته فلا بدّ له من بناء متخيّل سياسيّ يوحدّ هذا المختلف بين المؤمنين في الغرب وفي دول المصدر، لكنّ المتخيّل لا يشغل لوحده بل تلزمه محفّزات مثلّها وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات التي نقلت مظالم المسلمين في أفغانستان والعراق والفلبين وكشمير وكأنّها "نواقل للاجتثاث والترحيل" تسهم "في إنتاج متخيّل سياسيّ"². وتمثّل جماعة "هوفستاد" Hofstad الهولندية مثالا على ذلك، فهم من الجيل الثاني من المهاجرين المغاربة لا يتقنون اللغة العربية ونفّذوا عملية اغتيال للمخرج فان غوخ Van Gogh بتأثير من هذا المتخيّل السياسيّ. لذلك فالعولمة بتقنياتها وأنماط تواصلها ومرونة تفاعلاتها مكّنت لهذه السرديات من أن تتحوّل إلى أداة لخلق كيان مشترك هو الأمة حلما أيديولوجيا يراود كلّ المسلمين ويمكن اختلاقه في أيّ خطاب جهاديّ بالقدر الذي يمكن أن يتحوّل إلى قوّة دافعة ومؤثّرة لأنّ "المجتمع الافتراضيّ لم يعد مرتبطا بأية أمة، وهو شرط يتوافق والأمة الأسطورية السلفية"³.

ثانيا: الإرهاب الإلكتروني/السيبراني بين تداخل المفهوم وتنوع المقاربات

كان للعولمة المعاصرة أثر عميق ومباشر في دكّ الحصون الجغرافية وبعثرة الأنساق الثقافية المغلقة وإعادة بناء الجماعات والهويّات الاجتماعية بما أدمج المحليّات على تنوعها وتباينها في بيئة عالمية مضغوطة بإيقاع متسارع في شبكة كثيفة. فنشأت أنماط مستجدة من التبادلات الاقتصادية والثقافية تحتضنها بنية اتّصالية ومعلوماتية تزداد تشابكا ممّا خلق ما يسمّى المجتمع الشبكيّ الذي تتكوّن بنيته الاجتماعية من الشبكات التي تعمل بتكنولوجيات المعلومات والاتّصال القائمة على الإلكترونيات الدقيقة⁴. وتسمح هذه الشبكات الاقتصادية والثقافية والاتّصالية بزيادة التدفّقات وإزاحة الحواجز وإدماج البشر في كلّ متحرّك ومضغوط لأنها تتسمّ بسماوات ثلاث هي: المرونة التي تسمح

¹ Frazer, Op.Cit., p.67.

² Ibid, p.74.

³ Frazer, Op.Cit., p.88.

⁴ Manuel Castells, «Informationalism, Networks, and the Network Society: A Theoretical Blueprint,» in: Manuel Castells and Others, *Network Society: a Cross-Cultural Perspective* (U.S.A: Edward Elgar Publishing 2004), p.3.

بإعادة "التشكّل حسب البيئات المتغيّرة مع الحفاظ على أهدافها أثناء تغيير مكوناتها"، وقابليّة التوسّع التي تسمح "للشبكات أن توسّع في الحجم أو تقلّصه مع اضطراب قليل"، والديمومة بما أنّه "ليس لها مركز ويمكن أن تُشغّل في مجموعة واسعة من التشكيلات"¹.

وهذا ما وُلد ظاهرتين متعاضدتين: عبر الوطنيّة ومجتمع المعلومات والاتّصالات، فعبر الوطنيّة لا تشمل البضائع والأفراد فقط بل الحركات السياسيّة التي أعادت التموّج في المجتمع الشبكيّ وعبرت كلّ الحواجز الجغرافيّة والسياسيّة والثقافيّة. أمّا مجتمع الاتّصالات والمعلومات فتجسّده الإنترنت خير تجسيد في قدرتها على الفوريّة والتدفّق والتكلفة والنفاد، و"هذا بسبب تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات المتاحة التي يمكن للمجتمع الشبكيّ نفسه أن ينشرها كلّها متعاليا على الحدود التاريخيّة للشبكات كأشكال للتنظيم والتفاعل الاجتماعيّ"².

في هذا الإطار يمكن لنا أن ننزّل مفهوم الإرهاب السيبرانيّ أو ما يُسمّى أيضا الإرهاب الإلكترونيّ أو الإرهاب الافتراضيّ بوصفه إعادة إنتاج لعنف سياسيّ بنفس السرديات الثقافيّة القديمة، ولكن في بيئة اتّصاليّة شكّلتها ووجّهته لأنّ "الإقرار بأهميّة الاتّصال يسمح بفهم الكيفيّة التي تتشكّل بها الهويّات وكيف يأتي الناس لتبادل قضية سياسيّة والاحتشاد حولها"³. لهذا سننظر في مفهوم الإرهاب السيبرانيّ بتمثّل تداخل التعاريف التي قُدّمت له، لنخلص إلى تفهّم أهمّ المقاربات التي عالجتته منتهين إلى تقديم مفهوم بديل يستوعب الظاهرة وتعقيدها.

1. أيّ مفهوم للإرهاب الإلكترونيّ؟

تعود جذور مصطلح الإرهاب السيبرانيّ أو الإلكترونيّ إلى الثمانينات وتحديدا إلى الباحث كولن B. Collin المختصّ في شؤون الأمن والوقاية المعلوماتيّة، وقد أعاد النظر في المصطلح في سنة 1997 عندما قدّم نماذج افتراضيّة لسيناريوهات هجمات سيبرانيّة⁴. ويذهب كثير من المحلّلين إلى ارتباط المفهوم بتحوّلات بنيويّة مسّت المجال العالميّ وقع حصرها في عاملين: الأوّل انهيار الاتّحاد السوفياتيّ ومنظومته الاشتراكيّة، فقد أدّى ذلك إلى ظهور "أنواع جديدة من المخاطر" ترتبط ب"تهديدات الأمن السيبرانيّ مثل الحرب السيبرانيّة والتجسس الإلكترونيّ والجريمة السيبرانيّة وبالطبع الإرهاب

¹ Ibid., pp.5-6.

² Ibid., p.6.

³ Cristina, Archetti, *Understanding Terrorism in The Age of Global Media* (U.S.A: Palgrave Macmillan, 2013), p.33.

⁴ Kushner, Op.Cit., p.103.

السيبراني¹. أما الثاني فيتصل بالإنترنت نفسها التي عمّقت حشدا من المخاوف "بين الخبراء الأمنيين والنخب السياسيّة ممّا جعل البعض يستخلص أنّ إرهابيّ الغد قد يكون قادرا على إلحاق ضرر أكبر بلوحة مفاتيح أكثر من قنبلة"². لذا تحوّل الإرهاب الإلكترونيّ إلى مصطلح شائع ورائج لا يخلو منه خطاب سياسيّ أو إعلاميّ حتّى إنّ إحدى الدراسات أحصت 31300 مقال صحفيّ وعلميّ صدر في الموضوع إلى موفّى نوفمبر 2012³.

وتعود أقدم التعريفات إلى ما قدّمه مكتب التحقيقات الفيدراليّة الأمريكيّ FBI سنة 1997 عندما عرّف الإرهاب السيبرانيّ بأنّه "الهجوم المتعمّد ذو الدوافع السياسيّة ضدّ المعلومات وأنظمة الكمبيوتر وبرامج الكمبيوتر والبيانات الذي ينتج عنه العنف المسلّط على أهداف غير قتاليّة"⁴. لكنّ التعريف يفتقر إلى نظرة شموليّة إلى عالم الاتّصالات وآثار الإرهاب السيبرانيّ على الاقتصاد والبيئة مثلا. وهو ما دفع مكتب التحقيقات مجدّدا في 2004 إلى إعادة النظر في المفهوم وتدارك ما شابه من مأخذ، فقدّمت التعريف التالي "هو عمل إجراميّ يُحصّر باستخدام الحواسيب والقدرات الاتّصاليّة السلكيّة واللاسلكيّة ممّا يؤدّي إلى العنف والتدمير و/أو تعطيل الخدمات حيث يكون الغرض المقصود هو خلق الخوف بالتسبّب في الارتباك وعدم اليقين داخل مجموعة سكانيّة معيّنة بهدف التأثير على الحكومة أو السكّان للاستجابة لأجندة سياسيّة أو اجتماعيّة أو أيديولوجيّة معيّنة"⁵.

لكنّ حالة التخبّط وتقلّب المفهوم لم تشمل مؤسّسات الإدارة الأمريكيّة المعنيّة أكثر بالإرهاب السيبرانيّ فحسب، بل عمّت الباحثين المختصّين أنفسهم فباحث مثل دوروثي دينينغ D. Denning راجع مفهومه الذي اقترحه في سنة 2000 عندما عرّف الإرهاب الإلكترونيّ أوّل مرّة بأنّه "هجوم ينجم عنه عنف ضدّ أشخاص أو ممتلكات أو على الأقلّ يسبّب ما يكفي من الضرر لتوليد الخوف"، ليعدّله ثانية في 2001 بأن اعتبره "هجمات غير مشروعة وتهديدات بالهجوم على أجهزة الكمبيوتر والشبكات والمعلومات المخزّنة فيها عند القيام بها لتخويف الحكومة أو شعبها أو إجبارها لتحقيق أهداف سياسيّة أو اجتماعيّة"⁶. وهو تقلّب مفهوميّ له ما يبرّره، لأنّ جدّة الموضوع أوّلا وتتوّع المنظورات ثانيا خلقا هذا

¹ Lee Jarvis, Lella Nouri, Andrew Whiting, «Understanding, Locating and Constructing Cyber terrorism,» *Cyber terrorism: Understanding, Assessment, and Response* (New York: Springer, 2014), p.27.

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Eric Luijff, «Definitions of Cyber Terrorism,» *Cyber Crime and Cyber Terrorism: Investigator's Handbook* (U.S.A: Elsevier Inc, 2014), p.12.

⁵ Ibid., p 12.

⁶ Ibid.

هذا الارتباك النظريّ إذ يوجد "تنوّع كبير في فهم الإرهاب السيبرانيّ"، وهذا "له انعكاسات حقيقية على التفكير في مجموعة الأنشطة التي يمكن دمجها في إطار هذا المفهوم"¹.

ولم تسهم التعريفات التي قُدّمت لاحقا في ضبط المفهوم وإزالة الالتباس عنه، بل عملت على مراجعة نفس التعريف وتلافي نواقصه وتمتين تماسكه الدلاليّ، فالمجلس الأوروبيّ في سنة 2002 صكّ لنفسه مفهوما خاصا تعمدّ فيه بلوغ الكمال والإحاطة بالظاهرة، فعرّف الإرهاب السيبرانيّ بأنّه "التهديد بأعمال عنف حقيقية أو التحضير لها أو ارتكابها لأسباب أيديولوجيّة ضدّ أشخاص أو أطراف أخرى لإلحاق ضرر بالممتلكات، يمكن أن يؤدّي إلى اضطراب اجتماعيّ بهدف إحداث تغيير اجتماعيّ أو خلق مناخ من الخوف بين جمهور الناس أو التأثير على صناعة القرار السياسيّ"². غير أنّ هذا المفهوم رغم حرصه على الدقّة واستيفاء مختلف الجوانب يتغاضى عن طبيعة العالم الرقميّ وما فيه من غنى وتشابك تجعل من العسير حصر وجوه حضوره في حدث الإرهاب الإلكترونيّ نظرا إلى "الطرق التي لا تُعدّ ولا تُحصى التي قد يكون العالم الرقميّ ماثلا فيها في الهجوم يصبح السؤال ما عددها؟ ما هذه الارتباطات الضروريّة لتسمية مثل هذا الحدث إرهابا سيبرانياً؟"³.

وبما أنّ الإرهاب السيبرانيّ موصول بالعوالم الاتّصاليّة الرقميّة فإنّ ذلك يضع الإنترنت في موضع الاهتمام ولكن بأيّ معنى ودلالة؟ تذهب بعض التعريفات إلى اعتبار الإنترنت هدفا للعمل الإرهابيّ ومجالا يتمّ استهدافه بينما ترى تعريفات أخرى أنّ الإنترنت مجرد أداة أو وسيط افتراضيّ ييسر هذه الأنشطة الإرهابيّة، فهذه المفاهيم لم تحدّد هويّة الإنترنت وموقعها ووظيفتها بل اكتفت باعتبارها مكوّنا لا غير. وبهذا تلتبس صورة الإنترنت وحقيقتها في هذه التعريفات ويقع "الجمع بين الفضاء السيبرانيّ هدفا ممكنا، وسلاحا يستخدمه الإرهابيون والجماعة الإرهابيّة لخدمات السلع الاتّصاليّة التي نستعملها جميعا"⁴. فالإنترنت التي كانت هدفا إرهابيّا يمكنها أن تتحوّل إلى فضاء لـ "تبادل المعلومات العالميّة والتخطيط وجمع الأموال"، و"الدعاية المجتمعيّة والتجنيد والعمليات المعلوماتيّة للتأثير في الرأي العام"⁵، وكأنّما غموض موقع الإنترنت ودورها يزيد مفهوم الإرهاب السيبرانيّ التباسا وتعقيدا.

¹ Jarvis, Op.Cit., p.30.

² Luijff, Op.Cit., p.15.

³ Jarvis, Op.Cit., p.27.

⁴ Luijff, Op.Cit., p.13.

⁵ Ibid.

وقد أسهم متغيّر أساسي في تحريف مفهوم الإرهاب السيبراني وإحاطته بهالة من الإثارة الجوفاء وهو العامل الإعلامي في تعامل هذه الدوائر مع الوقائع أو المخاوف أو الافتراضات، حيث نشأ نوع من "الغلوّ الإعلامي" الذي مارس "دور التضليل المضطرب عن الإرهاب السيبراني"¹. فوسائل الإعلام التي تشترك مع الرأي العام في قلة الفهم للتكنولوجيا الرقمية الحديثة سوّقت لتصورات مرتبكة ومغلوبة عن الإرهاب الإلكتروني وحوّلت بعض الوقائع المعزولة والعرضية إلى حدث اتصالي خالقة ضجة إعلامية هوّلت هذا المفهوم وشوّهته في تناغم مع أصوات وخطابات أخرى مشابهة سياسية وأمنية، عندما "أضافت وسائل الإعلام صوتها إلى جوقة المخيفين مع عناوين الصحف الأولى المخيفة" على حدّ تصوّر وايمان Weimann.²

رغم تواتر تعريفات الإرهاب السيبراني وكثافتها فإنّ ذلك لم يفلح في وضع حدود فاصلة بين ما يجب إدراجه ضمن الإرهاب الإلكتروني وما ينبغي إقصاؤه من دائرة المفهوم، فهجمات القرصنة Hacktivism والمتسللين Hackers ينتمي عنها الباعث السياسي والأيديولوجي بما يجعل صفة الإرهاب لاغية في حقّه كاقْتِصاص كلمات العبور أو الاحتيال على البطاقات البنكية أو حتّى إغراق وزارة العدل الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي بالرسائل من قبل مجموعات "مجهولي الهوية". فقد أشار كونواي Conway إلى "أنّه لا ينبغي تصوّر هؤلاء المتطرفين على أنّهم إرهابيون ولكنهم ورثة مؤذون لأولئك الذين يستخدمون تكتيكات التعدي والحصار في مجال الاحتجاج في العالم الحقيقي"³. فهذه الأنشطة التي تُدرج عادة ضمن الجريمة السيبرانية قد تتطوّر في كثافتها ومفاعيلها السلبية بما يجعلها خطرا محققا بعالم الإنترنت وتكنولوجيا الاتّصال، وليست مجرد أعمال قرصنة وتسلّل ممّا يدعو إلى إعادة النظر في مفهوم الإرهاب السيبراني نفسه، فهناك "احتمال أن تصبح هذه الاحتجاجات عبر الإنترنت أكثر جدية إلى درجة أنّه ينبغي تصنيفها على أنّها إرهابية إلكترونية"⁴.

وكثيرا ما تتّسع دائرة الإرهاب الإلكتروني لتحتوي ألوانا من الأعمال التي لا تتجانس فيما بينها ولا تتقارب، فبعضها يرتبط بهجمات تخريبية تستهدف الشبكة الإلكترونية دون أن يكون لها دافع سياسي أو مغنم اجتماعي كالجرائم المالية أو اختراق سرية المعلومات وخصوصية الحواسيب كفيروس مليسا

¹ Ibid., pp.29-30.

² Ibid., p.29.

³ Keiran Hardy, George Williams, «What is Cyber Terrorism? Computer and Internet Technology in Legal Definition of Terrorism,» *Cyber terrorism* (U.K: Springer, 2014), p 2.

⁴ Ibid.

Milissa الذي استهدف مليون جهاز كمبيوتر سنة 1999، وتسبب في خسائر بقيمة مليون دولار أو فيروس الحب "I Love You" الذي خلف خسائر بأكثر من 10 مليارات دولار في ماي 2000¹. لكن هذه الأنشطة تترافق وأعمالا أخرى تتبناها جماعات أو جهات حكومية كهجمات نمور التاميل في سريلانكا التي أغرقت العالم برسائل البريد الإلكتروني في 1998 أو هجمات "الجيش السوري الإلكتروني" التي أطلقها النظام السوري واستهدفت مواقع المعارضة المسلحة والسلمية في 2014². بل نشأ ضرب جديد من الهجمات السيبرانية أربك المختصين في تصنيفه، وتقف وراءه دول وتتخذها واجهة حربية أخرى، إذ "يمكن وصف الهجمات السيبرانية بين الدول التي استخدمت جنبا إلى جنب مع الهجمات العسكرية التقليدية مثل الهجمات التي أطلقتها روسيا ضد جورجيا في أزمة 2008 بأنها حرب سيبرانية بدلا من كونها إرهابا سيبرانيا"³.

رغم شيوع مصطلح الإرهاب الإلكتروني وتواتره في الأدبيات الإعلامية والسياسية والأكاديمية فإنه ظل هلاميا، يفتقر إلى حدود معلومة ومضبوطة يلتبس بكثير من الأنشطة وخاصة ما تعلق بالجريمة السيبرانية كالاختيال المالي، واختراق سرية الأجهزة، والسطو على الأسرار الصناعية للشركات الكبرى، والتحكم في النظم المعلوماتية. وهذا يدعو إلى البحث عن مقاربات ناجعة في تمثّل الإرهاب الإلكتروني وتدبر خصائصه وأدواته، لأنّ "مهمة تحديد معنى الإرهاب السيبراني صعبة للغاية ولذلك يمكن مقارنته من مجموعة متنوعة من الزوايا"⁴. فالبحث في المقاربات يمكن من الإحاطة بالظاهرة واستكشاف حقائقها المكنونة، ويوفّر فرصة لضبط تعريف موحد وجامع يلغي الاختلافات والسجلات لضمان نجاعة أعمق وأشمل، فما "هو ضروري هو توفير تعريف عملي ومحايّد قدر الإمكان، وما هو ضروري أيضا هو قراءة حرص الآخرين وتقييم كيفية استخدامهم لهذه الكلمة"⁵.

2. مقاربات الإرهاب الإلكتروني وتشابك المنظورات

لقد قُدمت مقاربات جمّة في قراءة ظاهرة الإرهاب الإلكتروني وتمثّل مكوّناته وآلياته وبواعثه ومنطق اشتغاله وطرائق التصدي له، وهي على تنوعها وغنى إسهاماتها تظلّ عاجزة عن استيفاء

¹ Kushner, Op.Cit., p.103.

² Daniel Cohen, «Cyber Terrorism: Case Studies», *Cyber Crime and Cyber Terrorism: Investigator's Handbook* (U.S.A: Elsevier Inc 2014), pp.166-167.

³ Hardy and Williams, Op.Cit., p.2.

⁴ Ibid.

⁵ Lutz, Op.Cit., p.8.

الظاهرة عمقها وتشابكها وتداخل عواملها مما يستوجب تفحص هذه المقاربات في مقام أول لإرساء مقارنة شاملة تتقاطع فيها منظورات وأدوات في مقام ثان.

تعدّ المقاربة الاتصالية التي تبنتها الباحثة ك. آرشتي C.Archetti واحدة من التوجّهات الكبرى في معالجة الظاهرة الإرهابية السيبرانية واشتغلت فيها على الأنشطة الجهادية الإلكترونية لعدد من التنظيمات المسلحة. وقد انطلقت من وضع كثير من المزاعم عن شيطنة الإنترنت موضع مساءلة "ما هو دور التاجيج الإنترنتي؟ هل يجوز القول إنّ الإنترنت هي سبب انتشار الجماعات الجهادية؟ هل كانت هذه الجماعات لتوجد لولا الإنترنت؟ هل التكنولوجيا فقط هي ما يساعدهم على الحضور في المجال العمومي؟"¹. وينمّ طرحها هذا عن قناعة بأنّ اتهام الإنترنت محاولة للتصلّ من واقع الإرهاب السيبراني بوصفه عنفا سياسيا موجودا في الواقع العمليّ قبل أن ينتقل إلى البيئة الإلكترونية لأنّ "الاتصال هو عامل تمكين للتفاعل الاجتماعيّ" ومجال "تتشكّل فيه الهويّات" ويقصده الناس "لتبادل قضية سياسية والاحتشاد حولها"².

في تصوّر آرشتي فإنّ الجهاد كان موجودا قبل الإنترنت ويمارس أدواره وأجنداته، ولكن ضمن مواضع اتصالية أخرى، ولم تفعل الإنترنت شيئا سوى أنّها خلقت شبكات تفاعلية جديدة وأتاحت للمادّة الإرهابية قنوات انتشار ودعاية أكبر. وبما أنّ المحتويات المكتوبة والمنطوقة والمرئية تسافر عبر الإنترنت "فهذه التكنولوجيا توصف بأنّ لها دورا حاسما عندما تكون لدعم الأنشطة الإرهابية"³. لهذا فثمة مؤشرات كثيرة على أنّ الفعل الإرهابيّ يستفيد من الدعاية والمرونة ومجال الانتشار وكثافة التفاعلات وتخطّي الحواجز المادية والمعنوية التي توفرها الإنترنت. ولكن ليس هذه ما يمثّل جوهر الإرهاب السيبرانيّ، فالعنف السياسيّ يستوجب وعيا بشرعيّته ويتطلّب جمهورا لديه استعدادات أولية ودواع اجتماعية وسياسية ونفسية للانخراط في الأعمال الإرهابية لأنّ صنع قنبلة أو التدريب على السلاح أو القيام بعملية انتحارية ممارسات تُكتسب وتُنجز في الواقع ممّا يؤكّد حقّا "أسطورة الوظيفة الراديكالية للإنترنت"⁴.

وغير بعيد عن هذا المنحى تقدّم إيما توبيلّا Imma Tubella مقارنة سوسيو اتصالية تركّز على دور الإنترنت في تحويل الهوية إلى ضرب من العنف السياسيّ، فالعولمة وتكنولوجيا المعلومات

¹ Archetti, Op.Cit., p.7.

² Ibid., p.33.

³ Ibid., p.40.

⁴ Ibid., p.43.

بعثرت الانتظام التقليديّ وسكون المعاني ووضوح العلامات الثقافية وأعدت تشكيلها على نحو جديد لأنّ "الهويّات الجمعيّة هي سرديات تاريخيّة ومعقّدة ومتميّزة، وحكايات أسطوريّة يحدث بها الناس أنفسهم. وفي هذا السياق، دور الوسائط الإعلاميّة جليّ بوصفها أداة لخلق صورة عن الهويّة الجمعيّة للمنضوين فيها والخارجين عنها، وبذلك يسهمون في بناء الهويّة نفسها"¹. وتتبنى وجهة النظر هذه على أنّ الإنترنت صارت فضاء بديلاً لبناء الهويّات المتحرّكة والمتقلّبة بما وُلد عدم استقرار في مفاهيم الانتماء والحدود المائزّة والآخر أدّى إلى تصاعد المواجهات وتزايد منسوب العنف دفاعاً عن هويّات هلاميّة تبتنيها كلّ جماعة لنفسها، تثبت بها ذاتها وتقصي المخالف والنقيض لأنّ "الإنترنت وارتباطها بالعوالم يمكن أن يكون لها أثر تعدديّ في بناء الهويّة الجمعيّة بما يؤدي إلى هويّة أقلّ ثباتاً، فتدفّقات الاتّصالات والترابطات البينيّة تعزّز المواجهات والتفاعلات الثقافيّة"².

وتتوافق هذه المقاربة مع ما تبناه مانويل كاستلز M.Castells في التأكيد بأنّ الإرهاب عامّة والإلكترونيّ على وجه الخصوص احتضنته البيئة الإلكترونيّة وعمّقت نجاعته، فالعوالم إطار محفّز وبيئة مولّدة لحركات اجتماعيّة وسياسيّة تتوسّل بالعنف والسرديات الثقافيّة ذات الأثر النفسيّ والمعرفيّ العميق لمقارعة مظالم هذا النظام العالميّ الجديد أو ما سماها كاستلز "مجموعة كليّة من الحركات الارتكاسيّة التي أنشأت خنادق للمقاومة باسم الإله والأمة والإثنيّة والعائلة والمحليّة"³. فالإنترنت بهذا المعنى مجال جديد للرفض والمقاومة وتوليد العنف في مقارعة مظالم العوالم لأنّ "الأصوليّة الإسلاميّة ليست حركة تقليديّة"، و"رغم جهود التميّز بالتجذّر في الهويّة الإسلاميّة في التاريخ وفي النصوص المقدّسة" فهي "مقاومة اجتماعيّة وعصيان سياسيّ بإعادة بناء هويّة ثقافيّة هي في الواقع مفرطة الحداثة"⁴.

لكنّ الإرهاب السيبرانيّ لم يكن مجال بحث اتّصاليّ إعلاميّ فحسب، بل اعتورته مقاربات أخرى منها المقاربة القانونيّة التي اعتمدها كلّ من كايران هاردي Keiran Hardy وجورج ويليامز George Williams عن مفهوم الإرهاب السيبرانيّ في عدد من الدول كالمملكة المتّحدة وكندا وأستراليا. فقد استعرضا نماذج من هذا الإرهاب كالقراصنة والمتسلّلين والمحتالين والجماعات الإجراميّة والإرهابيّة،

¹ Tubella Imma, «Television, the Internet, and the Construction of Identity,» in: *the Network Society: a Cross-Cultural Perspective* (U.S.A: Edward Elgar Publishing, 2004), p.388.

² Manuel Castells, *the Power of Identity* (U.S.A: Wiley-Blackwell, 2010), p.398.

³ Ibid., p.6.

⁴ Ibid, p 17.

وانتهيا إلى الإقرار بوجود "بعض التداخل بين القرصنة والإرهاب"¹. وهذا الإقرار بالتباس الأعمال الإرهابية وتداخلها يفترض معالجة مفهوم الإرهاب السيبراني معالجة قانونية بتتبع النصوص والتشريعات وإجراء مقارنات تسمح بضبطه، غير أنهما ينتهيان إلى حقيقة صادمة مفادها أنه "لا توجد جريمة الإرهاب الإلكتروني في أي من هذه الأنظمة القانونية". ولذلك يقترحان معالجتها "من خلال المراهنة على استخدامات الكمبيوتر وتكنولوجيا الإنترنت التي يمكن أن تندرج تحت التعريف القانوني للإرهاب لكل دولة"².

وقد سمح هذا التحليل القانوني بالوقوف على أوجه القصور التي تخترق التشريعات والنصوص القانونية مما يضاعف في مساحة الغموض ويدفع بمفهوم الإرهاب السيبراني إلى الانحراف في التأويل والتوظيف والممارسة، فلكل دولة من هذه الدول رغم نظامها القانوني الساكسوني الموحد تعريفها الفريد للإرهاب الذي "يمكن أن يكون في حد ذاته مشكلة بالنظر إلى الطبيعة العالمية لأفعال الإرهاب السيبراني"³. بل إن المقاربة القانونية أفضت إلى الإقرار بمزالق المفهوم وتبعاته، فالنصوص القانونية رغم خلوها من الإشارات الصريحة تحتل تأويلات توسع من دلالة المصطلح وتجعله شاملا لكل ما له علاقة بالدافع السياسي أو إلحاق ضرر ما بالشبكة وأنظمة المعلومات، إذ "يبدو أن التعريف القانوني للإرهاب السيبراني أوسع بكثير من مفاهيم الإرهاب السيبراني في الخطاب السياسي أين يقال إن الهجمات الإلكترونية من قبل الإرهابيين لها تأثير مدمر على العالم الحقيقي"⁴.

رغم تنوع المقاربات التي اشتغلت على ظاهرة الإرهاب السيبراني أو الإلكتروني في الخلفيات الفكرية والمنطلقات النظرية والأدوات الإجرائية فإنها لم تبلغ طور الاكتمال في تفهم الظاهرة وضبط المصطلح وتعيين الحدود، بل على النقيض من ذلك ضاعفت من التباس حقيقة الإرهاب وتداخل حدوده وتشابك حيثياته مع وقائع أخرى. وهذا يستدعي إنشاء منظور يتحرر من الإكراهات الأيديولوجية التي توجه المقاربات إلى نتائج معلومة ومرسومة سلفا، ويتلافى تعميم المنوال المنهجي والإجرائي في سحبه على كافة الملبسات، ويراعي الخصوصيات السياقية لظواهر الإرهاب الإلكتروني بما أنها وليدة تكنولوجيا تنتزل في وضعيات مخصوصة تمنح الأنشطة الإرهابية هويتها وعلاماتها المائزة.

¹ Hardy, Williams, Op.Cit, p.2.

² Ibid., p.3.

³ Ibid., p.20.

⁴ Ibid.

خاتمة

لقد أبان هذا العمل التحليلي والنقدي عن مواطن قصور جمّة اعتورت مفهومي الإرهاب والإرهاب السيبراني/الإلكتروني رغم السعي المحموم إلى ضبطه نظريًا وعمليًا. ولا يتأتى هذا القصور من تشابك المفهوم وتقلب عناصره وتداخل مكوناته فحسب، بل لأنّ المفاهيم عامّة ومفهوم الإرهاب خاصّة فضاء سجاليّ وموضوع مفاوضة تحركه خلفيات ومقاصد وسياقات. وهذا يعزّز الشكوك إزاء ما قُدّم من تعريفات تفتقر إلى الوضوح والدقّة. أمّا مقاربات الإرهاب والإرهاب الإلكتروني فتتوّع المنظورات وتباين الخلفيات وتعدّد المناويل، فالمختصّون في هذا المجال اعتوروا ألوانا من الطرائق الإجرائيّة والمنطلقات النظريّة في السعي إلى تفكيك الظاهرة الإرهابيّة وتفهم منطق اشتغالها وما تنطوي عليه من مكونات تحتاج تقليبا وتدبّرا. لكنّ هذه المقاربات رغم تمثّياتها المتينة وعمق المجهود النقديّ والتأويليّ لم تغلح في إرساء رؤية متكاملة تخرج الظاهرة الإرهابيّة من الالتباس إلى الجلاء ومن الصمت إلى الإفصاح عن حقائقها الجوهريّة.

ورغم أنّ ما قُدّم من تصوّرات ورؤى في الظاهرة الإرهابيّة لم يلبّ الانتظارات، ولم يرض التطلّعات التي تصبو إلى حقيقة معرفيّة تمكّن من احتواء الإرهاب في مفاعيله ومضاعفاته، فإنّ البحث فيه وفي أيّ ظاهرة، ينقل الفكر البشريّ من طور التقبّل السلبيّ للعالم إلى طور التفكير فيه والرغبة في تمثين معانيه وتقويم أشيائه والرقّيّ بأفاهه نحو ضرب من الكمال في الفكرة والممارسة. ألسنا نحتاج إلى طرح الأسئلة والتمعّن في أزمت العالم لندرك سبل الخلاص؟ لهذا فسؤال الإرهاب في مجتمعاتنا العربيّة والإسلاميّة يحتاج إلى عقول مفكّرة وضمائر ملتزمة بالقدر الذي يحتاج إلى الوعي النقديّ بمآزق الراهن واستحقاقاته.

المراجع

أولا: العربية

مجد الدين الفيروز آبادي، *القاموس المحيط*، ط 8 (دمشق: مؤسّسة الرسالة، 2005).

ثانيا: الأجنبيّة

Books:

Aaron David, *Voices of Jihad* (U.S.A: Brand Corporation, 2008).

Adam Lowther, Beverley Lindsay, *Terrorism's Unanswered Questions* (U.S.A: Greenwood Publishing Group 2009).

Archetti Cristina, *Understanding Terrorism in the Age of Global Media* (U.S.A: Palgrave Macmillan, 2013).

Babak Akhgar, Andrew Staniforth, Francesca Bosco, *Cyber Crime and Cyber Terrorism Investigator's Handbook* (U.S.A: Elsevier Inc, 2014).

Castells Manuel and Others, *Network Society: a Cross-Cultural Perspective* (U.S.A: Edward Elgar Publishing 2004).

Castells Manuel, *the Power of Identity* (U.S.A: Wiley-Blackwell, 2010).

Gerges Fawaz, *the Far Enemy: Why Jihad Went Global?* (U.S.A: Cambridge University Press 2008).

Hoffman Bruce, *Inside Terrorism* (New York: Columbia University Press 2006).

Kushner Harvey, *Encyclopedia of Terrorism* (London: Sage Publications 2003).

Lutz James, Lutz Brenda, *Global Terrorism* (London-New York: Routledge 2004).

Moghadam Assaf, *The roots of Terrorism* (New York: Chelsea House Publishers 2006).

Schmid Alex P. and Others, *The Routledge Handbook of Terrorism Research* (London-New York: Routledge 2011).

Vertigans Steven, *Militant Islam* (Canada: Routledge 2009).

A group of authors, *Cyber terrorism: Understanding, Assessment, and Response* (New York: Springer, 2014).

هجومونيا التطرف: منطلقات تحوّل التنظيمات المتطرفة للإرهاب الجوّال في هجماتها
نحو فضاءات التّاريخ

*Hegemony of extremism: the Origins of Extremist Organizations of Mobile
Terrorism in Their Attacks towards Grounding Spaces*

د. فراس عباس هاشم²

Dr. Feras abbas hashem

كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين (العراق)

Faculty of Political Science, Al-Nahrain University (Iraq)

د. علي حسين حميد¹

Dr. Ali Hussein Hamid

كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين

ملخص: تعالج هذه الدراسة ظاهرة الإرهاب الجوّال والتي مثلت نتاجاً لمراحل مرّت بها إستراتيجيات مختلفة للتنظيمات الإرهابية وعلمية التحديث فيها، والتي تظهر عملية انتقال من مرحلة إلى أخرى. وترى هذه الدراسة أنّ التنظيمات الإرهابية لا تزال تقتصر إلى أي هيكل تنظيمي، وما تزال تسعى إلى إعادة تعريف نفسها منذ انهيار تنظيم (داعش) في العراق وسوريا، وقد وجدت في إفريقيا ملاذاً لعدة اعتبارات منها تُعاني أغلب دول القارة من مشاكل اقتصادية واجتماعية وهشاشة معظم دولها، فضلاً عن التنوع الإثني والعرقى غير المنسجم، مما أتاح لهم إمكانات جديدة لبناء نفسها وتنشيط عملياتها، ما قاد إلى بناء الدول الإفريقية ومعها القوى الدولية قدرات دفاعية جديدة في عموم الإقليم للتصدي للتنظيمات الإرهابية بما يجنبها مزيداً من التوتّرات والعمليات الإرهابية، وإن كانت غير مُتماثلة مما يعكس على أنّ الاعتبارات الأمنية حاضرة في إستراتيجيتها لمحاربة الإرهاب .

كلمات مفتاحية: التنظيمات الإرهابية، التطرف، التحالف الدولي، الإرهاب الجوّال، إفريقيا.

Abstract : This study deals with the phenomenon of mobile terrorism, which was the product of the stages of various strategies of terrorist organizations and the science of modernization, which show the process of transition from one stage to another. The study finds that terrorist organizations still lack any organizational structure and have been seeking to redefine themselves since the collapse of a pro-Syrian organization in Iraq and Syria. In Africa, this organization has found refuge for several reasons, most of which suffer from economic and social problems and the vulnerability of most of its countries,

¹ alidr.hussein@gmail.com

² Ferashashem48@yahoo.com

Which has given them new possibilities to build themselves and revitalize their operations. This has led to the building of African countries and the international forces with new defensive capabilities throughout the region to counter terrorist organizations in order to avoid further terrorist tensions and operations, reflecting that security considerations are present in its strategy to combat terrorism.

Keywords: Terrorist organizations, international coalition, mobile terrorism, Africa.

مقدّمة

مما لاشكّ فيه أنّ ظاهرة الإرهاب الجوّال تعدّ من أبرز التحوّلات التي انتهجتها التّنظيمات الإرهابية كخيار لتعزيز تواجدها في القارة الإفريقيّة و"هجمونيا"¹ إعادة انتشارها لاسيما من خلال الوقوف عند الأوضاع والملابسات التي رافقت ظهوره في خضم الحرب على الإرهاب وما يهّمنا في هذا السياق معرفة التحوّلات الملحّة التي ارتكزت عليها التّنظيمات في اللّجوء إلى تكتيكات جديدة في ممارسة عملياتها الإرهابية مستندة بذلك على استرجاع تراكم التجارب التاريخية وقدرتها على التكيف مع التّطوّرات والأحداث التي تواجهها وإعادة بناء ذاتها أمام الشعور بتهديد وجودها.

ومن هنا يمكننا القول لا تزال إشكالية مكافحة التّنظيمات المتطرّفة موضوع قلق واهتمام الدّول بصورة عامّة والإفريقيّة على وجه الخصوص حيثّ ستكون الاعتبارات الأمنية حاضرة في إستراتيجياتها لمحاربة الإرهاب، وفي هذا الاستنتاج تظهر بوادر الحديث عن الطريقة المثلى لمواجهة خطر الإرهاب لاسيما بعد حالات عودة بعض المتطرفين إلى بلدانهم في القارة الإفريقيّة بسبب انحسار سيطرة هذه التّنظيمات جراء العمليات العسكرية التي تلقّتها في العراق وسوريا، وما أسفر عن تراجع كبير في قدراتها العسكريّة والإعلاميّة. وبناء على ذلك جاءت أهمية هذه الدّراسة محاولة للبحث في تطوّرات أساليب التّنظيمات الإرهابية وما كشفته من أنماط تحول في كيفية التكيف مع المتغيّرات وتوظيفها لصالحها ومحاولة إثبات وجودها. ومن هنا تأتي الإشكالية التي تنطلق منها الدّراسة "حول مدى إمكانية التّنظيمات المتطرّفة في ظلّ سياق الأحداث والتوجّهات الإقليميّة والدّوليّة المختلفة لمحاربة

¹ تعني الهيجمونيا (Hegemony) لغةً، عند الإغريق: الانتشار والاكتماح بدافع إرادة القوة والسيطرة، وسمّاها كذلك (سولون) و(هيرودوت) و(توسيديد). ومن مرادفاتهما عندهم القديمة (Arkhi) والاستبدادية (Despotismus). أمّا القديس (أغسطينوس)، فيحلّلها ضمن مقولة، (Libido dominandi) أي شهوة السيطرة التي كانت في تقديره من أهم أسباب سقوط الإمبراطورية الرومانية. أنظر: بن سالم حميش، «عن المتفقين وتحولات الهيجمونيا»، تبين، العدد 13 (صيف 2015)، ص 19.

الإرهاب بإعادة النظر في الميادين التي يُمكن فيها ممارسة هذا الأسلوب في هجماتها الإرهابية بإفريقيا". وبناءً على طبيعة الإشكالية أعلاه، تنطلق الإجابة عن طريق فرضية رئيسة مفادها "أنَّ الغاية التي تسعى التَّنظيَّات المتطرِّفة لبرهنتها، إنها تجد نفسها مجبرة في اختيار أسلوب الإرهاب الجوال الذي انحصر في دائرة اهتماماتها وساحة صراعها من أجل ديمومة بقائها وفضاءات التأريض المؤثرة".

أما منهجية الدِّراسة التي يفرض موضوعها إتباع أكثر من منهج بحسب اقتضاء الضرورة، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفيّ خلال دراسة طبيعة الأحداث والتطُّورات التي شهدتها القارة الإفريقيّة وما أفرزته من تصاعد لنشاطات التَّنظيَّات المتطرِّفة، كما جرى توظيف المنهج الاستقرائي لفهم طبيعة الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمواجهة التحديات الأمنيّة التي تواجه القارة الإفريقيّة، واتساقاً مع ما تقدم سيتم توزيع هيكلية الدِّراسة إلى ثلاث مباحث يشمل المقدّمة والخاتمة. ويركّز المبحث الأول مؤشر التحوّل: صعود مظاهر التّصوّر الإدراكيّ للتَّنظيَّات المتطرِّفة. إمّا المبحث الثاني فقد جاء بعنوان استيعاب التَّنظيَّات المتطرِّفة لمسارات حركة النمو المستدام للبنية الأمنيّة. فيما تناول المبحث الثالث إعادة تَشكيل أنماط الهجمات الملائمة لمحاكاة الفواعل المنفردة.

أولاً: مؤشر التحوّل، صعود مظاهر التّصوّر الإدراكيّ للتَّنظيَّات المتطرِّفة

يُمكن القول أنّ عوامل أساسية تدفع الأوضاع الجيوبولتيكية المتغيرة إلى دعم روابط رسوخ قوّة المكان الفلكي على سطح الأرض، تاريخياً اندفع بعض الجغرافيين في أوائل القرن العشرين لبلورة أفكار حتمية، جغرافية المكان، بمعنى، أنّ المكان بموقعه الأرضي ومجموعة عناصره يحدد حتماً المسار السياسي الاجتماعي لهذا المكان ولسكانه؛ لكن تلك الصرامة الحتمية أخذت منذ خمسينيات القرن العشرين في الاندثار والانقراض شأنها شأن أي مغالاة فكرية. ويعتقد الجغرافيون بأن تميز أيّ مكان ناجم عن استقرار صحيح لإمكانات التشغيل الجيد لما يحتوي عليه من موارد طبيعية وبشرية في زمن معين. إذ تتغير معطيات محور الزمن بتطوّر قدرات التقنيات التّطبيقية، فإن أهميّة المكان تتزايد أو تتراجع بحسب طبيعة البناء السياسي والتموي الذي يسود في هذا المكان أثناء لحظة معينة.¹

وعليه يبدو من الواضح عقب الهزيمة العسكريّة التي منيت بها التَّنظيَّات المتطرِّفة بقيادة التّحالف الدوليّ في العراق وسوريّة وانحسار سيطرتها على الأراضي التي كانت تستحوذ عليها، خلق

¹ محمد رياض، «تجاوز الحتمية: هل يعيد الإنسان تعريف قضايا الجغرافيا وصراعاتها»، السياسة الدولية، العدد 200 (أبريل 2015)، ص

نتائج انعكست على مستقبل هذه التّنظيمات ووجودها، سيّما وأسفر ذلك عن تراجع كبير في قدرات التّظيم العسكرية الميدانية، وكذلك الإعلامية، وبناء على ذلك، ولاعتبارات إستراتيجية ترجمت ديمومة بقاءها بالتوجه نحو إفريقيا منحاً حافزاً ورغبة في الاستمرار لمواجهة التّحديات التي تهدد وجودها.¹

في السياق أعلاه، نشر موقع مركز ستراتفور الأمريكي للدراسات الأمنيّة والإستراتيجية دراسة تضع تصوّراً لشكل المعركة مع التّنظيمات المتطرّفة في المستقبل، وذكر "في حين تُقلّل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في منطقة الشّرق الأوسط العمليّات العسكريّة ضدّ تنظيم (داعش) في سوريا والعراق، وتتنظر في الانسحاب من أفغانستان، سيتحوّل تركيز نشاط التّنظيمات المتطرّفة نحو إفريقيا، لا سيّما عقب انهيار نظام معمر القذافي في ليبيا، الأمر الذي أوجد فراغاً في السلطة أدّى إلى إثارة نشاط جهادي متزايد في منطقة الساحل والصحراء بإفريقيا. وفي الوقت نفسه، تشهد علمية مكافحة الإرهاب انخراطاً لقوى أخرى صاعدة، لها مصالح في إفريقيا كما هو الحال في الشّرق الأوسط".²

لذلك عدّة الباحثون في الجيوبوليتيك القارة الإفريقيّة من المناطق الرخوة في العالم أي الأكثر عرضةً للتأثر بالتغيّرات التي تجري في المستوى الأعلى، أي في النظام الدّولي والمناطق الرخوة هي: أقاليم أو دول تضمّ مكونات مجتمعية مختلفة (جهة الدين أو العرق أو الإثنية أو المذهب أو الطائفة) مازالت غير قادرة على تشكيل وعيٍ عابر للهويات الفرعية وقائم بالدرجة الأولى على الانتماء لكيان أكبر أو أعلى من الانتماءات التقليديّة، باختصار إنّها المناطق التي لم تتشكّل فيها الدّولة - الأمة، وبسبب تنافر مكوناتها المجتمعية وتوجّسها من بعضها وارتباطها على الأغلب بقوى خارجية تتشدّ لديها الحماية من تهديد المكونات الأخرى المتعايشة معها، تكون هذه المناطق عادةً الأكثر عرضةً للتأثر بالهزّات التي تحصل في المستويات الأعلى (الإقليمي، والدّولي) أي إنّها شديدة الحساسية للتغيير في البيئة الخارجيّة.³

¹ تؤكد المعطيات الإحصائية كما تشير تقديرات أرقام الأمم المتحدة إلى أن عدد المتطرفين في سوريا والعراق يبلغ 30 ألفاً، بينهم 7 آلاف شخص من جنسيات متعددة، بحسب قائمة نشرتها الشرطة الدولية (أنتربول)، وتضيف أيضاً إلى أن ما بين 10 % إلى 30 % من مقاتلي التّنظيمات المتطرّفة عادوا إلى بلدانهم، بل إن المؤشرات الاستخباريّة تدل على أن التّنظيمات المتطرّفة ومنها تنظيم (داعش) لديه 8 فروع رئيسية و50 تنظيماً منضوية تحت لوائه في نحو 21 بلداً. أنظر: وليد عبد الرحمن، «العائدون من داعش وإشكاليات المواجهة»، الشرق الأوسط، العدد 14363 (2018)، ص 13 .

² "ستراتفور"، «بعد انتقال داعش إلى هناك.. من سيحارب الإرهاب في أفريقيا»، ساسة بوست، 5 مارس 2019، في: <https://www.sasapost.com/translation/fighting-terrorism-in-africa>

³ مروان قبلان، «صعود تنظيم الدولة وتحولات النظام الإقليمي في المشرق العربي»، سياسات عربيّة، العدد 12 (يناير 2015)، ص ص 13-12.

تشير كاثرين زيمرمان Catherine Zimmerman، إلى مجموعة من العوامل التي تدفع التّظيمات الإرهابية على الصمود والتوالد، وعلى الرغم مما تتلقاه من هزائم مؤقتة، إلا إنها رسخت وجودها، بناءً عليه صاغت زيمرمان أطروحتها التفسيرية ليس فقط للانبعاث والصدود الذي يتمتع به كل من تنظيمي داعش والقاعدة، وإنما في الأسس والخصائص المستندة على أيديولوجية دينية، إذ اعتمدت التّظيمات المتطرّفة على الخبرة التاريخية للتّظيمات المتطرّفة التي استطاعت الخلط بين الإرهاب والجهاد، فأصول هذه الجماعات الإرهابية تعود إلى التجربة الأفغانية؛ ويبدو إعادة صوغ لمفهوم الشبكات العالمية، التي تستغل الجانب المحلي للنزاعات، لتكوين قاعدة، ونشر أيديولوجية دينية قائمة على الخلافة والتركيز على عقيدة المواجهة بلغة إسلامية. إضافة إلى وحدة الأهداف والأيديولوجيا المتشابهة، وهذه الميزة تمكّن التّظيمات الإرهابية، حيث تبدو من زاوية تحقيق أهداف عامّة مشتركة، حتى من دون وجود تنسيق تنظيمي أو وحدة هيكلية. كما تتجلى قدرة التّظيمات المتطرّفة في استغلال الأوضاع المحلية، المتسمة بالاضطراب والنزاعات السياسيّة والطائفية.¹

في المقابل تفيدينا التجربة التاريخية للصراع مع التّظيمات المتطرّفة، أنّ تنظيماته وشبكاته مرنة، وتتمتع بدينامية في الحركة والتّجديد، كما تتمتع بحسّ إستراتيجي، فهذه التوليفة تمنحها حركية ونشاطاً في مناطق التوتر والنزاعات، وبهذا حفزت المرحلة أولوية ضرورة البقاء والاستمرار، الأمر الذي دفع بإعادة إنتاج القاعدة الفكرية التي تقوم عليها الراديكالية الدينية.²

ضمن السياق أعلاه، مثل البعد الهوياتي* الديني الملجأ لإعادة تعريف الذات، وعليه فإنّ ما يظهر أنه صراع بين تنظيمي (داعش والقاعدة) ليس صراعاً أيديولوجياً، من حيث النتائج بل هو تنافس

¹ خالد يايوت، «داعش الانتصار المؤقت على الإرهاب... هل فشلت الحرب على داعش؟» الشرق الأوسط، العدد 14209 (2017)، ص 13. إذ يؤمن تنظيم القاعدة أن هناك نوعين من الجهاد، جهاد الفتح، وجهاد الدفع (وهي أنواع الجهاد المسلح في الإسلام باتفاق الفقهاء)، إن النوع الأول: وهو جهاد الفتح فلا تقوم به إلا الدولة لأنه يرمى إلى توسيع حدودها ونشر الدعوة الإسلامية ورفع الظلم عن المظلومين. أما جهاد الدفع فهو يصبح فرض عين على كل مسلم أن تعرض إقليم من أقاليم الإسلام للعدوان. أنظر: هشام الهاشمي، عالم داعش: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (لندن: دار الحكمة، 2015)، ص 14.

² يايوت، مرجع سابق، ص 13.

* يعرف مجمع اللغة العربية الهوية بأنها "حقيقة الشيء أو حقيقة الشخص المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية والتي تميزه عن غيره". ويعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها "تميز الفرد عن غيره وتحدد حالته الشخصية من خلال الاسم، الجنسية، السن، الحالة الاجتماعية، المهنة، الجنس، وتساعد بطاقة الهوية على إثبات شخصية الفرد، ويقال في المنطق مبدأ الهوية ويقصد به أن الموجود هو ذاته أو هو ما هو". ويذهب آخرون إلى القول أن هوية الشيء هي ثوابته التي تتحدد وتتغير وتتجلى وتتضح عن ذاتها، دون أن تخلي مكانها لنقصها طالما بقيت الذات على قيد الحياة، وأنها كالبصمة بالنسبة للإنسان يتميز بها عن غيره. نقلا عن: حازم العقيد، كيفية صناعة التطرف: التنشئة السياسية ودورها (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص 56-57.

تنظيمي تؤدي الظروف المحلية والعالمية دوراً نسبياً في تطوره سلباً أو إيجاباً. وقد أوضحت إيديولوجية التنظيمين المتطرفين ولو بشكل بسيط استلهمها لمفاهيمها وتطبيقاتها من القواعد الدينية،¹ وتماشياً مع هذا الطرح، حاول إبراهيم نجم استنساخ تحالفات التنظيمات المتطرفة بمعنى استعادة ذاتها للمرحلة الجديدة قائلاً "هناك خوف آخر يظهر في الأفق وهو احتمالية انتقال الأشخاص العائدين بين الجماعات الإرهابية، كما هو الحال بين تنظيمي (القاعدة و داعش)، إذ ترافق الخل مع أقول نجم الأخير وبروز قوة تنظيم القاعدة في إفريقيا ونزوعها نحو إعادة رص صفوفها وتنظيم قوتها في كيانها الجغرافي الجديد.²

وفي السياق ذاته يمكن القول، لما كانت الإستراتيجية تتأثر بالواقع سلباً وإيجاباً وكان الواقع في حرب التنظيمات المتطرفة يبدأ بمجموعة صغيرة تؤمن بمبدأ أو عقيدة، فليس لهذه المجموعة إلا أن تتسلح بمبادئ إستراتيجية معينة تتيح لها التآمن والنماء حتى تأتي اللحظة التي تستطيع فيها حسم الحرب لصالحها.³ إذ مثل الغزو الأميركي لأفغانستان عام (2001) تحدياً كبيراً فيما يخص تنظيم القاعدة؛ لأنه حرمة الملاذات الآمنة. وللتكيف مع هذه المستجدات، تبنى التنظيم إستراتيجية جديدة تقوم على إنشاء فروع إقليمية للتنظيم في بلدان إسلامية مختلفة معيداً الجهاد إلى أولويات قتال الأنظمة من أجل إقامة الدولة الإسلامية،⁴ إذ أن الخلايا الدعوية للتنظيمات المتطرفة غالباً ما تعمل على تجنيد الشباب المسلم من صغار السن وتقطع عليهم خط الرجعة بمختلف الأساليب وتعتمد على منع هؤلاء الشباب من الاتصال بالعالم الخارجي.⁵

بتصور عام، يبدو أن القارة الإفريقية ستشهد مرحلة جديدة من الحرب ضد التنظيمات الإرهابية على خلفية استمرار تهديداتها لأمن الدول واستقرارها ومحاولاتها في توسيع مناطق النفوذ والتمدد، وتهديدها لمصالح الدول الغربية التي تبدي عزمها بتقديم الدعم لدول القارة في مواجهة الإرهاب .

¹ ياموت، مرجع سابق، ص13 . وللمزيد من التفصيل حول نشأة داعش ينظر: مازن شندب، داعش ماهيته نشأته، إرهابه، أهدافه، إستراتيجيته (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014). وأيضاً: عبد الجباري عطوان، الدولة الإسلامية: الجنور، التوحش، المستقبل (بيروت: دار الساقي، 2015).

² عبد الرحمن، مرجع سابق، ص13.

³ الهاشمي، مرجع سابق، ص 14.

⁴ حمزة المصطفى، «الدولة الإسلامية والجهاد في زمن الحداثة: قراءة في المفاهيم والتجارب المعاصرة»، تبين، العدد 18 (خريف 2016)، ص 159. وللمزيد حول هذا الموضوع ينظر: كريستوف رويتر، السلطة السوداء: الدولة الإسلامية وإستراتيجيو الإرهاب، ترجمة: محمد سامي الحبال (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016).

⁵ المصطفى، مرجع سابق، ص 111.

ثانياً: استيعاب التنظيمات المتطرّفة لمسارات حركة النمو المستدام للبنية الأمنية

إنّ تعريف المفاهيم التي كان ينظر إليها على أنّها حققت قدراً مقبولاً من الرّسوخ يحدد ماهية عمليات التطوّر والتّحديث المجتمعي، وعادة ما يقود إلى تقليل حدة العنف بشكل عام، وهو ما أكده عالم الاجتماع مايكل كولنز Michael Collins، من أنّ تطوّر المجتمعات يشبه تطور الأفراد وعادة ما يقود إلى الاستقرار وتقليل حدة العنف، على أنّ تحدث عملية التطوير والتحديث بشكل تدريجي، وألاً يتمّ تخطي بعض المراحل، كما يجب أنّ تشمل أفراد المجتمع كافة، مثلما أثبتت التجربة أنّ ميل الإنسان إلى العنف لا ينبع من دافع واحد بل مجموعة من الدوافع.¹

وتتضح هذه الفكرة في هذه الفترة، إذ انبثقت أيضاً أولى الاهتمامات في العديد من الدّراسات الأمنية وبخاصة مدرسة "كوبنهاغن" لبحوث السّلام والأمن التي كانت أول من تحدثت عن مفهوم "الأمننة" من حيث مفهوم جديد في الدّراسات الأمنية مع كتابات أوول وايفر Ole Waever حول "الأمننة والأمننة" التي حتّ فيها على توسيع مجال الدراسات الأمنية على اعتبار تناول مفهوم الأمن بناءً على المخاطر التي تتحوّل إلى مشكلات أمنية في أذهان صنّاع السياسات، وهي العملية التي أطلق عليها وايفر "الأمننة" لتكون بذلك الأرضية المفاهيمية لدورة جديدة المنظور في الدّراسات الأمنية، تقوم على فهم دقيق لطبيعة التّهديدات.²

والسؤال المطروح هو: هل أنّ الإرهاب هو الخطر وفق سياق "الأمننة"؟ إلا أنّ المنطق السليم يفرض أن يُحدّد الخطر والتّهديد بدقّة هل هو الإرهاب في حدّ ذاته أو التكتيكات التي يلجأ إليها؟ ومن ثمّ فالتعامل النّاجع مع هذا التّهديد لا يكون بالتركيز على الإرهاب بقدر ما يجب أنّ يكون بالتركيز على الأساليب والتكتيكات التي يستعملها، ومن هنا فمن الناحية النظرية يتجلّى الخطر والتّهديد في الشخص الذي يلجأ إلى هذه التكتيكات لا في الإرهاب ذاته، باعتبار أنه حدث العديد من أعمال العنف ولم يكن المتورّط فيها هو الإرهاب، بل أشخاص لم يكونوا محسوبين عليه.³ ويُمكن أنّ نشير هنا انطلاقاً من ملاحظة أنّ هذه التّنظيمات تشكّل مع الجماعات الحركية حلقة متصلة، تتعدّى إحداها

¹ «الدّئاب المنفردة: تكتيكات جديدة في تنفيذ العمليات الإرهابية»، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 16 جوان 2017، في: <https://www.europarabct.com>

² عبد الرفيق كشوط، «الإسلاموفوبيا من منطق الأمننة: عندما يتحوّل الإسلام إلى قضية أمنية»، رؤية تركية، العدد 4 (شتاء 2016)، ص130. وللمزيد حول نظرية الأمننة ينظر: عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012).

³ كشوط، مرجع سابق، ص132.

من الأخرى، هذا ما يعنى اختلافاً في الرؤى وهو الأمر الذي يفرض البحث في آليات لمواجهة هذه المعضلة وما تبعه من تحولات في العلاقة، إذ تعرضت العديد من الدول منها الإفريقية إلى أعمال عنف بسبب العمليات الإرهابية، وفي هذا الحالة يرى المراقبون أن التحدي لا يزال ماثلاً ويستدعي اتخاذ خطوات حازمة من بينها وضع حد للمتورطين في عملية استدراج الشباب معظمه يعاني أزمة هوية أو فشل في الاندماج وأيضاً التمويل المادي.¹

بالتأكيد هناك كثير مما يمكن قوله في هذا عن الوضع الحالي بحد ذاته تحدياً، فقد اتخذت القوى الإقليمية والدولية خطوات في مالي مثل قوات النيجر وفرنسا والإمارات، ومن أجل مكافحة التهديد المتزايد الذي يشكله المتطرفون في منطقة الشرق الأوسط، فقد أنفق الاتحاد الأوروبي أكثر من 56 مليون دولار في قوة عسكرية متعددة الجنسيات تتكون أساساً من بلدان الساحل الأفريقي* المعروفة باسم مجموعة الخمسة، وستعمل جنباً إلى جنب مع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المتمركزة في مالي.² إذ يمكن للقرن الأفريقي أن يكون بيئة حاضنة للتنظيمات المتطرفة ومنها تنظيم (داعش) الذي يبحث عن مأوى جديد بعد الضربات التي تلقاها في سوريا والعراق، فضلاً عن ذلك وجود بعض الأجنحة الموالية لتنظيم (داعش) في التنظيمات المحلية مثل تنظيم (حركة الشباب المجاهدين)، يساعد على تحقيق ذلك سهولة التواصل والانتقال بين اليمن والصومال، حيث يوفر سهولة الانتقال بين اليمن والصومال بيئة ملائمة لانتقال المتطرفين من وإلى البلدين.³

ومن هنا يكشف البناء لإنشاء "قوات 5G" عن خلفية اعتبار الدول الأعضاء في المجموعة بأن ضرورة الرد على تدهور الأوضاع الأمنية الإقليمية من الأولويات الإستراتيجية، ويمكن التعبير عن هذا التهديدات قيام مجموعات متطرفة بتهديد أمن المواطنين على مستوى الإقليم مما أفرز تداعيات

¹ «تمويل الجماعات الإسلامية في أوروبا محور ندوة بمديرد»، العرب، العدد 10790 (2017)، ص2.

* جغرافياً يطلق الساحل على الشريط الممتد من ارتيريا إلى موريتانيا ويفصل بين أفريقيا الشمالية وأفريقيا جنوب الصحراء ويشمل (بوركينافاسو، تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، السودان). ويطلق أحياناً الساحل مع الصحراء (الصحراء - الساحل) لتشمل المنطقة المذكورة فضلاً عن بعض دول الشمال الأفريقي (الجزائر، ليبيا، والمغرب، وتونس). ومن الناحية الجيوسياسية تعتبر المنطقة ذات أهمية وتأثير مبار في عدد من الدول المجاورة، مما جعل بعض التعريفات تدمج في المنطقة دولاً مثل (غامبيا، وغينيا بيساو). ووفق هذا المعيار يمكن اعتبار (الكامبيون، وساحل العاج، وغينيا) دولاً ساحلية لعلاقتها المباشرة مع دول هذه المنطقة سياسياً وأمنياً. محمد بشر جوب، «جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب: دراسة تطبيقية عن مجموعة 5 للساحل الإفريقي»، قراءات أفريقية، العدد 34 (ديسمبر 2017)، ص32.

² Yvonne Rowa, «Ayo Awokoya and Muhammad Dan Suleiman», Geopolitical Forecast: Sub-Saharan Africa, December 22, 2017.

<https://www.foreignbrief.com/.../yvonne-rowa-ayo-awokoya-muham>.

³ نزمين محمد توفيق، «كيف تهدد التنظيمات الإرهابية الأمن في القرن الأفريقي؟» السياسية الدولية، العدد 212 (أفريل 2018)، ص135.

واختلالات أمنية مثل (النزوح القسري ، وتفشي الجريمة.. الخ).¹ هذه التحديات لا تزال قائمة على الرغم من الانهيار الذي تعرضت له التّنظيمات المتطرّفة في شمال مالي عام (2013) على يد تحالف القوة الفرنسيّة الإفريقيّة التي تم نشرها في المنطقة، ردّاً على استحواذ التّنظيمات المتطرّفة على مساحات كبيرة في شمال مالي، استدعى تفعيل عمليّة (مينوسما) للأمم المتحدّة لتحقيق الاستقرار فيها، إلى جانب مواصلة عملية (براكان)، والجهود المتواصلة لتعزيز فاعلية قوات الأمن الوطني لجميع دول المنطقة مما أدّى أنّ يجد ظروف تخفيف وتيرة التهديد⁽²⁾، ومن هنا تحاول هذه المجموعات المتطرّفة من خلالّ عملياتها الإرهابيّة توجيه رسالة إلى الدّول المشاركة في محاربتها بأنها ستكون عرضة لهجمات واستهداف مصالحها .

وهكذا، من أجل رسم صورة عامّة إلى جانب المساهمات الماليّة التي تقدم فرنسا دعماً كبيراً من خلالّ عملية (براكان)، وهي مبادرة أمنية من فرنسا بالتعاون مع دول الساحل الإفريقيّ، وقد انطلقت منذ العام 2014، ويشارك في العمليات 4000 جندي فرنسي من المعسكرات الفرنسية في (تشاد، وبوركينا فاسو، ومالي)، ويقومون بعمليات ملاحقة التّنظيمات المتطرّفة في منطقة جنوب الصحراء الإفريقيّة، ومما لاشك فيه تشكل عملية (براكان) امتداداً لعمليّة (سيرفال) في العام 2013 التي قادتها فرنسا وتشاد في شمال مالي لاستعادة الأراضي التي سيطرت عليها المجموعات المسلحة، وتهدد بالاستيلاء على بماكو³. ويُمكن تفسير الدّور الفرنسي المتصاعد في محاربة الإرهاب في القارة الإفريقيّة انطلاقاً من حجم المصالح الفرنسيّة في المنطقة، والتي باتت تمثل أحدّ أهداف المجموعات المتطرّفة المعرضة للهجمات الإرهابيّة.

مما سبق، يمكننا القول إنّ الدّور الفرنسي المحوري في إفريقيا لا يحول دون انخراط الولايات المتحدة في القارة الإفريقيّة. إذ كانت الولايات المتحدة فاعلة بشكل خاص في منطقة القرن الإفريقي، إذ تحتفظ بالقدرة على المشاركة سريعاً في عمليات مكافحة الإرهاب من قاعدتها في جيبوتي⁴ ووفقاً

¹ أنشئت قوات مجموعة 5 من دول الساحل الإفريقي عام 2014 نتيجة الشراكة فيما بين حكومة كل من بوركينا فاسو وتشاد، ومالي، وموريتانيا وذلك لتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني في المنطقة الساحلية. «تعرف على قوات تحالف 5G في الساحل ومنهجيتها لمواجهة الجماعات المسلحة»، ترجمة: سيدي.م. ويدروغو، قراءات أفريقيّة 2018/3/20، في: www.qiraatafrican.com

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه. تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوربي أطلق مبادرة في العام (2011) سماها "الإستراتيجية الأمنية والتّتموية للساحل"، انطلقت هذه المبادرة بعد أن قتلت القاعدة في المغرب الإسلامي مواطناً فرنسياً فأنشأ مجلس الشؤون الخارجيّة للبرلمان الأوربي فريق عمل تمخضت عنه هذه الإستراتيجية بمشاركة المكتب التنسيقية لمكافحة الإرهاب للبرلمان الأوربي. جوب، مرجع سابق، ص 31.

⁴ ستراتفور، مرجع سابق.

لأحدث تقرير صادر عن موقع النزاعات المسلّحة (ACLED) وأعمال العنف السياسية في إفريقيا، وأشار التقرير إلى أنّ العام 2017 شهد تراجعاً في أعداد ضحايا العمليات الإرهابية إذ بلغ عددهم 8386 شخصاً، وهذا يكشف أنّ إجراءات الأمن المستخدمة في إفريقيا أصبحت أكثر فعالية في تقادي وقوع بعض العمليات، في حين سجلّ خلال عام 2006 تراجعاً في عدد ضحايا الإرهاب إذ بلغ عددهم حوالي 37 شخصاً ، بعدما كان قد وصل في 2015 إلى 15791 شخصاً.¹

تجدر الإشارة هنا إلى أهميّة المؤشرات التي تهدف لقياس العمليات الإرهابية، وذلك لتحقيق عدّة أهداف أهمّها الآتي: أولاً: الوقوف على تطوّر الظاهرة نفسها وما إذا كنت في ازدياد أو انحسار. ثانياً: قياس مدى فاعلية السياسات التي تبنيتها من قبل الحكومات المختلفة لمواجهة الإرهاب وتقييمها. ثالثاً: يرتبط بكون مؤشر الإرهاب يمثل محدداً يتمّ على أساسه اتخاذ القرارات.²

يتبين ممّا تقدّم، يرجع توفير الدّعم العسكري من قبل الدّول الغربية للدول الإفريقية وتطوير قدراتها العسكرية في إطار مكافحة الإرهاب كخيار بديل يكشف عن رغبة غربية بتوزيع أعباء الحرب ضد التّنظيمات المتطرّفة وخفض تكلفة الانتشار العسكري في الدّول الإفريقية مادياً وبشرياً، فضلاً عن التصدي لأي محاولات تستهدف مناطق تمركزها في المنطقة .

ثالثاً: إعادة تشكيل أنماط الهجمات الملائمة لمحاكاة الفواعل المنفردة

لا شكّ في أنّ حالة التراجع التي تشهدها حركة التّنظيمات المتطرّفة تعود إلى تغيّر إستراتيجيات الدّول في مواجهة هذا الحركات تزامنت مع الحملة الدّولية لمكافحة التّنظيمات المتطرّفة. وتثير هذه الحالة جملة من التّساؤلات حول مدى قدرة هذه التّنظيمات على الصمود أمام التّحوّلات الجديدة، وما البدائل التي تسعى لتنفيذها لديمومة وجودها.

في هذا الإطار تشير طبيعة العمليات الموجهة ضد التّنظيمات المتطرّفة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي إلى تراجع المساحات التي كانت تسيطر عليها هذه التّنظيمات، فارتداداتها أي المواقف والاتجاهات كان نتاج سلسلة من الأحداث مرت بها بعد الخسائر الكبيرة التي تعرض لها في كل من العراق وسوريا، ومن ناحية أخرى تحدّد هذا التفاعل بتشابه ما يقوم به تنظيم (القاعدة) على تأمين

¹ Steven Feldstein, «Do Terrorist Trends in Africa Justify the U.S. Military's Expansion?» February 09, 2018, carnegieendowment.org/.../do-terrorist-trends-in-africa-justify-u.s.-mi.

² شادى عبد الوهاب، «مؤشر الإرهاب العالمي: اختزال تفسيري وربط تعسفي»، السياسة الدولية، العدد 204 (أفريل 2016)، ص13.

مستقبلها عن طريق توسيع نطاق عملياتها وحلفائها في إفريقيا، وفي الحقيقة سبق لعلي بكر* أن افترض قائلًا "أن انهيار معازل تنظيم (داعش) في الرقة السورية سوف يؤدي إلى إعادة انتشار التّنظيمات المتطرّفة في القارة الإفريقيّة"، مضيفاً "إن معظم المقاتلين أتوا من دول شمال إفريقيا" (انظر خارطة انتشار التّنظيمات المتطرّفة في القارة الإفريقيّة).¹ إلى جانب ذلك من خلال مفهوم "الرسوخ" بين مسكوفيتشي Moscovici, S كيف يتشكل التفكير الحالي انطلاقاً من المقولات السابقة التي ترسّبت واستقرت ضمن منظومتنا المعنوية والتمثيلية، فمقاومة الغريب ومواجهة الجديد بصفة عامّة تتغذيان عادة من سلطة الماضي وهيمنة نماذج المترسّخة. كما تندرج التمثّلات الاجتماعية بحسب (مسكوفيتشي) بالضرورة ضمن أطر التفكير الموجودة، وهذه الأطر بدورها منغرسه في منظومة القيم والتقاليد والرؤى السائدة.²

وفي هذا الصدد يُمكن عقد صلة بعملية الانتقال، إذ ثمة علاقة في هذا البناء بين نشوء تقاربات بين التّنظيمات المتطرّفة المختلفة المشارب والانتماءات مثل تنظيمي (داعش والقاعدة)، فبينما خسرت الأولى في منطقتي التوطن الجغرافي، في حين تمارس الثانية خبرة الإرهاب الجوّال منذ عقود بالمنطقة، وعلى الرغم من الخلافات الأيديولوجية بين تلك الجماعات، فإنها تقاربت على خلفية وجود عدو مشترك من جهة، وتوظيف التشابكات العابرة للحدود لتغذية بعضها بعضاً سواء، عبر عناصر التجنيد أو التمويل أو التدريب من جهة أخرى.³

وفي ضوء ذلك، علينا أن نقر بوجود صعوبة حقيقية في تحديد مسار تغيير وتطور أطر التفكير التي تحدّد الاتجاهات الحالية في ممارسات هذا التنظيمات. وتطرقت الخبيرة في شؤون القاعدة (آن ستينرسن Anne Steinersen) إلى طبيعة إستراتيجية تنظيم القاعدة التي تمثّل إستراتيجية مرنة، وربما يعود ذلك إلى تاريخ القاعدة حافل بالأحداث العرضية التي كان لها وقع عميق على مسار التنظيم.⁴

¹ Jacob Wirschafter, Karim John Gadiaga, «Africa Becomes The New Battle Ground For ISIS and Al-Qaeda as They Lose Ground in Mideast,» October 25, 2017,

<https://www.usatoday.com/.../news/.../africa-becomes-new-battleground-isis-and-al->

* خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

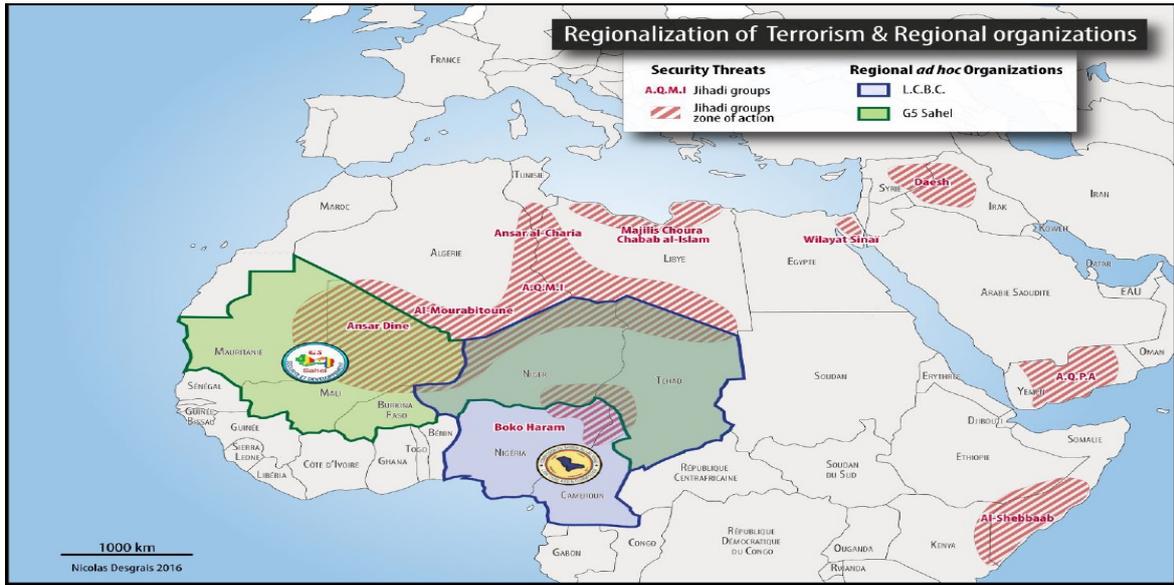
² محسن التومي، «المعطلات الثقافية: محاولة في بناء المفهوم»، تبين، العدد 20 (ربيع 2017)، ص14.

³ خالد حنفي علي، «تحولات الإرهاب من الاستحواذ إلى التجوال بالساحل الإفريقي»، السياسة الدولية (23 فبراير 2018)، في: www.siyassa.org.eg/News/15557.aspx

⁴ «من داعش إلى القاعدة: روسيا تعدل بوصلة الحرب على الإرهاب»، العرب، العدد 10854 (2017)، ص6. وللمزيد من المعلومات حول القاعدة ينظر: كريستينا هلميتش، القاعدة: نهاية تنظيم أم انطلاق تنظيمات، ترجمة: فاطمة نصر (القاهرة: سطور الجديدة، 2011).

لتبين ذلك علينا أن نتبع الجوانب التي تؤثر في تحديد سلوك الأنماط المتطرفة في تكوينها إتجاه ممارسات التّنظيمات المتطرّفة، وهذا ما يظهره تحليل بعض الباحثين إلى ثلاث فئات: المهاجمون الذين يتصرفون بإيعاز من جماعة، وآخرون لهم اتصالات محدودة بمنظمة ما، لكنهم يتصرفون بشكل كبير من تلقاء أنفسهم، وفئة ثالثة ليس لها اتصال بأي جماعة لكنها تقوم بأعمال عنف بعد اعتناقها أفكارا متشدّدة تأثرا بمواد منشورة عبر الإنترنت.¹

خارطة انتشار التّنظيمات المتطرّفة في القارة الإفريقيّة



المصدر: مجلة قراءات إفريقية، 20 مارس 2018، في: www.qiraatafrican.com

ومن هنا باتت الحاجة ضرورية لدى التّنظيمات المتطرّفة إلى بحث ترتيبات حتى تتضح هذه الفكرة، فإنّ القدرة على الابتكار هي ضرورة وليست رفاهية، وكما لاحظ الباحث بروس هوفمان Bruce Hoffman، فإن الجماعات الإرهابية لديها ضرورة تنظيمية أساسية للتعليم، في مواجهة مجموعة من التحدّيات الداخلية والخارجية، وتلتقي في هذه النقطة قدرة هذه المجموعات على التكيف بسرعة، ويقودنا البحث في هذه الأمور إلى مسألة الجماعات الإرهابية التي تفشل في معالجة نقاط ضعفها في وجه العمليات العسكرية الموجهة ضدها، تكمن في قدرتها على مواجهة حالة التدهور التي تتبلور في النهاية تجنباً لأيّ إحداث تقع قسراً،² إذ يُمكن القول أنّ الهجمات التي تشنها التّنظيمات المتطرّفة في

¹ «واشنطن قلقة من الإرهاب في الداخل بعد هزيمة تنظيم داعش في الخارج»، العرب، العدد 10844 (2017)، ص5.

² David Gartenstein-Ross, «Spike In African Terrorism Highlights The Importance Of Jihadist Innovation», February 26, 2018. <https://warontherocks.com/.../spike-african-terrorism-highlights-imp>

الأماكن الرخوة تمثل رداً على العمليات العسكرية التي تتعرض لها من قبل دول المنطقة والتحالف الدولي.

ومثلما أسلفنا يُمكن أن نتحدث عن العوائق التي نجد لها تطبيقاً في الهجمات الفردية. فمن جهته يرى شيماس هيوز Shyma Hughes قائلاً "إنّ الهجمات الفردية عادة ما تكون أضعف تنظيمياً وأقل فتكاً وهذا لأنك تتعامل مع هواة".¹

من الجدير بالذكر يبدو أنّ الانحسار نسبي في سيطرة التنظيمات المتطرفة على الأراضي، إثر الضغوط العسكرية الإقليمية والدولية في منطقة القارة الإفريقية، وقد أدى إلى تحولات لافتة تفرض هذه الحالة في إعادة النظر بالإشكاليات في الكيفية التي تعالج هذه التنظيمات حالة التراجع ومن ثم يكون نحو تبني إستراتيجية "الإرهاب الجوّال"، الوسيلة التي تمنح إمكانية التأثير عبر نشر هجماته على نطاق جغرافي أوسع، تجلّى ذلك التكتيك في نمط الهجمات الإرهابية، خلال الآونة الأخيرة في مناطق مثل (شمال مالي، وشمال شرقي نيجيريا، وشرقي ليبيا).²

ومن هنا، أعطي التركيز على أسلوب الإرهاب الجوّال نفوذاً وتأثيراً. وبناءً عليه، ينطوي هذا الأسلوب على نوعين من الحدود: أولاً مهاجمة الأهداف، والاختفاء سريعاً، دون الاستحواذ الجغرافي، أو حتى السيطرة الميدانية على منطقة بعينها قد تكون هدفاً مباشراً لضربات قوات الأمن. ثانياً، يتعلّق بممارسة استعراض للقوة العابرة للحدود عبر توسيع جماعات الإرهاب لنطاق هجماتها، حيث لا تقتصر على المناطق العاملة فيها بالأساس، وذلك إما لتأمين أو استجلاب الدعم من جماعات إرهابية في دول أخرى. وهنا أيضاً تتدخل التّصورات المختلفة، فبحسب تقرير لمركز (جين الاستراتيجي) فإنّ هزيمة تنظيم (داعش) في مناطق سيطرته لن ينهي التهديد المستمر الذي يمثله سواء محلياً أو دولياً، بل قد يدفعه إلى تكتيك جديد لبناء دولة ظلّ في ذات المناطق التي خسرها. ويتجلّى بموقف مات هينمان Matt Henman الذي ينطلق من افتراض إنه "على الرغم من هزيمة تنظيم (داعش) ككيان جغرافي، فإن ذلك لن يعني هزيمته كجماعة مسلحة غير مركزية، أو منعه من مواصلة هجماته، حيث يسعى التنظيم إلى الحفاظ على بعض مظاهر هيكله المركزي السابق كدولة ظلّ، من خلال عمليات

¹ «واشنطن قلقة من الإرهاب في الداخل بعد هزيمة تنظيم داعش في الخارج»، مرجع سابق، ص5.

² علي، مرجع سابق.

الاختطاف والإعدام القائم على محاكمات وجيزة، للتأكيد على ممارسته نوع من السلطة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة".¹

يتضح مما تقدم أنّ هذه التّنظيمات ما تزال تمتلك من القدرات المختلفة منها البشرية ما يمكنها من القيام بعمليات إرهابية على نحو يزيد من خطورتها، ويستدعي ذلك من الدول تكثيف حجم مستوى التّسيق على كافة المستويات والأمنية على وجه الخصوص.

خاتمة

في ضوء ما تقدّم، نخلص إلى أنّ التّحليلات المتعلّقة بمنهجية الجماعات الإرهابية وأسلوب تكيّفها المرن من تطوّرات الأحداث، كما هو حاصل في الفضاء الأفريقي الذي يشكل وسيلة تقرضها معطيات الواقع، إذ توصل البحث إلى أنّ تنامي التّنظيمات المتطرّفة في إفريقيا كان نتاج لحالة الأزمات والفوضى التي تعاني منها القارة، وبالتالي أنّ تعاطي الحكومات الإفريقية ومعها الدوليّة يفرض عليها التعاون في إطار الأمن الجماعيّ حيال التعامل مع تصاعد أعمال العنف في إفريقيا. وأوجدت حالة تنامي التّنظيمات المتطرّفة ضرورة البحث عن آليات لمواجهة هذه التّهديدات التي ستبقى ماثلة خلال الفترات المقبلة وبحاجة إلى اتّخاذ خطوات أكثر فاعلية من قبل المجموعات.

إنّ ضيق مساحة نفوذ التّنظيمات الإرهابية أسهم في تشكيل جزء كبير من توجه المجموعات لتطوير فكرة اختيار أسلوب الإرهاب الجوّال، مضطرا بذلك إلى الاختيار أمام هذه التّحديات لاسيّما بعد انحسار سيطرتها على العديد من الأراضي التي كانت بحوزتها من جهة، ومن ناحية أخرى بعضها لا يزال يحتفظ بطابع خاصّ به، كذلك التركيز على ابتداع ذاتها والحفاظ على هويتها خصوصا في المناطق الهشة التي تعاني من اضطرابات، وتمثّل ميدانا لتوسيع نفوذها.

وعليه فإنّ ما تشهده القارة الإفريقية من المتغيّرات بسبب تنامي قوة التّنظيمات الإرهابية وتطوّر أساليبها للبقاء أحدثت تحولات وانعكاسات سياسيّة وأمنية كان لها تداعياتها على مصالح القوى الأخرى وبالتالي فرض عليها المزيد من التعاون لمواجهة خطر الإرهاب.

¹ «مختصون.. تنظيم داعش يلجأ إلى أساليب جديدة بعد هزيمته في العراق وسوريا»، موقع قناة NRT، 22 نوفمبر 2018، في:

www.nrttv.com/AR/Details.aspx?Jimar

المراجع

الكتب

روينر كريستوف، السّلطة السّوداء: الدّولة الإسلاميّة وإستراتيجيو الإرهاب، ترجمة: محمد سامي الحبال، ط 1 (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدّوليّة، 2016).

شندب مازن، داعش ماهيته، نشأته، أهدافه، إستراتيجيته، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014).

عطوان عبد الباري، الدّولة الإسلاميّة: الجذور، التّوحّش، المستقبل، ط 1 (بيروت: دار السّاقى، 2015).

العقيدى حازم، كيفية صناعة التطرف: التنشئة السّياسيّة ودورها، ط 1 (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016).

مصباح عامر، المنظورات الإستراتيجيّة في بناء الأمن، ط 1 (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012).
الهاشمي هشام، عالم داعش: تنظيم الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام، ط 1 (لندن: دار الحكمة، 2015).

هلميتش كريستينا، القاعدة: نهاية تنظيم أم انطلاق تنظيمات، ترجمة: فاطمة نصر، ط 1 (القاهرة: سطور الجديدة، 2011).

الدوريات

التّومي محسن، «المعطلات الثقافيّة: محاولة في بناء المفهوم»، تبين، العدد 20 (ربيع 2017).
جوب محمد بشر، «جهود المؤسسات الإقليميّة الإفريقيّة في مكافحة الإرهاب: دراسة تطبيقيّة عن مجموعة 5 للساحل الإفريقي»، قراءات إفريقيّة، العدد 34، ديسمبر 2017.

رياض محمد، «تجاوز الحتميّة: هل يعيد الإنسان تعريف قضايا الجغرافيا وصراعاتها»، السّياسة الدّوليّة، العدد 200، أبريل 2015.

شادي عبد الوهاب، «مؤشر الإرهاب العالمي: اختزال تفسيري وربط تعسفي»، السّياسة الدّوليّة، العدد 204 (أفريل 2016).

قيلان مروان، «صعود تنظيم الدولة وتحولات النظام الإقليمي في المشرق العربي»، «سياسات عربية»، العدد 12 (يناير 2015).

كشوط عبد الرفيق، «الإسلاموفوبيا من منطق الأمننة: عندما يتحوّل الإسلام إلى قضية أمنية»، «رؤية تركية»، العدد 4 (شتاء 2016).

محمد توفيق نرمين، «كيف تهدد التنظيمات الإرهابية الأمن في القرن الإفريقي»، «السياسية الدولية»، العدد 212 (أفريل 2018).

المصطفى حمزة، «الدولة الإسلامية والجهاد في زمن الحداثة: قراءة في المفاهيم والتجارب المعاصرة»، «تبيين»، العدد 18 (خريف 2016).

الصحف

بايموت خالد، «داعش الانتصار المؤقت على الإرهاب... هل فشلت الحرب على داعش»، «الشرق الأوسط»، العدد 14209 (2017).

«تمويل الجماعات الإسلامية في أوروبا محور ندوة بمديرد»، «العرب»، العدد 10790 (2017).

عبد الرحمن وليد، «العائدون من داعش وإشكاليات المواجهة»، «الشرق الأوسط»، العدد 14363 (2018).

«من داعش إلى القاعدة: روسيا تعدل بوصلة الحرب على الإرهاب»، «العرب»، العدد 10854 (2017).

«واشنطن قلقة من الإرهاب في الداخل بعد هزيمة تنظيم داعش في الخارج»، «العرب»، العدد 10844 (2017).

قراءة نقدية في فكر حزب التحرير الإسلامي: مسألة الخلافة نموذجا

A critical reading of Hizb ut-Tahrir's ideology: "Caliphate issue" model

Dr. El ourzadi yassin

د. ياسين الوردادي¹

مركز دراسات المعرفة والحضارة، كلية الآداب (بني ملال، المغرب)

Center for Knowledge and Civilization Studies, Faculty of Arts (Beni Mellal, Morocco)

ملخص: يهدف هذا البحث إلى التأكيد على أن التفكير من خلال نموذج الخلافة، يجرّد الدولة من طابعها التاريخي النسبي القابل للتجسد في أشكال مختلفة تتفاوت درجة تمثلها للقيم الإسلامية، كما يجعل ذلك التفكير يتصف بالطابع غير التاريخي، لأنه يدعي أن هناك نوعا من المماهاة بين مفهوم الدولة الإسلامية ودولة الخلافة الراشدة، مما يفضي إلى إخراج التجارب التاريخية للدول المختلفة التي تعاقبت على حكم العالم الإسلامي من الصفة الإسلامية. فالإسلام لم يقرر نظاما معينا للحكومة، ولم يفرض على المسلمين نظاما خاصا يجب أن يحكموا بمقتضاه، بل ترك مطلق الحرية في أن ننظم الدولة طبقا للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي نوجد فيها مع مراعاة تطورنا الاجتماعي ومقتضيات الزمن.

الكلمات المفتاحية: حزب التحرير، الخلافة، الدولة الإسلامية، التفسير السياسي.

Abstract: Thinking through the Caliphate model, diverts the state from its relative historical character, which can be embodied in different forms that vary in degree to represent Islamic values. It also makes the thinking non-historical, Because he claims that there is a kind of ambiguity between the concept of the Islamic state and the state of the Caliphate, which leads to the extraction of historical experiences of different countries that followed the rule of the Islamic world of Islamic character. Islam did not establish a specific regime for the government. It did not impose on the Muslims a special system under which they should govern. It left absolute freedom to organize the state according to

¹ yassin-1199@hotmail.fr

the intellectual, social and economic conditions in which we exist, taking into account our social development and the requirements of time

Keywords: Hizb ut-Tahrir - Caliphate - Islamic State - Political Interpretation.

مقدمة

لقد ظلت إشكالية الخلافة منذ نشأتها بعد وفاة الرسول ﷺ، "موضوعاً للنزاع، تفرق المسلمون بسببها إلى فرق سياسية تناسلت وتفرعت وتسببت في صراعات وحروب، ما زالت آثارها ماثلة إلى اليوم¹، فعلى الرغم من أن الرسول لم يترك وصية بمن يخلفه، ولم يترك كتاباً يحدد فيه شكل الدولة والنظام السياسي الذي ينبغي أن يسير عليه المسلمون، ولم يأت الإسلام بتحديد معين لنظام الحكم الواجب إتباعه، وعلى الرغم من أن تجربة الخلافة الراشدة وتباين آلياتها في البيعة والتولية والشورى، جسدت شاهداً آخر على تباين وتمايز البعد السياسي في الإسلام عن أساسه العقدي، إلا أن الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، الذي تتبناه به كثير من التيارات والحركات الإسلامية، لم يستطع الخروج من دائرة ما رسمه المسلمون الأوائل حول مسألة الخلافة، مما ترتب على ذلك عجز هذا الفكر عن إبداع نماذج وتصورات ونظريات سياسية بديلة ومعاصرة، تكون جديرة بالاحترام والتقدير والتطبيق.

في هذا السياق، تدور إشكالية الدراسة حول مسألة الخلافة، والتي لا تزال ترخي بظلالها على المشهد السياسي العربي والإسلامي، حيث نجد في أدبيات الإسلام السياسي المعاصر استدعاءً لمفهوم الخلافة بوصفها تشكل مرتكزاً من مرتكزات العقيدة وأصلاً من أصول الدين، لأجل ذلك فإن هذا الموضوع، لا يزال موضوعاً محتفظاً براهنيته، رغم ما حظي به من اهتمام وبحث جادّين في القرون الثلاثة الأخيرة. ذلك أنه ما فتئ يفتني بما يجدر من تطورات، في مجالي المعرفة والممارسة، وبما يطرأ من تحولات تاريخية في الحياة السياسية والاجتماعية، وتبدلات في الخرائط والمصالح الجيوستراتيجية. التي لها أثر كبير على فكر وخطاب الحركات السياسية الإسلامية، الأمر الذي يستدعي البحث من جديد في هذا المفهوم وراء الخطاب الإيديولوجي لحركات الإسلام السياسي، وإعادة النظر في التصورات والرؤى التي بني عليها، انطلاقاً من التساؤلات الآتية: هل الخلافة فريضة شرعية أم اجتهاد سياسي؟ تجربة تاريخية خاضعة لضرورات ومصالح الاجتماع الإنساني وقواعد وإكراهات التدافع السياسي، أم أنها اعتقاد ديني لا يستقيم تدين المجتمع إلا به؟ هل الخلافة الإسلامية نموذج شرعي

¹ محمد عابد الجابري، مواقف، إضاءات وشهادات، سلسلة من ملفات الذاكرة 34، ط 1 (المغرب: دار النشر المغربية، 2004)، ص 31.

ديني ثابت توقيفي أنتجه الوحي المقدس يجب استعادته، أم نموذج تاريخي متطور أنتجه الفعل الإنساني المتأثر بقيمه وبيئته الزمنية والمكانية؟ هل في الإسلام أحكام ملزمة، تعين شكل الحكومة، أو تشير إلى هيكل النظام السياسي في الدولة؟ هل الخلافة وسيلة لإقامة قيم العدل والشورى والتنمية أم أنها غاية مقصودة لذاتها؟ هل تشكل نموذجاً حقيقياً يمكنه الإجابة على التحديات الراهنة التي تطرح على الدولة الوطنية الحديثة؟

ولم يكن اختيار حزب التحرير كنموذج -للتيار الذي يسعى لإقامة دولة الخلافة- أمراً اعتباطياً، وإنما جاء انسجاماً مع واقع الحال، لأن هذا الحزب من أكثر الحركات السياسية التي ترفع شعار الدعوة إلى عودة نظام الخلافة، حيث يعتبر أن مسألة الخلافة، مسألة اعتقادية دينية، وأن نصب الإمام واجب شرعاً على الأمة، وأنها تأثم كلها بتركه وتعدّ حياتها وميبتها جاهلية مع فقدته، أي أن الخلافة في نظره ضرورة وأصل من أصول الإسلام.

أولاً: حزب التحرير، التأسيس والمشروع والمنهج

1. التأسيس:

يجد المتأمل في أدبيات حزب التحرير، أن السياسة تشكل القسط الأعظم من اهتماماته، فهو يمثل تكتلاً سياسياً يعمل على تثقيف الأمة سياسياً من أجل إعادة الخلافة الإسلامية وتحكيم الشريعة، فقد جاء في كتاب مفاهيم حزب التحرير "ولذلك كان لا بد أن يكون الوجه البارز على هذه الكتلة هو الوجه السياسي، لأنه الطريق العملي الأول الذي يبدأ فيه للدعوة إلى الإسلام... ولذلك يجب أن تكون الكتلة التي تحمل الدعوة الإسلامية كتلة سياسية، ولا يجوز أن تكون كتلة روحية ولا كتلة خلقية، ولا كتلة علمية، ولا كتلة تعليمية، ولا شيئاً من ذلك ولا ما يشبهه، بل يجب أن تكون كتلة سياسية".¹ كما جاء في كتاب منهج حزب التحرير في التغيير أنه "لا بد أن يكون العمل لإقامة الخلافة وإعادة الحكم بما أنزل الله عملاً جماعياً وفي كتلة أو حزب أو جماعة، وهذا العمل الجماعي يجب أن يكون عملاً سياسياً ولا يجوز أن يكون غير سياسي، لأن إقامة الخلافة ونصب الخليفة عمل سياسي، ولأن الحكم بما أنزل الله هو عمل سياسي كذلك، ولا يتأتى إلا أن يكون عملاً سياسياً".² وجاء فيه أيضاً أن حزب التحرير هو "حزب سياسي مبدؤه الإسلام فالسياسة عمله والإسلام مبدؤه، وهو يعمل بين الأمة ومعها

¹ تقي الدين النهاني، مفاهيم حزب التحرير، ط 6 (د. م: من منشورات الحزب، 2001)، ص 78.

² حزب التحرير الإسلامي، منهج حزب التحرير في التغيير، ط 2 (بيروت: دار الأمة، 2009)، ص 14-15.

لتتخذ إعادة الإسلام إلى الحياة والدولة والمجتمع قضية مصيرية لها، وليقودها لإقامة الخلافة وإعادة الحكم بما أنزل الله".¹

بناءً على ذلك يمكن القول بأن حزب التحرير حزب سياسي بامتياز، يجعل من العمل السياسي وسيلته وغاياته، ومدخله الأساس، من أجل إقامة الخلافة وتطبيق الشريعة والحكم بما أنزل الله، وهو بذلك يختزل الإسلام في بعده السياسي، كما يقدم تفسيراً سياسياً لواقع المسلمين وتاريخهم، بل للإسلام كذلك.

ولد تقي الدين النبهاني مؤسس حزب التحرير عام 1909، في قرية إجزم بقضاء جيفا في فلسطين، درس في الجامع الأزهر وحصل على شهادة العالمية عندما غادر فلسطين إبان النكبة إلى بيروت، حيث استقرت أسرته ثم عاد إلى الضفة إثر إلحاقها بالأردن، وعيّن في محكمة الاستئناف الشرعية في بيت المقدس، ثم استقال من عمله ليعمل مدرساً في الكلية الإسلامية في عمّان.² وتشكل الوعي السياسي لتقي الدين النبهاني في ظروف بالغة التعقيد، شهدت صعود المشروع القومي العربي، وبروز الأيديولوجية القومية، وفي ظل هذه الظروف تولدت لديه فكرة "إنشاء حزب سياسي إسلامي لإنهاض المسلمين وإعادة بناء خلافتهم الضائعة، فأخذ يعمل على عرض أفكاره، وتنفّل في سبيل هذا الغرض بين أكثر مدن فلسطين، كما كان يعقد الندوات ويلقي الخطب في المساجد مثل المسجد الأقصى ومسجد الخليل. أعلن عن تأسيس حزب التحرير عام 1952، وتفرغ لقيادته وانتقل إلى سورية ثم لبنان حيث أقام أكثر أيامه إلى أن توفي في بيروت عام 1977.³

حاول النبهاني أن يوفق بين الإسلام وبين التيار العروبي القومي، حيث ألف ثلاثة كتب تدل على قربته من هذا التيار، وهي نظام المجتمع ثم إنقاذ فلسطين الصادر عام 1950، ورسالة العرب، الذي صدر أيضاً في السنة نفسها. أما بعد تأسيس الحزب فقد صدرت له عدة كتب اعتبرت أساس التنقيف والتربية، وأهمها نظام الإسلام، والنظام الاقتصادي في الإسلام، ونظام الحكم في الإسلام والنظام الاجتماعي في الإسلام، والدولة الإسلامية والدولة الإسلامية وأسس النهضة والشخصية الإسلامية والخلافة، وهي جميعها تعتبر أساس البنية الفكرية والعقائدية للحزب. وقد تتبع حزب التحرير

¹ المرجع نفسه، ص 28.

² عبد الغني عماد، "حزب التحرير: التأسيس والمشروع والالتباسات"، في: عبد الغني عماد وآخرون، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، المجلد الأول، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 695.

³ المرجع نفسه، ص ص 696-697.

لغة التحريك والتعبئة نفسها التي تتبعها الثورة، حيث اعتمد على المنهجيات والوسائل المعتمدة لمكافحة النفوذ الغربي.¹

سبق أن مرّ معنا بأن حزب التحرير يعرف نفسه، بأنه حزب سياسي، جعل غايته هي إقامة الخلافة الإسلامية، فهو يرى أن "نظام الحكم الإسلامي الأصيل والوحيد، هو الخلافة، وأن هذا النظام يشير إلى أمر إلهي، ونظام نهائي التفصيل، يتمثل عمومًا في خلافة العهد الإسلامي الأول، لذلك ينادي بإعادة إحياء هذه الخلافة كاملة مع مؤسساتها وفعاليتها التقليدية المرافقة لها، ويتضمن هذا المسميات والأشكال، على سبيل المثال: حكام الولايات والأقاليم، القاضي والمحتسب، وقاضي المظالم وغيره".² فالقضية المركزية، والغاية الأساسية، هي إقامة الخلافة، لإعادة وضع أحكام الإسلام موضع التطبيق والتنفيذ، من خلال تغيير الأفكار غير الإسلامية الموجودة في المجتمع، وتحويلها إلى أفكار إسلامية، حتى تصبح رأيًا عامًا عند الناس، ومفاهيم راسخة تدفعهم إلى تطبيقها، والعمل بمقتضاها، لذلك يركز الحزب في عمله السياسي على الصراع الفكري، الذي يتجلى عنده في صراع أفكار الكفر وأنظمتها، والعقائد الفاسدة والمفاهيم المغلوطة، ببيان فسادها وإظهار خطئها، وبيان حكم الإسلام فيها. وهذا يتطلب الكفاح السياسي الذي يتجلى في مصارعة الدول الكافرة لتحرير الأمة الإسلامية من سيطرتها واجتثاث جذورها الفكرية والثقافية والسياسية والعسكرية من سائر بلاد المسلمين".³

إذن، عمل الحزب ليس تعليميًا، وليس وعظًا وإرشادًا، بل هو عمل سياسي تعطي فيه أفكار الإسلام وأحكامه ومعالجاته للعمل بها في واقع الحياة، وفي الدولة والمجتمع. فالحزب يعتبر أن هدفه هو "إنهاض الأمة الإسلامية النهضة الصحيحة بالفكر المستتير المبني على العقيدة الإسلامية، وإعادتها إلى سابق عزها، ومجدها، بحيث تنتزع زمام المبادرة، من الدول والأمم والشعوب، وتعود الدولة الأولى في العالم كما كانت في السابق، تسوسه وترعى شؤونه وفق أحكام الإسلام، كما يهدف إلى حمل الإسلام رسالة إلى العالم وقيادة الأمة للصراع مع الكفر وأنظمتها وأفكاره حتى يعم الإسلام الأرض".⁴ كما يعتبر الحزب بأن "العودة عن إقامة خليفة للمسلمين معصية من أكبر المعاصي لأنها قعود عن القيام بفرض من أهم فروض الإسلام، ويتوقف عليه أحكام الدين، بل يتوقف عليه وجود

¹ Zeyno Baran , «Islam's Political Insurgency» (Nixon Center, December 2004), p.24.

² عماد، مرجع سابق، ص 701.

³ حزب التحرير الإسلامي، منهج حزب التحرير في التغيير، مرجع سابق، ص 30.

⁴ المرجع نفسه، ص 32.

الإسلام، في معتزك الحياة، فالمسلمون جميعا، آثمون إثما كبيرا في قعودهم عن إقامة خليفة للمسلمين، فإن أجمعوا على هذا القعود كان الإثم على كل فرد منهم في جميع أقطار المعمورة".¹

هكذا نجد بأن الحزب يربط بين الخلافة وبين تطبيق الشريعة، وتوحيد بلاد المسلمين، والتخلص من الاستعمار، فالخلافة عنده تمثل الخلاص الوحيد للأمة الإسلامية، "إن حزب التحرير يحمل مشروعاً حضارياً متكاملًا يضمن الحياة المطمئنة والرفاهية للبشر، يحمل لهم مشروع الخلافة، الأمل الوحيد الذي تبقى للبشرية للتخلص من ضنك وجور الرأسمالية التي عاشت على مص دماء البشر وظلمهم، ونهب خيراتهم. خلافة لا يهدأ لها بال ولا يستقر لها حال إلا بجعل البشر ينعمون بحياة آمنة مطمئنة، في ظل عدل شرعة السماء دون أن ينقص من حق البشر أو الدواب".² فهي "الحصن الحصين، والحبل المتين، وأمن الآمنين، وملاذ الخائفين، وقبله التائبين، فيها عدالة السماء وفيها الرغد والهناء، هي القصاص والحياة، وهي المعاش والثبات وهي السبيل لإعلاء كلمة الله عز وجل".³

بناءً على ذلك، فإن الحزب يعتبر أن استعادة دولة الخلافة الإسلامية هي الطريقة الوحيدة التي يمكن للأمة أن تستأنف بها حياتها الإسلامية، التي توقفت بحسبه بعد سقوط الخلافة على يد كمال أتاتورك في عام 1924، حيث يعتبر أن المسلمين "لم يمر عليهم زمن لم يكن لهم فيه خليفة، إلا بعد أن أزال الكافر المستعمر الخلافة على يد مصطفى كمال سنة 1924. أما قبل ذلك فقد كان خليفة المسلمين دائماً لا يذهب خليفة إلا وقد أتى بعده خليفة، حتى في أشدّ عصور الهبوط، ومتى وجد خليفة، فقد وجدت الدولة الإسلامية لأن الدولة الإسلامية هي الخليفة".⁴

وقد وضع مؤسس حزب التحرير تقي الدين النبهاني، الخطوط العريضة لنظام الحكم الإسلامي، ثم لم يلبث أن ذهب إلى أبعد من ذلك في كتابه نظام الإسلام، الذي اشتمل على فصل خاص بمشروع الدستور، تحدّد مواده بيعة نظام الحكم وأركانه السبعة، والنظام الاجتماعي للدولة، والنظام الاقتصادي، وسياسية التعليم، والسياسة الخارجية. ويتوج هذا كله أن هذا النظام قد بني على أساس روعي هو العقيدة، وأن هذه الدعامة هي أساس دولته، وهي أساس شريعته، أما الأخلاق فليس هي أساس قيام المجتمع والدولة، وإنما هي نتيجة الأفكار والمشاعر وتطبيق النظام أو تطبيق الإسلام. أما

¹ تقي الدين النبهاني، الخلافة (د. م: منشورات الحزب، د. ت)، ص 6.

² حزب التحرير الإسلامي، سعي الأمة نحو الخلافة: حزب التحرير ولاية مصر (د. م: منشورات الحزب، 2014)، ص 73.

³ المرجع نفسه، ص 87.

⁴ تقي الدين النبهاني، نظام الإسلام، ط 6 (د. م: منشورات حزب التحرير، 2001)، ص 48.

ضمانة تطبيق الإسلام، فهي تقوى الله في نفس الحاكم، لكن لما كان الحاكم عرضة لأن تجافيه التقوى، كان لابد من وسيلة مادية تجبره على التنفيذ، وهذه الوسيلة هي الأمة، غير أن الأمة - وهي الوسيلة العملية في الدنيا لتنفيذ الإسلام بمراقبتها للحاكم ومحاسبتها له - تحتاج إلى أن يقوم فيها تكتل يجسد الفهم العميق للعقيدة الإسلامية، والخوف الشديد من الله، ويعمل على تثقيف الناس بالثقافة الإسلامية المركزة التي تبني الشخصية الإسلامية لأمته. وهذا التكتل هو الذي سيوقظ الأمة يقظة دائمة، ويجعلها تعيش من أجل المبدأ ومن أجل الدعوة له، ومن أجل استمرار تطبيقه، وهذا التكتل هو الحزب المبدئي الذي يقوم في الأمة على أساس الإسلام، ويجعل من الدعوة عمله الأوحد، وهذا الحزب القائد للأمة سيكون الرقيب على الدولة والحامل لدعوتها وطريقه لعمل الدعوة هو الطريق السياسي، فالضمانة الحقيقية لتطبيق الإسلام وحمل دعوته هو الحزب السياسي الإسلامي".¹

هكذا يتلخص مشروع حزب التحرير في مسألة إحياء الخلافة الإسلامية، وذلك عبر الوصول إلى الحكم في أي قطر ليعلن عن الخليفة، والذي بحسبه يصبح فرضاً على المسلمين جميعاً الانضواء تحت لوائه ومبايعته. ويجب على الخليفة أن يدعوهم لبيعته، فإن امتنعوا كان حكمهم حكم البغاة ووجب على الخليفة محاربتهم حتى يدخلوا تحت طاعته، وقد جاء لتحقيق هذا الغرض بمبدأ النصر من أي جهة كانت للوصول إلى السلطة، وتحقيق حلم الخلافة.

يقوم منهج حزب التحرير في التغيير، على منهج الحركات الإسلامية، التي قامت من أجل النهوض بواقع العالم الإسلامي، اعتماداً على قراءة أحادية وخاصة للسيرة النبوية، والطريقة التي عمل بها النبي ﷺ من أجل إقامة الدولة الإسلامية. فهو يرى بأن هناك طريقة وحيدة لا يجوز التكتب عن السير على هداها، باعتبارها حكماً شرعياً ملزماً، إذ يرى أن السبب الأساس في فشل الحركات الإسلامية هو أنها لم تعرف طريقة لتنفيذ فكرتها، بل كانت الفكرة تسير بوسائل مرتجلة وملتوية، وبحسب الحزب فإن الحركات الإسلامية عجزت عن تفهم الطريقة الإسلامية في التغيير، بسبب عدم ربط الفكرة الإسلامية ربطاً محكماً غير قابل للانفصال، فالإسلام عقيدة ينبثق عنها نظام لجميع شؤون الدولة والأمة وهو فكرة وطريقة من جنس هذه الفكرة".²

¹ فهمي جدعان، الماضي في الحاضر: دراسات في مشكلات ومسالك التجربة الفكرية العربية، ط 1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997)، ص ص 159-160.

² محمد أبو رمان، حسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن، مراجعة وتدقيق ميس نواصة، وفراس خير الله (عمان: مؤسسة فريديش إيبيرت، 2012)، ص 412.

وفي قراءة النبهاني للطريقة النبوية توصل في كتابه "الدولة الإسلامية" إلى أن الدعوة السرية تشكل نقطة الابتداء ثم تليها مرحلة جمع المؤمنين في كتل الصحابة، بعد أن أمضوا فترة في كتلة حلقات، ثم المرور بمرحلة الدعوة الجهرية بعد أن صارت كتلة المؤمنين قوية قادرة على مجابهة المجتمع كله، وانتهاءً بقيام الدولة الإسلامية بالمدينة. وقد جاء في كتيب منهج حزب التحرير في التغيير أنه "بناء على سيرة الرسول ﷺ، في سيره منذ البعثة لإقامة الدولة، ولتحويل دار الكفر إلى دار الإسلام، وتحويل المجتمع الجاهلي إلى مجتمع إسلامي، حدد الحزب طريق سيره بثلاث مراحل: الأولى مرحلة الحزبية، الثانية مرحلة التفاعل مع الأمة لتحميلها الإسلام حتى تتخذ قضية لها، كي تعمل على إيجاده في واقع الحياة والدولة والمجتمع، والثالثة مرحلة استلام الحكم وتطبيق الإسلام تطبيقاً عاماً شاملاً وحمله رسالة إلى العالم".¹

ينطلق الحزب إذن من قاعدة التأسّي بالرسول ﷺ، في سيره لإقامة الدولة، ومع أن الرسول كان في دعوته يتوجه إلى الكفار والمشركين، إلا أن الحزب يعتبر أن بلاد المسلمين لا تعتبر دار إسلام، وأن المجتمع الذي يعيش فيه المسلمون مجتمع غير إسلامي، لذلك فإن عمل الحزب ينصب على تحويل البلاد الإسلامية إلى دار إسلام وتحويل المجتمع فيها إلى مجتمع إسلامي، كما كان الرسول ﷺ، يعمل لتحويل مكة وغيرها إلى دار إسلام، وتحويل المجتمع الجاهلي فيها إلى مجتمع إسلامي.

ويعتبر الحزب أن المرحلة الأولى تمثل المرحلة التأسيسية، "ففيها وجدت النواة، وتكونت الحلقة الأولى بعد الاهتداء إلى الفكرة والطريقة".² ومن ثم بدأت هذه الحلقة الأولى بالاتصال بأفراد الأمة عارضة عليهم الفكرة والطريقة بشكل فردي، وفي هذه المرحلة التأسيسية اقتصر عمل الحزب على الناحية الثقافية فقط، "وانصببت عنايته على بناء جسمه، وتكثير أفراده وتنقيف الأفراد في حلقاته، بالثقافة التي تبناها بشكل مركز، حيث استطاع أن يكوّن كتلة حزبية من شباب انصهروا بالإسلام وتبنوا أفكار الحزب وتفاعلوا معها وحملوها للناس وبعد أن استطاع الحزب تكوين كتلته الحزبية، وأحسّ به المجتمع وعرف فكرته وما يدعو إليه عندها انتقل إلى المرحلة الثانية، التي هي مرحلة التفاعل مع الأمة، لتحميلها الإسلام وتبنيها قضيتها المصيرية بإيجاد الوعي العام والرأي العام عندها على أفكار الإسلام وأحكامه، التي تبناها الحزب حتى تتخذها أفكاراً لها، تعمل بها وتحملها لتوجدتها في واقع

¹ حزب التحرير الإسلامي، منهج حزب التحرير في التغيير، مرجع سابق، ص 40.

² المرجع نفسه، ص 40-41.

الحياة وتسير مع الحزب في العمل لإقامة الخلافة، ونصب الخليفة لاستئناف الحياة الإسلامية وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم.¹

وفي هذه المرحلة انتقل الحزب إلى مخاطبة الجماهير مخاطبة جماعية، وقد كان يقوم في هذه المرحلة بالثقافة المركزة في الحلقات للأفراد لتنمية جسم الحزب وتكثير أفرادهِ وإيجاد الشخصيات الإسلامية القادرة على حمل الدعوة وخوض الغمرات بالصراع الفكري والكفاح السياسي. والثقافة الجماعية لجماهير الأمة بأفكار الإسلام وأحكامه التي تبناها الحزب في دروس المساجد والندوات والمحاضرات وأماكن التجمعات العامة وبالصحف والكتب لإيجاد الوعي العام عند الأمة والتفاعل معها وصهرها بالإسلام، وإيجاد القاعدة الشعبية منها حتى يتمكن من قيادتها لإقامة الخلافة وغادة الحكم بما أنزل الله. والصراع الفكري لعقائد الكفر وأنظمتها وأفكاره وللعقائد الفاسدة والأفكار الخاطئة والمفاهيم المغلوطة ببيان زيفها وخطئها ومناقضتها للإسلام لتخليص الأمة منها ومن آثارها. وتبني مصالح الأمة ورعاية شؤونها وفق أحكام الشرع.

ويتمثل الكفاح السياسي، في مكافحة الدول الكافرة المستعمر، التي لها سيطرة أو نفوذ على البلاد الإسلامية، ومكافحة الاستعمار بجميع أشكاله الفكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، وكشف خطئه وفضح مؤامراته لتخليص الأمة من سيطرته وتحريرها من أي أثر لنفوذهِ. ومقارعة الحكام في البلاد العربية الإسلامية، وكشفهم ومحاسبتهم والتغيير عليهم، كلما هضموا حقوق الأمة أو قصرُوا في أداء واجباتهم نحوها، أو أهملوا شأنها من شؤونها أو خالفوا أحكام الإسلام والعمل على إزالة حكمهم الذي يقوم على تطبيق أحكام الكفر وأنظمتها لإقامة حكم الإسلام مكانه.

يعتقد الحزب أنه يسير في كل ذلك على منهج الرسول ﷺ، حيث أخذ يعرض دعوته على الجماعات كما يعرضها على الأفراد، وقد تصدى لقريش وآلهتها وعقائدها وأفكارها، فبين زيفها وفسادها وخطأها وعابها وهاجمها كما هاجم كل العقائد والأفكار الموجودة، وكذلك كان الحزب في حمل أفكاره وفي تصديه للأفكار الأخرى، والتكتلات السياسية، وفي تصديه لمكافحة الدول الكافرة، وفي مقارعته للحكام صريحًا سافرًا متحديًا لا يداهن ولا يجامل ولا يتملق ولا يؤثر السلامة، فكان يتحدى كل من يخالف الإسلام وأحكامه، مما عرضه للإيذاء الشديد من الحكام ولنقمة التكتلات

¹ المرجع نفسه، ص42.

السياسية وأصحاب الدعوات وحتى لنقمة الجماهير في بعض الأحيان".¹ ورغم كل ذلك يؤكد الحزب على أن عمله "اقتصر على الأعمال السياسية ولم يتجاوزها إلى الأعمال المادية ضد الحكام أو ضد من يقفون أمام دعوته، اقتداء برسول الله ﷺ، من اقتصاره في مكة على الدعوة ولم يقم بأية أعمال مادية حتى هاجر إلى المدينة".²

في المرحلتين الأوليين، كانت نقطة الابتداء ونقطة الانطلاق، والعمل فيهما يشبه المرحلة المكية، لكن الانتقال إلى نقطة الارتكاز بحسب تعبير النبهاني أي إقامة الدولة في أي قطر من الأقطار التي يعمل فيها، كان يحتاج إلى عمل من نوع آخر، لم يكن واضحا في كتاباته ومن المحتمل أنه كان يسعى إلى عمل انقلاب عسكري".³ ذلك أنه في المرحلة التالية التي هي مرحلة الوصول إلى الحكم، يعتبر الحزب أنه يصل إلى الحكم "عن طريق الأمة وأعمال طلب النصر، وينفذ المبدأ دفعة واحدة، وذلك ما يسمى بالطريقة الانقلابية، وهذه الطريقة لا تقبل الاشتراك في الحكم مجزءا، بل تأخذ الحكم كله، وتتخذ طريقة لتطبيق المبدأ وليس غاية وتنفيذ المبدأ الإسلامي تنفيذا انقلابيا ولا تقبل طريقة التدرج مهما كانت الظروف".⁴ فإذا قامت الدولة الإسلامية في أي قطر إسلامي، فهو أهل لأن يبايع خليفته، وتنعقد به الخلافة، ويصبح فرضا على المسلمين أن يبايعوه بيعة طاعة أي بيعة انقياد بعد أن انعقدت الخلافة له ببيعة أهل قطره، سواء أكان هذا القطر كبيرا كمصر أو تركيا أو اندونيسيا أم كان صغيرا كألبانيا والكامرون ولبنان".⁵ نقطة الارتكاز إذن يمكن أن تكون في أي قطر يراه الحزب مهيا لتنشأ فيه الدولة الإسلامية، وبعدها يجب أن ترفع الحدود السياسية الوهمية التي خططها الاستعمار حتى ولو لم يلغها الإقليم المجاور فتلغي تأشيريات المرور ومراكز الضرائب (الجمارك) وتفتح أبوابها لسكان الأقاليم الإسلامية".⁶

حدّد الحزب "مدة ثلاثة عشر عاما منذ تأسيسه للوصول إلى السلطة، اقتداء بالرسول ﷺ، في المرحلة المكية، وبعد نهاية هذه المرحلة أخذ منذ سنة 1967 أو 1965 ينازع السلطة لاستلام الحكم، في بلد يستطيع الحصول عليها فيه، وكانت المحاولة الأولى في الأردن عام 1968 إلا أن الانقلاب

¹ المرجع نفسه، ص 45-44.

² المرجع نفسه، ص 46.

³ عماد، مرجع سابق، ص 716.

⁴ تقي الدين النبهاني، التكتل الحزبي، ط 4 (د. م: منشورات الحزب، 2001).

⁵ النبهاني، الخلافة، مرجع سابق، ص 18.

⁶ تقي الدين النبهاني، الدولة الإسلامية، ط 1 (بيروت: دار الأمة، 1994)، ص 191.

العسكري فشل واعتقل الضباط وتمت محاكمة أعضاء الحزب.¹ ويبدو أن الحزب "أدرك أن الأمة الإسلامية لم تتجاوز بالشكل المتوقع أو المطلوب مما دفع به إلى معاودة دراسة سيرة النبي ﷺ، للاسترشاد بها، حيث أعلن عن توصله إلى اجتهاد يتلخص في طلب النصر، وأن هذا يختلف عن عمل الثقافة في المرحلة الأولى، وعمل التفاعل في المرحلة الثانية، وأنه - أي طلب النصر - جزء من الطريقة الواجبة للإتباع، عندما يتجمد المجتمع أمام حملة الدعوة ويشد الإيذاء عليهم."² لذلك قام الحزب بإضافة طلب النصر إلى الأعمال التي يقوم بها وأخذ يطلبها من القادرين عليها، وقد طلبها لغرضين: الأول طلب الحماية حتى يستطيع أن يسير في حمل الدعوة وهو آمن. وثانياً إيصال إلى الحكم لإقامة الخلافة والحكم بما أنزل الله في الحياة والدولة والمجتمع. ويعمد الحزب إلى تأصيل مفهوم طلب النصر بأدلة من القرآن ومن السيرة النبوية، وأهمها ما يتعلق بنصرة أهل المدينة للنبي ﷺ، وعقده بيعة العقبة الثانية معهم، مما يدل بحسبه دلالة واضحة على أصالة وشرعية هذا المفهوم.³

هذه هي الخطوات التي يسير فيها الحزب في معترك الحياة لينقل الفكرة إلى الدور العملي، وبعبارة أخرى، لينقل المبدأ إلى معترك الحياة باستئناف الحياة الإسلامية، ولينهض بالمجتمع ويحمل الدعوة إلى العالم، وحينئذ يبدأ الحزب الدور العملي وهو الدور الذي وجد من أجله. وعلى ذلك فالحزب يعتبر نفسه هو الضمانة الحقيقية لإقامة الدولة الإسلامية، ولبقائها، وحمل الدعوة الإسلامية للعالم، لأنه بعد أن يقيم الدولة، يكون رقيباً عليها محاسباً لها، قائداً الأمة لمناقشتها ويكون في نفس الوقت حاملاً الدعوة الإسلامية في البلاد الإسلامية في غيرها من باقي أجزاء العالم.

ثانياً: نقد فكرة الخلافة في تصور حزب التحرير

1. اعتباره الخلافة فرضاً واجباً على المسلمين:

إن اعتبار الحزب نظام الخلافة بعينه فرضاً واجباً على المسلمين، يعني أن تنتقل هذه الخلافة من دائرة الفقه إلى دائرة العقيدة، ومن مجال الظنيات إلى مجال القطعيات، فأقوال الأصوليين وعلماء الكلام، تعتبر بأن مسألة الخلافة تدرج ضمن أحكام الفروع والمعاملات، ولا علاقة لها بأحكام العقائد والأصول، "فأصول الإيمان بالدين ثلاثة: الألوهية والنبوة واليوم الآخر، وليس منها مبحث الإمامة-

¹ عماد، مرجع سابق، ص 717.

² حزب التحرير الإسلامي، منهج حزب التحرير في التغيير، مرجع سابق، ص 46.

³ عماد، عبد الغني: مرجع سابق، ص 718.

الخلافة، الذي يندرج تحته الفكر السياسي في تراث الإسلام. والإمام الغزالي يقول في ذلك "إن النظريات قسمان: قسم يتعلق بأصول القواعد، وقسم يتعلق بالفروع. وأصول الإيمان ثلاثة: الإيمان بالله وبرسوله وباليوم الآخر، وما عداها فروع" ويستطرد فينبه على أن الخلاف في الفروع ومنها الإمامة والسياسة هو في إطار الخطأ والصواب، وأنه ليس كمثل الخلاف في الأصول الذي هو في إطار الكفر والإيمان، فيقول "وأعلم أن الخطأ في أصل الإمامة وتعيينها وشروطها وما يتعلق بها لا يوجب شيء منه التكفير".¹

لقد أصبح هذا الرأي نقطة التقاء وموضوع اتفاق كل التيارات الفكرية الإسلامية باستثناء الشيعة، فالشيعة الإمامية وحدهم هم الذين قالوا أن نظم الحكم - الولاية والإمامة - هي من أصول الدين وأركانه، ونشير إلى أن مجيء مبحث الإمامة في كتب علم الكلام يرجع إلى كون الشيعة هم أول من بحث في مسألة الإمامة، وبالتالي فقد وضعوها في كتب الأصول انسجاماً مع فكرهم، فلما جاء المعتزلة وأهل السنة، ليردوا عليهم جرت عاداتهم على مجارة الشيعة بوضع مبحثها في كتب الأصول رغم أنهم يعدونها من مباحث الفروع.

إن الخلافة سلطة بشرية يقيمها الناس رعاية لمصالحهم العامة المفوضة إلى نظر الخلق، "فالإسلام كدين، لم يحدد للمسلمين نظاماً محدداً للحكم لأن منطق صلاحية الدين الإسلامي لكلّ زمان ومكان، يقتضي ترك النظم المتجددة قطعاً بحكم التطور للعقل الإنساني الرشيد، يصوغها وفق مصلحة المجموع، وفي إطار الوصايا العامة والقواعد الكلية التي قررها هذا الدين، فهو مثلاً قد دعا إلى الشورى والعدل ومنع الضرر والضرار. وعلى المسلمين أن يصوغوا لمجتمعاتهم نظم الحكم التي تقربهم من تحقيق هذه المثل العليا".² فالقرآن الكريم لم ينصّ على أنّ أمة الإسلام يجب أن يتطابق معها نظام سياسي معين، ولا على ضرورة أن يكون هناك بعد وفاة الرسول ﷺ من يخلفه، لا على مستوى ما هو ديني محض، ولا على مستوى ما هو سياسي وعسكري، بل ترك المسألة للمسلمين باعتبارها شأنًا عامًا يدخل في إطار رعاية مصالح الناس ودفع الضرر عنهم، ولعل خير دليل على كون الخلافة مسألة اجتهادية، هو أنها ظلت منذ وفاة الرسول ﷺ، موضوعاً للنزاع، تفرق المسلمون بسببها إلى فرق سياسية تتنازلت وتفرعت وتسببت في صراعات وحروب ما زالت آثارها ماثلة إلى اليوم. وعليه

¹ أبو حامد الغزالي، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة (القاهرة: مطبعة القاهرة، 1907)، ص 15.

² محمد عمارة، الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، ط 1 (القاهرة: دار الشروق، 1988)، ص 53.

فإن الزعم بأن هناك شكلا للحكم هو الواجب على المسلمين، هو زعم لا يوجد في القرآن الكريم والسنة النبوية ما يشهد له، كما أنه زعم غريب إذا ما تم عرضه على تراث الأئمة والمفكرين المسلمين في هذا المجال.

إن أحكام السياسة والإمامة ونظام الحكم، كانت من عمل الفقهاء والمجتهدين، فهي مستخرجة من الرأي وليس من الكتاب والسنة، "فتفاصيل نظم الحكم وعلوم السياسة ونظرياتها في الإسلام، هي تراث وثمرات اجتهاد بشري محكوم بقواعد الدين العامة، ومثله العليا، ومحكوم بظروف المجتمعات التي تمّ فيها هذا الاجتهاد، ونحن نعتقد أن صمت القرآن الكريم، عن تفصيل نظم الحكم والسياسة للمسلمين هو موقف إلهي مقصود لأنه هو الموقف الذي التزمه الدين الحنيف حيال كل ما عهد به إلى عقل الإنسان وارتبط بالأمور المتطورة المتغيرة التي تستعصي نظرياتها على الثبات"¹ ولهذا نخلص إلى أن الخلافة مسألة اجتهادية، والاجتهاد هو إعمال للعقل في المشكلات والقضايا التي تطرحها الحياة العملية للمسلمين. ومادام الأمر كذلك فقد كان الاختلاف بين المجتهدين أمرا واردا، لا بل مطلوبا ومحبا رافة بالأمة ورحمة بها. وعليه فإن المسلمين لا يكونون آثمين أو مخالفين للشرع إذا هم أقاموا حكومة أو نظاما لا يرأسه خليفة.

2. الخلافة غاية لا وسيلة:

إن الخلافة ليست غاية في ذاتها، وإنما وسيلة لغاية، هي إقامة العدل وحفظ مصالح الأمة، "وسيلة لإقامة الدين، وتحقيق التوحيد، ونشره في الأرض، وليست غاية مقصودة في حدّ ذاتها، بحيث يسعى لتحقيقها بأي وسيلة. فالدين الذي جاء به النبي ﷺ، كان قائما في قلوب الصحابة قبل تكوين الدولة في المدينة.² ذلك أن الإسلام لم يحدّد أي نظام معين للحكم ويمكن للمسلمين أن يختاروا أي نظام حكم يروونه مناسبا لهم. يقول الإمام الشاطبي: "القاعدة المستمرة في أمثال هذا التفريق بين العبادات والمعاملات، فما كان من العبادات لا يكتفي فيه بعدم المناقاة دون أن تظهر الملاءمة، لأن الأصل فيها التعبد دون الالتفات إلى المعاني، والأصل فيها أنه لا يقدم عليها إلى باذن، إذ لا مجال للعقول في اختراع التعبدات، فكذلك ما يتعلق بها من شروط، وما كان من العبادات يكتفي فيه بعدم

¹ المرجع نفسه، ص54.

² فيصل بن قزار الجاسم، مسائل منهجية حول مفهوم الخلافة، ط 1 (د. م. د. م. ن، 2015)، ص29.

المنافاة، لأن الأصل فيها الالتفات إلى المعاني دون التعبد والأصل فيها الإذن حتى يدل الدليل على خلافه".¹

هذا علماً أن السياسة الشرعية تقبل من الوسائل ما كان محققاً للمصلحة سواء نصّ عليها الشرع أم لم ينص عليها، وسواء عمل بها الصحابة أو لم يعملوا بها، وهو الأمر الذي يجعل الباب مفتوحاً أمام القائمين على سياسة المجتمع المسلم، للاجتهاد في وضع النظم والتشريعات الملبية للحاجيات والتوسل بالنافع والصالح من الوسائل إحدائاً واستجلاباً، فالسياسة الشرعية تتدرج ضمن ما يسميه الفقهاء بمنطقة (العفو). وهي متروكة لاجتهاد العقل الإسلامي يشرع لها ما يناسب زمانه ومكانه في ضوء النصوص ومقاصد الشريعة العامة، وما يتغير بعض التغير نصّ عليه بإجمال دون تفصيل، بما يضع المبادئ ويؤسس القواعد ويدع التفاصيل لاجتهاد المسلمين.

وإن نتيجة هذا التمييز بين الغاية والوسيلة، هو أن الغاية مطلوبة لذاتها أما الوسيلة فلا تطلب لذاتها، وإنما تطلب من حيث إفضاؤها إلى تحقيق المقاصد، لهذا "وجب القول بأولوية المقاصد على الوسائل، بحيث تكون العناية بالمقاصد أكثر منها بالوسائل، ويكون التساهل والمرونة في الوسائل أكثر مما يمكن أن يكون في المقاصد، ويكون التغيير والاستبدال في الوسائل لا في المقاصد، فالمقاصد ثابتة والوسائل قابلة للتغيير والتكيف"² والخلافة وسيلة وليست غاية مقصودة في حدّ ذاتها، بحيث يسعى لتحقيقها بأي وسيلة وبأي طريق، إذ "لو كانت الخلافة غاية لا يتحقق الدين الذي خلق الله الخليفة من أجله إلاّ بها، لكان طلبها والسعي لإقامتها من أعظم مقاصد الأنبياء والمرسلين، فلما لم يكن ذلك مقصوداً لهم أصالة، ولا جزء من عملهم، وسعيهم، وصراعهم، دلّ على أنها وسيلة لإقامة الدين وليست غاية".³

ذلك لأن "إقامة الدين وشعائره الخاصة بالفرد والمجتمع ليست مرتبطة بوجود الخلافة، بل يمكن إقامة الدين وتحقيقه ما دامت الروح متصلة بالجسد، أينما كان الإنسان، وفي أي وقت وزمان، هذا فيما كان من الشرائع الخاصة بالأفراد، فأما ما شرع للجماعة، فمتى ما كان المسلمون مجتمعين على

¹ الشاطبي أبو إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، شرحه وخرج أحاديثه عبد الله دراز، الجزء الأول، ط 1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1991)، ص 211.

² أحمد الريسوني، الفكر المقاصدي: قواعد وفوائده، منشورات جريدة الزمن 9 (الدار البيضاء، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، 1999)، ص 82-83.

³ فيصل بن قزار الجاسم، مسائل منهجية حول مفهوم الخلافة، ط 1 (دم: د د ن، 2015)، ص 29.

طاعة أمير في أي بقعة من الأرض، وعلى أي مساحة منه، تحققت بجماعتهم مقاصد الخلافة التي لا تتحقق إلا بالاجتماع".¹ ولما كان نظام الخلافة بناء على ذلك وسيلة لا غاية، فإنه يخضع لمنطق التغيير والتطور، فهو ليس أصلاً من أصول الحكم في الإسلام، وإنما صورة من صور أنظمة الحكم وشكل من أشكالها المتعددة. إذ أنه لا بد من التمييز بين الشكل والمحتوى الموضوعي، ولقد خلط العقل الإسلامي المعاصر بين "المحتوى الموضوعي للخلافة الذي يعني في الإسلام وجوب أن تنشأ حكومة تمارس الحكم بمنهاج الإسلام، وبين نسق شكلي بعينه يمكن أن تتمثل فيه تلك الحكومة، إذ الخلافة كمحتوى موضوعي وبغض النظر عن إلزامية الإسلام، هي فريضة لازمة بنصوص الإسلام، أما الخلافة كنسق شكلي، فلا وجود لها في نصوص الإسلام، ولا وجود لها كذلك في تاريخه، لأن الذي أفرزه التاريخ في الحقيقة لم يكن نسقا شكليا واحدا ومضطردا، بل أنساقا متعددة ومختلفة في الجملة والتفصيل".²

3. اختزال الخلافة في الخليفة

يقول النبهاني: "ومتى وجد الخليفة فقد وجدت الدولة الإسلامية، لأن الدولة الإسلامية هي الخليفة".³ إن هذا التماهي بين شخص الحاكم وبين الدولة يعكس مسايرة الحزب لمفردات الفقه السياسي التقليدي الذي شرعن للاستبداد وحكم التغلب، فالدولة الإسلامية وفق هذا المشروع هي الخليفة، والخليفة هو الدولة، فهو يملك جميع الصلاحيات التي تكون للدولة، وهي تقوم في نظره على: الخليفة، معاون التفويض، معاون التنفيذ، أمير الجهاد، الولاية، القضاة، مصالح الدولة، ومجلس الأمة. ويقوم الحكم فيها على: السيادة للشرع لا للشعب، والسلطان للأمة، ونصب خليفة واحد فرض على المسلمين، وللخليفة وحده حق تبني الأحكام الشرعية فهو الذي يسنّ الدستور وسائر القوانين. والخليفة هو الذي ينوب عن الأمة في السلطان، وفي تنفيذ الشرع، والخلافة عقد مرضاة واختيار، والأمة تملك نصب الخليفة، لكنها لا تملك عزله، فالخليفة هو الدولة، ويملك جميع الصلاحيات التي تكون للدولة، وليس لتولية الخلافة مدة محدودة، ويتمّ انتخابه من المسلمين، ويفوز من نال أكثر الأصوات، ورغم إسلامية هذه الدولة فهي دولة سياسية وليست لها قداسة ولا لرئيسها صفة القديسين، وبعد قيام الدولة،

¹ المرجع نفسه، ص 30.

² عبد الجواد ياسين، السلطة في الإسلام: العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، ط 2 (الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص 20.

³ تقي الدين النبهاني، نظام الإسلام، ط 6 (د. م: منشورات حزب التحرير، 2001)، ص 47.

فإن عملها تنفيذ أحكام الشرع في المجتمع الذي تحكمه، وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم، ولا يجوز للدولة أن تشترك في منظمات تقوم على غير أساس الإسلام، كهيئة الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو حتى جامعة الدول العربية.¹

لقد أتى مفهوم الخلافة كما قدمه النبهاني "جامدًا ودغمائيًا إلى حد كبير، ويمكن ملاحظة غياب أية محاولة للاجتهد ومواكبة العصر، وغياب أي أثر لما يعرف في أدبيات السياسة بمفهوم المواطنة، ففي المادة (26) من هذا المشروع لا يحق لغير المسلم المشاركة في انتخاب أو اختيار الخليفة وفي المادة (34) تشديد على شمولية هذه الدولة، فعلى الرغم من أن الأمة هي التي تنصب الخليفة، إلا أنها لا تملك عزله متى تم انعقاد بيعته على عقد شرعي، كما يتأكد هذا الملح في المادة التالية، حيث تتحد كل السلطات في يد الخليفة ويغيب مبدأ ما يعرف بالفصل بين السلطات، فحسب المادة (30) نجد الخليفة هو الدولة، فهو يملك جميع الصلاحيات على جميع الدولة ولا يجوز مخالفتها".²

يفضي هذا المنطق إلى "شخصنة الدولة، وإفراغ مؤسساتها من فعاليتها التمثيلية، وقدرة الأمة على تفصيل مشاركتها من خلال الشورى وأكثر ما يتضح ذلك في تقرير النبهاني لمبدأ فردية القيادة والرئاسة والإمارة في الإسلام، الذي لا يعرف ما يسمى بالقيادة الجماعية، وإنما القيادة في الإسلام فردية محضة. هذا الاستنتاج لا يميز بطبيعة الحال بين المسؤولية والقيادة وآليات اتخاذ القرار التي أصبحت في عصرنا تتجاوز إمكانات وطاقت أي فرد، ناهيك عن الأطر التنفيذية الآلية إلى جعل الأهداف حقائق ومنجزات، فضلا عن متابعتها وصيانتها وتطويرها والحفاظ عليها".³ وعليه فإنه بحسب هذا التصور، لا سبيل أمام الأمة لمواجهة استبداد الحاكم إلا "الصبر والنصح بالمعروف، أما الثورة فهي تدخل في باب الخروج على الطاعة المنهي عنه شرعا، الذي يتناقض مع عقد البيعة الذي أقامته الأمة مع الخليفة على السمع والطاعة، ويبدو في هذه الحالة أنه عقد لا محدود يصادر إرادتها إلى زمن لا محدود ويعطي الوكيل ويفوضه بصلاحيات يعجز الموكل عن استعادتها حين يشاء، الأمر الذي يفتح باب التفرد بالسلطة واسعا".⁴

¹ المرجع نفسه، ص ص94-96. عبد القديم زلوم، نظام الحكم في الإسلام، ط 6 (د. م: منشورات حزب التحرير، 2002)، ص40. عماد، مرجع سابق، ص ص705-706.

² عماد، مرجع سابق، ص 706.

³ المرجع نفسه، ص710.

⁴ المرجع نفسه، ص712.

تأسيساً على ذلك فإن هذه الخلافة التي يعد بها حزب التحرير عموم المسلمين، ليست في حقيقتها إلا دولة تسلطية، استبدادية، يتماهى فيها نظام الحكم مع شخص الحاكم، ولا تتيح إمكانية التداول السلمي على السلطة، وتتعهد فيها التعددية السياسية الحقيقية، وتخلوا من فصل للسلطات بحيث يحتكر فيها الحاكم /ال خليفة، كل الصلاحيات، والسلط، الأمر الذي يفرض بالضرورة إلى نموذج الدولة السلطانية التي لطالما قامت على سلطة المتغلب.

4. اختزال رسالة الإسلام في بعدها السياسي

لقد رأينا عند الحديث عن أسباب العودة إلى فكرة الخلافة، بأن أحد أهم الأسباب هو التضخم السياسي الذي يطبع فكر الحركات السياسية الإسلامية المعاصرة، حيث ترى هذه الحركات أن انحطاط العالم الإسلامي يرجع إلى أنظمة الحكم، وإلى الاستبداد السياسي الذي يميز تلك الأنظمة، وبالتالي فإن تحقيق النهضة يبقى رهينا بإصلاح أنظمة الحكم واستبدالها بأنظمة إسلامية قائمة على مبادئ العدل والشورى والحرية. وحزب التحرير الذي نحن بصدد الحديث عنه، لا يمثل استثناءً من هذه الحركات، حيث نجده يركز على النواحي الفكرية والسياسية، ويهمل النواحي التربوية والروحية، بل إن الحزب يعرف نفسه بأنه حزب سياسي، السياسة عمله والإسلام مبدؤه، فهو يركز جل اهتمامه على الجانب السياسي، دون الجوانب الأخرى، وعليه فإنه يبتعد عن التربية وتأسيس العبادة. وهو الأمر الذي استمر الرسول ﷺ يدعو إليه ثلاث عشرة سنة، وصبر على كثير من المتاعب والآلام وتحملها، لذلك تكون واضحة مخالفة الحزب لمنهج النبوة القائم على التربية العقائدية والخلقية والروحية.

5. اعتماد التفسير السياسي للسيرة النبوية

يعتقد الحزب أن الحركات الإسلامية قد أخفقت في وصولها إلى النهضة وأن من أسباب إخفاقها عدم معرفتها للطريقة المستقيمة لتنفيذ أفكارها، وعليه فإن الحزب يقرّر بأنه وحده الذي فهم الطريقة والتزم سيرة الرسول ﷺ، دون غيره، وأنه واجب على الأمة أن تحتضنه وأن تسير معه لأنه "الحزب الوحيد، الهاضم لفكرته، المبصر لطريقته، الفاهم لقضيته، الملتزم بترسم سيرة الرسول ﷺ، دون حيد عنها، ودون أن يثنيه ثان عن تحقيق غايته".¹ وهذا يتضمن قفزاً على الحقيقة، على اعتبار أن الحزب يصف نفسه بأنه وحده الذي فهم الطريقة وأن غيره لم يفهمها، فكيف إذا تبين أن الحزب الذي نسب إلى غيره عدم فهم الطريقة هو نفسه "لم يفهمها وأنه حين لاح له شيء من فهمها قفز عمّا هداه الله

¹ حزب التحرير الإسلامي، حزب التحرير: كتيب تعريفي بالحزب، ط 2 (بيروت: دار الأمة، 2010)، ص ص 17-18.

إليه من فهمها، وأصرّ على تجاوز ما قد فهمه! يكفي هنا أن نذكر بإضافة الحزب طلب النصرة إلى أعماله في الطريق إلى الدولة الإسلامية، رغم إقراره أن الرسول ﷺ لم يفعل ذلك لأجل الإيصال إلى الحكم، وإنما لأجل حمايته دعوته... إن الحزب ها هنا يقرّر شيئاً من الطريقة رغم إقراره أن النبي ﷺ لم يتبع هذا الجزء، ثم يدعي أنه وحده فهم الطريقة وسار عليها متبعاً سيرة المصطفى¹.

إن التضخم السياسي لدى حزب التحرير يجعله يعتمد على قراءة خاطئة ومجتزأة للسيرة النبوية حيث يتوهم أنها تدل على طريق مخصوص للوصول إلى الدولة، وأن هذا الطريق يلزم اتباعه، الأمر الذي يؤدي إلى تغييب الواقع والسقوط في نزعة مثالية حاملة عاجزة عن فهم طبيعة الواقع المتغير، من عصر إلى عصر، ومن مكان إلى مكان كما يؤدي "إلى إغلاق باب العقل عن التفكير المتواصل، وحصره في ناحية واحدة لا يتعداها، وإغلاق أبواب أخرى من العمل قد تكون ذات جدوى"². كما أن فيه تبسيط تسطيح واختزال وجمود في التعامل مع السيرة النبوية، التي تمثل التطبيق العملي والواقعي للإسلام، لكن ضمن شروط وظروف ذلك الزمان، ومن هنا أهمية الفهم العميق والمركب للسيرة النبوية، بحيث نميز فيها بين الثوابت والمتغيرات، والمقاصد والوسائل، والأصول والفروع، والكليات والجزئيات.

وعليه فإنه من الإجحاف إلباس المراحل الثلاثة لباس الوجوب الشرعي واعتبارها الطريق الموصل إلى الدولة الإسلامية، دونما اعتبار لطبيعة الواقع، وتعتدياته، فالرسول ﷺ في بعض حلقات سيره "ما كان ليسلكها لو كان الواقع يغنيه عنها، مما يعني أن عدم اتّخاذه مسلكاً ما من المسالك في سيره، لا يعني بالضرورة أنه تجنبه لكونه غير صائب شرعاً، بل لكونه لم تدفعه إليه وقائع الأمور في عهده ﷺ"³. إننا في أفعال الرسول ﷺ، نحتاج دائماً إلى القرينة الدالة على وجه فعله ﷺ، وعلى وجه تركه له، لأجل الوصول إلى حكم هذا الأمر في حقنا، فإن لم تأت القرينة، بقي الفعل على أصل إباحة الفعل وبقي الترك على أصل إباحة الترك.

ومن ذلك أيضاً تصنيف الحزب الديار الإسلامية ضمن ديار كفر، حيث يعتبر أن "الدار التي نعيش فيها اليوم وإن كان جل أهلها من المسلمين، هي دار كفر بالاصطلاح الشرعي لأنها تطبق أحكام الكفر، وهي تشبه مكة أيام بعثة الرسول ﷺ، ويكون حمل الدعوة فيها بالدعوة والأعمال السياسية

¹ جواد النشئة، الطريق إلى الدولة الإسلامية عند حزب التحرير، ط 1 (فلسطين: مركز دراسات المستقبل، فلسطين، 2009)، ص ص 79-81.

² المرجع نفسه، ص 104.

³ المرجع نفسه، ص 118.

لا بالأعمال المادية، كما حمل الرسول ﷺ الدعوة في مكة، إذ اقتصر على حمل الدعوة ولم يستعمل الأعمال المادية، لأنه ليس المراد تغيير حاكم حكم بغير ما أنزل الله في دار إسلام، بل المراد تغيير دار كفر بأفكارها وأنظمتها وتغييرها يكون بتغيير الأفكار والمشاعر والأنظمة فيها، كما فعل رسول الله ﷺ في مكة¹

إن مسألة تقسيم العالم إلى دارين: دار الإسلام ودار الكفر أو دار الحرب، لها أصول تاريخية وظروف موضوعية، سببت نشأتها وسوغت وجودها، وأدت في ظلها وظيفتها... والاجتهاد النظري في مثل هذه المسائل يتبع الحاجة العملية أكثر مما يتبع الدليل النقلى، وأنه لذلك متغير بتغير الظروف والأوضاع، ولا يؤدي التمسك بقول قديم فيه - لم يعد مناسباً للظرف الجديد- إلا إلى إهدار المصالح وتضييعها، خلافاً لما هو واجب على المجتهد وعلى الأمة من جلبها والمحافظة عليها.²

إن الواقع الراهن الذي وصل فيه التداخل الثقافي والإعلامي منتهاه، لا بد من أن يستثمر في الدعوة إلى الله تعالى بالحسنى، ولذلك فإن هذا التقسيم الفقهي القديم، قد انقضى زمنه، ذلك أن الفقه المعاصر يجب أن يتوجه صوب "واقع العلاقات الدولية المعاصرة، ويجتهد في بيان الجائز فيها والممنوع، مما يحقق المصلحة أو يهدرها... ولا يجوز أن يبقى الفقه المعاصر أسيراً لاجتهاد قديم لم يعد محققاً للغاية التي استهدفها أصحابه ولم تعد الأسباب التي سوغته قائمة... وفي تقديرنا أن العالم كله الآن دار واحدة، هي دار عهد وموادعة، وأن أحكام الإسلام تنطبق على المسلمين أينما كانوا، سواء أكانوا في دار حرب يغلب الإسلام على أهلها أم كانوا أقلية أو أفراداً في دار غالبية أهلها غير مسلمين، ولا يجوز لأحد أن يقبل أو يعمل بالفتوى التي تذهب إلى انحسار بعض أحكام الإسلام العملية عن الأفراد ماداموا يعيشون في دار لا يغلب عليها الإسلام، لأن هذا القول هدم للدين كله، بتسوية إهمال بعضه".³

وأما اعتبار الحزب بأن المجتمعات الإسلامية تشبه المجتمع المكي، فلا أساس له، على اعتبار أن المجتمعات الإسلامية اليوم مجتمعات مسلمة، وهذا باعتراف الحزب نفسه، حيث يقر بأنه يجب أن "تتخذ حياة الرسول ﷺ في مكة قدوة للسير حسبها، فإنه ينبغي أن يلاحظ أن الفارق بين أهل مكة

¹ حزب التحرير الإسلامي، حزب التحرير: كتيب تعريفى بالحزب، مرجع سابق، ص 14-15.

² محمد سليم العوا، الفقه الإسلامى فى طريق التجديد (الرباط: منشورات الزمن، 2008)، ص 298.

³ المرجع نفسه، ص 301.

ودعوتهم للإسلام وبين المسلمين الآن ودعوتهم لاستئناف حياة إسلامية، هو أن الرسول ﷺ كان يدعو كفارا للإيمان، وأما الدعوة الآن فهي دعوة مسلمين لتفهم الإسلام والعمل به".¹

6. اعتبار الديمقراطية نظام كفر

"الديمقراطية نظام كفر يحرم أخذها أو تطبيقها أو الدعوة إليها" هو عنوان كتيب لعبد القديم زلوم الذي كان بمثابة المساعد الأيمن لتقي الدين النبھاني، وشاركه في تأسيس الحزب وصياغة خطابه ومنهجه في التغيير، وقد تولى عبد القديم زلوم "إمارة" حزب التحرير عام 1977، بعد وفاة المؤسس.

تأتي أول جملة في كتيب عبد القديم زلوم، حاكمة حاسمة مشدودة على حبل الحقيقة المطلقة والتفكير التأمري، تتبدى فيه الديمقراطية سلعة فاسدة يروجها الغرب الكافر لتحقيق مصالحه، وهو ما يفاتحنا به زلوم منذ البداية حيث يقول: "الديمقراطية التي سوقها الغرب الكافر إلى بلاد المسلمين، هي نظام كفر لا علاقة لها بالإسلام، لا من قريب ولا من بعيد، وهي تتناقض مع أحكام الإسلام تناقضاً كلياً في الكليات وفي الجزئيات وفي المصدر الذي جاءت الديمقراطية منه، والعقيدة التي انبثقت عنها، والأساس الذي قامت عليه في الأفكار والأنظمة التي أتت بها".²

وفي تحديده للديمقراطية يبدأ زلوم بتقديمها تقديمًا تعليميًا لا يخرج عن تعاريف المعاجم المبسطة، فهي عنده "نظام حكم وضعه البشر من أجل التخلص من ظلم الحكام، وتحكمهم بالناس باسم الدين، فهو نظام مصدره البشر ولا علاقة له بوحى ولا بدين".³ زلوم يلح على شيء واحد أنها لا علاقة لها بوحى ولا بدين، حتى يسهل مباشرة القفز للمناقضة بين الإسلام وبينها. فالكاتب طيلة الكتيب يخلط بين الديمقراطية والعلمانية، مختزلاً كلا منهما في أبعاد ومظاهر غير دينية، كما لا يلقي بالا لما يسمى في العلوم الإنسانية بالسياق التاريخي، ومن أمثلة الخطب بين الديمقراطية والعلمانية ما نجده في حديثه عن أساس نشوء الفكرة الديمقراطية بقوله: "وأساس نشوئه أن الحكام في أوربا كانوا يزعمون أن الحاكم هو وكيل الله في الأرض، فهو يحكم البشر بسلطان الله، ويزعمون أن الله هو الذي جعل للحاكم سلطة التشريع وسلطة التنفيذ أي سلطة حكم الناس بالشرع الذي يشرعه هو لأنه يستمد سلطته من الله وليس

¹ النبھاني، مفاهيم حزب التحرير، مرجع سابق، ص 76.

² عبد القديم زلوم، الديمقراطية نظام كفر (د.م: منشورات الحزب، د.ت)، ص2.

³ المرجع نفسه، ص2.

من الناس، فكانوا يظلمون الناس ويتحكمون بهم كما يتحكم السيد بعبده باسم هذا الزعم الذي يزعمونه".¹

وهنا يتبدى الخلط بين الديمقراطية والعلمانية، فالديمقراطية ذات الأصول اليونانية غير العلمانية التي نشأت بالأساس ضد استبداد الكنيسة ونظرية الحق الإلهي للحكام".² وبينما كانت الديمقراطية طرْحًا سياسيًا لا علاقة له بالدين يكفل مشاركة الأفراد في حكم بلادهم، كانت العلمانية حلًّا مطروحًا لفكّ سيطرة الكنيسة على الحريات بدءًا من الحريات الأكاديمية ورفض الإبداع الذي صنع نهضة أوروبا فيما بعد، خاصة بعد حرب الكنيسة على العلماء والمفكرين وتبريرها للحكام تسلطهم وقمعهم، ومن هنا قامت الثورات التحررية، وفي مقدمتها الثورة الفرنسية، تدعو للقضاء على الدور السياسي لرجال الدين في تبرير تسلط الملوك، بينما أتت الثورة الأمريكية خالية من هذا العداء لأنها كانت حربًا على الإقطاع والرق بالأساس.

ويذكر زلوم أصلًا للديمقراطية لا يشير لأصلها، بغية تزييف الفكرة، وسيضع هذا الأصل ثم يقيس عليه حكمه التالي عليها، يقول عن هذا الأصل: "والأصل في الديمقراطية أي في حكم الشعب نفسه بنفسه، أن يجتمع الشعب عن بكرة أبيه في مكان عام واحد، ويشرع الأنظمة ويسن القوانين التي تحكمه ويصرف شؤونه ويقضي فيما يراد القضاء فيه".³ ويذكر زلوم أن الديمقراطية تقوم على أساس السيادة للشعب والشعب مصدر السلطات، ولا يشير إلى مسألة الاختيار، والحريات الأساسية، والمحاسبة، والمواطنة، وغيرها من المبادئ الديمقراطية التي طورتها الحداثة في مسارها الطويل، فهو اكتفى بالسيادة للشعب حتى يرد عليها بعد ذلك بأن السيادة لله، والشعب مصدر السلطات، حتى يرد بأن الشرع مصدر السلطات، على الرغم انتهاء كثير من الإسلاميين اليوم إلى القول بأن الأمة مصدر السلطات. وبعد هذا التفصيل المختزل قفز زلوم مباشرة إلى استنتاجاته التي سيرتب عليها نتائجها، موضحًا أن الديمقراطية هي من وضع عقول البشر، وهي لا تستند إلى وحي ولا تمت بصلة لأي دين من الأديان التي أنزلها الله على رسله. وأنها انبثقت عن عقيدة فصل الدين عن الحياة وبالتالي فصل

¹ المرجع نفسه، ص.2.

² للوقوف على الثورة التي أحدثتها الثورة العلمانية في سياقها الحضاري الغربي، ينظر:

Guy Bedouelle , Jean-Paul Costa, *Les Laïcités à La Française*, Préface de René Rémond (Paris: Presses Universitaires de France, 1998).

Myriam Revault d'Allones, *Le Dépérissement de La Politique: Généalogie d'un Lieu Commun* (Paris: Aubier, 1999), pp.75-244.

³ زلوم، مرجع سابق، ص.2.

الدين عن الدولة. وقامت على أساس السيادة للشعب والشعب مصدر السلطات. وأنها حكم الأكثرية وأن اختيار الحكام وأعضاء المجالس النيابية يتم بأكثرية الآراء. كما أنها تقول بالحريات العامة، التي هي حرية العقيدة وحرية الرأي وحرية التملك، والحرية الشخصية، وتوجب توفرها لكل فرد من أفراد الرعية ليتمكن من ممارسة سيادته وتسييرها بنفسه. ويخلص زلوم إلى أن الديمقراطية من أنظمة الكفر.

وردًا على أية دفاعات ممكنة، عن لقاء بين الديمقراطية والإسلام، يقول زلوم: "اتخذت الدول الغربية في غزوها التبشيري والثقافي للبلاد الإسلامية أسلوب الحط من شأن الإسلام، وتشويه أحكامه وتشكيك المسلمين فيه، وحملهم على الامتعاظ منه، وأخذ كذلك أسلوب التضليل فأوهمت المسلمين أن حضارتها لا تتنافى مع حضارة الإسلام، لأن حضارتها مأخوذة منه، وأن أنظمتها وقوانينها لا تخالف أحكام الإسلام".¹ وتحت غطاء هذا المنطق السلبي المشوه لحقيقة الديمقراطية، وهو منطق يقوم على مسلمة المؤامرة الخارجية، قبلنا بأنظمة ديكتاتورية وعشائرية متخلفة، وظفت نظرية المؤامرة للتهرب من المسؤولية، ولشغل الجماهير بالخطر الخارجي، وتم وضع الديمقراطية في مقابل الإسلام، بدل أن تكون في مقابل الاستبداد. مما ترتب عليه قبول الاستبداد والتبرير لمنطقه القائم على الحكم الفردي المطلق.

والحقيقة أن النظام الديمقراطي، شكل ومضمون، "شكل يتمثل في إعلان مبدأ سيادة الشعب وأنه مصدر كل سلطة، وهي سيادة يمارسها عبر جملة من التقنيات الدستورية التي تختلف في جزئياتها بين نظام وآخر، وتكاد تتفق مع مبادئ المساواة والانتخاب وفصل السلطات والتعددية السياسية وحريات التعبير والتجمع والتنقيب والإقرار للأغلبية بالتقرير والحكم، وللأقلية بحق المعارضة من أجل التداول، وانتهى تطورها إلى الإقرار للمواطن بجملة من الضمانات الاجتماعية. أما مضمون النظام الديمقراطي فهو الاعتراف بقيمة ذاتية للإنسان، يكتسب بمقتضاها جملة من الحقوق الفعلية تضمن كرامته وحقه في المشاركة الفعالة في إدارة الشؤون العامة، والقدرة على الضغط على الحاكمين والتأثير فيهم من خلال ما يمتلكه من أدوات المشاركة والضغط والتأثير في صنع المصير، والأمن من التعسف والاستبداد. ولا شك أن أفضل الأنظمة على الإطلاق هو ذلك الذي يبنني على الاعتراف

¹ المرجع نفسه،، ص ص 9-10.

بكرامة الإنسان، ويتوفر على جملة من التقنيات التنظيمية والتربوية، تكفل تلك الكرامة وتقدم ضمانات ضد الجور، وتهيئ المناخ الضروري لفتح ملكات الإنسان وترقيته ومشاركته في صنع مصيره".¹

وبذلك تكون المقارنة متعذرة من الناحية المنهجية بين الإسلام الذي هو دين ورسالة تتضمن مبادئ تنظم عبادات الناس وأخلاقهم ومعاملاتهم، وبين الديمقراطية التي هي نظام للحكم وآلية للمشاركة وعنوان محمل بالعديد من القيم الإيجابية".² ولقد ظلّ موقف المسلمين من الديمقراطية، محكوماً باتجاهين، اتجاه ظاهري نصي، واتجاه مقاصدي اجتهادي. فالأول يرى في الديمقراطية مذهباً من المذاهب الكفرية التي ترمي إلى عزل الدين عن التأثير في جميع النواحي السياسية، فالديمقراطية هي التعبير السياسي للعلمانية. وبالتالي فإن النظام الديمقراطي يصبح باطلاً شرعاً.³ وبالتالي فلا داعي للبحث في أوجه التشابه بين الشورى والديمقراطية لأنه "لا يوجد بين الشورى والديمقراطية نسب إلا كما يوجد بين الإسلام والكفر".⁴

وهذا الاتجاه يمثله حزب التحرير الإسلامي وباقي التيارات الإسلامية المتشددة. والاتجاه الثاني وهو السائد علمياً وشعبياً وتاريخياً، ويرى أنصاره بأن الديمقراطية، هي التجسيد التنظيمي لمبدأ الشورى في واقعنا المعاصر، على اعتبار أن جوهر مبدأ الشورى هو حق الأمة في إدارة شؤونها بنفسها والمشاركة في اتخاذ القرار. فالديمقراطية ليس لها دين، وليست ضد أي دين، بل إن ما يقابلها ويناقضها هو الاستبداد، والحكم المطلق، فهي ضمانة لحق الاختلاف والتنوع، ونظام لتجسيد إرادة الأمة في اختيار الحكام وفي مراقبتهم ومحاسبتهم بحرية.

تأسيساً على ذلك، نستطيع القول بأن كل العناصر والمقومات التي تحتوي عليها الديمقراطية، متضمنة في الإسلام، مثل، العدل، العقد الاجتماعي، التداول السلمي على السلطة، المساواة أمام القانون، وحرية العقيدة والفكر، والحق في الاختلاف، والتعددية السياسية والثقافية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحرية اتخاذ القرار.⁵

¹ راشد الغنوشي، المبادئ الأساسية للديمقراطية وأصول الحكم الإسلامي، سلسلة الحوار 18، ط 1 (الدار البيضاء، المغرب: منشورات الفرقان، 1994)، ص ص 7-8.

² فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، ط 1 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 97.

³ محمد شاكر الشرف، حقيقة الديمقراطية، ط 1 (الرياض: دار الوطن، 1412هـ)، ص ص 40-42.

⁴ المرجع نفسه، ص 69.

⁵ ينظر بهذا الصدد كتاب:

Robert Dahl, De la Démocratie, Traduction Monique Berry (Paris: Nouveaux Horizons, 1988), pp.35-40.

وبالتالي فإن من يتأمل جوهر الديمقراطية يجد أنه من صميم الإسلام، وإنّ "أيّ دعوة لاستحضار الإسلام، تغفل دور الديمقراطية، كآلية في إدارة المجتمع، وكقيم تظل حركته، تلغي في واقع الأمر أهم مقاصد الشريعة، وتهدد نظام الحياة الحرة الذي تطمح إليه رسالة الإسلام".¹ لأنه من المؤكد أن الديمقراطية حين تطبق في وسط إسلامي تصبح أفضل تعبير عن إسلاميته، ومن أقوى السبل لتعزيز إسلاميته.

لقد تغيّر العالم من حولنا ولم يتغير في حزب التحرير شيء يذكر على مستوى "البنية الفكرية والتنظيمية، ومناهج العمل وأساليبه، ونزلت الجماهير العربية إلى الميادين والساحات مدشنة بذلك عصرا جديدا يرفض الاستبداد والحاكمية الفردية. ومع ذلك لا يزال الحزب عند قوله برفض الحرية الديمقراطية كمنتجات غريبة شريرة، من دون أن يقدم وصفة تحول دون إعادة إنتاج مستبدين جدد، بوجوه وأشكال مختلفة. لقد ساهم كل هذا في الحد من جماهيرية الحزب، ودفع به نحو نخبوية امتاز بها عن شعبية مفرطة غرقت بها حركات إسلامية أخرى، فوقع في فخ الجمود الفكري، والمقاربة الساكنة، التي لا تواكب سرعة التغيرات الجذرية الطارئة على عالم اليوم، في عصر العولمة، وأبرز مثال على هذا الأمر، موقف الحزب من القضية الفلسطينية التي أخذت عليه وسببت له تراجعاً لصالح جماعات إسلامية تبنت منهج المقاومة والجهاد فيما بقي الحزب أسيراً لطوبى الخلافة، ونصرة تأتي بالخليفة".² ولهذا، مشروع حزب التحرير في الخلافة يقع ضمن حلقة مأزومة، لأن عمل إنتاج نموذج للدولة الإسلامية يستند في بعض جوانبه إلى الفرضيات وإلى بعض الآليات والمفاهيم الأساسية للدولة الحديثة³ التي سعى جاهداً إلى التبرؤ منها وإدانتها. كل ذلك في محاولة لإضفاء الشرعية الإسلامية على نموذجها للبقاء ضمن فضاء الأصالة الإسلامية.

خاتمة

عملنا في هذا البحث على عرض وتحليل ونقد فكرة نظام الخلافة في خطاب حزب التحرير الإسلامي، بوصفه أحد أبرز تيارات الإسلام السياسي الداعية إلى عودة نظام الخلافة، وقد خلصنا إلى أن الخلافة ظاهرة من ظواهر إسلام التاريخ وليس إسلام الوحي، وشكل تطبيقي لقيم الإسلام في المجال السياسي، الذي لا يعدو أن يكون صورة من الصور التاريخية العديدة الممكنة. وأن منشأ الخل

¹ هويدي، مرجع سابق، ص 9.

² عماد، مرجع سابق، ص ص 741-742.

³ Yousef M.Choueiri, *Islamic Fundamentalism* (London: Pinte Book, 1990), p.48.

في فكر حزب التحرير الإسلامي يكمن في تصور طبيعة المجال السياسي في الإسلام، حيث اعتبروا أن السياسية ونظام الحكم يعدّان من أصول الدين أي أنهما دين ووحى لا دخل لإرادة الإنسان ولاجتهاده فيهما. وبالتالي تم نقل المسألة السياسية من مجالها الطبيعي الذي هو الفقه العام والفقه السياسي، إلى مجال علم الكلام والعقيدة، فتم بذلك الخلط بين أصول الدين وقواعده وعباداته وبين شؤون الدنيا ومنها سياسة الأمة والمجتمع سلماً وحرباً وعمراناً، وحوّل المجال السياسي النسبي المفتوح إلى مجال مطلق ومغلق، وخضعت السياسة لمنطق العقيدة بدل منطق المصلحة.

لقد نظر حزب التحرير إلى الدولة بمنظار فقهي وعقدي، حيث ألغيت الحدود بين الدولة والنظام السياسي، وشخص الحاكم، وصارت الدولة مرادفاً للأمة والجماعة، واختزلها إلى أداة قابلة للحياة والتملك والاستعمال أو بعبارة أخرى إلى سلطة يسعى للسيطرة عليها لتحقيق هدف أو مشروع سياسي. كما أن التفكير من خلال نموذج الخلافة، يجرّد الدولة من طابعها التاريخي النسبي القابل للتجسد في أشكال مختلفة تتفاوت درجة تمثلها للقيم الإسلامية، كما يجعل ذلك التفكير يتصف بالطابع غير التاريخي، لأنه يدعي أن هناك نوعاً من المماهاة بين مفهوم الدولة الإسلامية ودولة الخلافة الراشدة، مما يفضي إلى إخراج التجارب التاريخية للدول المختلفة التي تعاقبت على حكم العالم الإسلامي من الصفة الإسلامية.

والإسلام لم يقرر نظاماً معيّنًا للحكومة، ولم يفرض على المسلمين نظاماً خاصاً يجب أن يحكموا بمقتضاه، بل ترك مطلق الحرية في أن ننظم الدولة طبقاً للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي نوجد فيها مع مراعاة تطورها الاجتماعي ومقتضيات الزمن. أما الديمقراطية كنظام للحكم وتدبير للشأن العام للجماعات، لا تتضمن أي تطاول على حاكمية الله في كونه، وأن لها سنداً قوياً في منظومة قيمنا الإسلامية، ومقصدها الأساسي هو الحيلولة دون الاستحواذ والفساد في تدبير الشأن العام.

المراجع

أولاً: بالعربية

الجابري محمد عابد، مواقف، إضاءات وشهادات، سلسلة من ملفات الذاكرة 34، ط 1 (المغرب: دار النشر المغربية، 2004).

النبهاني تقي الدين، الدولة الإسلامية، ط 1 (بيروت: دار الأمة، 1994).

_____، مفاهيم حزب التحرير، ط 6 (د. م: من منشورات الحزب، 2001).

_____، الخلافة (د. م: منشورات الحزب، د. ت).

_____، نظام الإسلام، ط 6 (د. م: منشورات حزب التحرير، 2001).

_____، التكتل الحزبي، ط 4 (د. م: منشورات الحزب، 2001).

_____، نظام الإسلام، ط 6 (د. م: منشورات حزب التحرير، 2001).

حزب التحرير الإسلامي، منهج حزب التحرير في التغيير، ط 2 (بيروت: دار الأمة، 2009).

_____، حزب التحرير: كتيب تعريفى بالحزب، ط 2 (بيروت: دار الأمة، 2010).

_____، سعي الأمة نحو الخلافة: حزب التحرير ولاية مصر (د. م: منشورات

الحزب، 2014).

الغزالي أبو حامد، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة (القاهرة: مطبعة القاهرة، 1907).

عمارة محمد، الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، ط 1 (القاهرة: دار الشروق، 1988).

الجاسم فيصل بن قزار، مسائل منهجية حول مفهوم الخلافة، ط 1 (د. م: د. م. ن، 2015).

الشاطبي أبو إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، شرحه وخرج أحاديثه عبد الله دراز، الجزء

الأول، ط 1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1991).

الريسوني أحمد، الفكر المقاصدي: قواعده وفوائده، منشورات جريدة الزمن 9 (الدار البيضاء،

المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، 1999).

عبد الجواد ياسين، السلطة في الإسلام: العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، ط 2 (الدار

البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2000).

زلوم عبد القديم، نظام الحكم في الإسلام، ط 6 (د. م: منشورات حزب التحرير، 2002).

_____، الديمقراطية نظام كفر (د. م: منشورات الحزب، د. ت).

النشئة جواد، الطريق إلى الدولة الإسلامية عند حزب التحرير، ط 1 (فلسطين: مركز دراسات المستقبل، فلسطين، 2009).

جدعان فهمي، الماضي في الحاضر: دراسات في مشكلات ومسالك التجربة الفكرية العربية، ط 1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997).

العوا محمد سليم، الفقه الإسلامي في طريق التجديد (الرباط: منشورات الزمن، 2008).

أبو رمان محمد، أبو هنية حسن، الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن، مراجعة وتدقيق ميس نواسة، وفراس خير الله (عمان: مؤسسة فريديش إيبيرت، 2012).

عبد الغني عماد وآخرون، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، المجلد الأول، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

الغنوشي راشد، المبادئ الأساسية للديمقراطية وأصول الحكم الإسلامي، سلسلة الحوار 18، ط 1 (الدار البيضاء، المغرب: منشورات الفرقان، 1994).

هويدي فهمي، الإسلام والديمقراطية، ط 1 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).

الشرف محمد شاكر، حقيقة الديمقراطية، ط 1 (الرياض: دار الوطن، 1412هـ).

ثانياً: الأجنبية

Bedouelle Guy, Costa Jean–Paul, *Les Laïcités à La Française*, Préface de René Rémond (Paris: Presses Universitaires de France, 1998).

Choueiri Yousef M., *Islamic Fundamentalism* (London: Pinte Book, 1990).

Revault d'Allones Myriam, *Le dépérissement de La Politique: Généalogie d'un Lieu commun* (Paris: Aubier, 1999).

Baran Zeyno, «Islam's Political Insurgency» (Nixon Center, December 2004).

ملف العدد
File Number

الدعاية الإعلامية لتنظيم داعش في مواقع التواصل الاجتماعي: موقع تويتر أنموذجاً

The Media Propaganda of the Organization of "ISIS" on Social Media: Twitter

Rania Abdel-Qader Mohammad Abdallah

رانيه عبد القادر عبد الله¹

معهد الصحافة وعلوم الأخبار (جامعة منوبة، تونس)

Institute of Journalism and News Sciences (Manouba University, Tunisia)

المخلص: تتناول هذه الدراسة تحليل مضمون الحملات الإعلامية - الدعائية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وتحليل الوسائط التي تحمل رسائل الحملات الإعلامية، وموضوعات الخطاب الدعائي للتنظيم، وإلى تحليل الأطر المرجعية لخطاب التنظيم، والقوى الفاعلة فيه، وخصائص الجمهور المستهدف، والإستراتيجيات الدعائية التي يستخدمها التنظيم في خطابه، إلى جانب الأهداف الظاهرة من الخطاب الدعائي للتنظيم. وقد اعتمدت الدراسة على عينة من كل الحملات الإعلامية على صفحات مؤسسة الفرقان ومؤسسة الحياة، التي أطلقتها على صفحات المؤسستين عبر موقع "تويتر" خلال 2014-2015، وعدد هذه الحملات (37) حملة، واعتمدت الدراسة أداة "تحليل المضمون"، لجمع البيانات والمعلومات التي تخدم أهداف الدراسة، معتمده على الوحدة الطبيعية للمواد في الحملات الإعلامية للتنظيم، ووحدة الموضوع، ووحدة الزمن للتسجيلات الصوتية، والفيديو القصير، والفيلم الوثائقي.

كلمات مفتاحية: داعش، الدولة الإسلامية، مؤسسة الفرقان، مؤسسة الحياة، دعاية، التواصل الاجتماعي، تويتر

Abstract : This study focused to analysis the content of propaganda media campaigns for the organization of the Islamic State "ISIS", and to identify the medium that carry media campaigns messages, themes speech propaganda of the organization, and to identify the frames of reference for speech regulation, its active powers, and the characteristics of the target audience, and the tempting advertising used by in the organization, along with the phenomenon of speech propaganda goals of the organization. The study adopted a descriptive and analytical approach adopted. The study sample consisted of all media campaigns on the Al-Furqan Foundation, Al- Haiiah Foundation, launched by the two Foundations on pages across "Twitter" through 2014, and 2015, the number of these

¹ RA.ABDALLAH2017@GMAIL.COM

campaigns (37) campaign. The study adopted "content analysis" tool, to collect data and information that serve the objectives of the study, based on the natural unit of the material in the media campaigns of the organization, and the unity of the subject, and the unity of time records for short audio, video and documentary.

Key words: ISIS, the Islamic State, Al-Furqan Foundation, Al- Haiah Foundation, Propaganda, Social Media, Twitter.

مقدمة

احتلت حملات تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الإعلامية مساحات واسعة في مواقع التواصل الاجتماعي، ومنها تويتر، عبر صفحات خاصة بالتنظيم نشرت في إصدارات خاصة على شكل حملات إعلامية منظمة، وتصاعدت مع التوسع، والتقدم الميداني لحملات التنظيم الإرهابية، واستخدم أساليب متطورة للترويج الإعلامي الإلكتروني، من خلال بث رسائل عن طريق وسوم (هاشتاغ) يطلقها التنظيم عنواناً رئيساً لكل حملة يقوم بها منذ بدء الهجوم على مدينة الموصل في محافظة نينوى العراقية في يونيو عام 2014.¹

استخدم التنظيم أدوات الإعلام الاجتماعي الحديث، ووسائله بشكل شامل، موظفاً كل ما يمكن من أدوات الإنترنت في خدمة خطته الإعلامية التي يديرها، وتقوم القائمون على "داعش" من ناحية الترويج الخطابي، والفكري، وصناعة الدعاية الإعلامية، سواء أكان بالتغريد، أو بالترهيب، ويبدو واضحاً في الغزو المعلوماتي الفكري لوسائل التواصل الاجتماعي خاصة "تويتر" التي باتت ميداناً إضافياً من ميادين المعارك التي يخوضوها، وربما كان أكثرها أهمية، عبر مئات الحسابات والصفحات التي خاطب فيها التنظيم المجتمعات، وبلغات عدة، إذ لا يمكن تجاهل أعداد المتابعين له على "تويتر"، الذين يصل عددهم حسب Brookings Institution إلى ما لا يقل عن 46 ألف حساب.

بالرغم من أن الحملات الإعلامية، أو المواد الإعلامية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، متخمة بمشاهد الذبح، وبخطاب ترهيبية إلا أنّ وبالرغم من جهود مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، والحصار والتضييق عليه إلا أنه نجح في استقطاب وتجنيد أعداد كبيرة من الشباب عبر خطاب إعلامي - دعائي، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مضامين الحملات الإعلامية - الدعائية لتنظيم

¹ Levitt, Mathew, Michael Jacobsen, «The Money Trail: Finding, Following & Freezing Terrorist Assets», *Policy Focus* (The Washington Institute for Near East Policy No.89, Nov.2008), p.21.

الدولة الإسلامية "داعش"، للتعرف إلى خصائص الخطاب الإعلامي - الدعائي، وذلك من خلال معالجة محاور أساسية: خصائص محتوى الحملات الإعلامية- الدعائية للتنظيم، موضوعات الحملات الإعلامية - الدعائية للتنظيم، القوى الفاعلة في خطاب الحملات الإعلامية - الدعائية للتنظيم، والجمهور المستهدف من هذه الحملات، الاستمالات الدعائية المستخدمة، والأطر المرجعية في لغة الخطاب الإعلامي - الدعائي للتنظيم وعناوين الحملات الإعلامية - الدعائية، الأهداف الظاهرة من الحملات الإعلامية - الدعائية للتنظيم، والإصدارات التي شملتها الحملات الإعلامية - الدعائية للتنظيم.

يتم ذلك من خلال تحليل محتوى لكل حملات التنظيم الإعلامية - الدعائية، ضمن الفترة من 1 جوان 2014 إلى 31 أكتوبر 2015، وهي الفترة التي شملت الهجوم على الموصل، والتوسع الجغرافي للتنظيم، ونشاطه القتالي على الأرض، وحربه الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وإعلان قيام الدولة الإسلامية "داعش"، إلى ما قبل هجمات باريس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015. وتم اختيار موقع الإعلام الاجتماعي "تويتر" لتتبع هذه الحملات، بسبب اعتماد التنظيم عليه بشكل كبير أكثر من مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى.

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية: ما الوسائط التي تحمل الرسائل الحملات الإعلامية- الدعائية؟ ما موضوعات الخطاب الدعائي في الحملات الإعلامية- الدعائية للتنظيم؟ ما القوى الفاعلة في الخطاب الدعائي لتنظيم الدولة الإسلامية؟ ما خصائص الجمهور المستهدف؟ ما هي الاستمالات الدعائية التي يستخدمها الخطاب الدعائي للتنظيم؟ ما هي الأهداف الظاهرة من الخطاب الدعائي للتنظيم؟ ما هي الأطر المرجعية للخطاب الدعائي للتنظيم؟ ما هي مرجعية عناوين الحملات الإعلامية - الدعائية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"؟

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها من أوائل الدراسات التي اهتمت بتحليل مضمون الحملات الإعلامية- الدعائية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش". وتأتي هذه الأهمية أيضا من تسليطها الضوء على التحولات والمتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية خلال الأشهر الماضية بعد العمليات التي قام بها التنظيم، وبيان تأثير حملاته الإعلامية وإصداراته التي تتبني أفكارا جدلية. كما تأتي أهميتها من إن دراسة الحملات الإعلامية للتنظيمات المتطرفة، والكشف عن الطريقة التي تستخدم بها هذه التنظيمات تكنولوجيا الاتصال والإعلام وتوظيفها لأهدافها.

تهدف هذه الدراسة للتعرف إلى مضمون الحملات الإعلامية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وعلى المدى الذي يطمح التنظيم في الوصول إليه، بالإضافة إلى: التعرف إلى الوسائط التي تحمل الرسائل الحملات الإعلامية - الدعائية، التعرف إلى موضوعات الخطاب الدعائي للتنظيم، التعرف إلى الأطر المرجعية للخطاب الدعائي للتنظيم، التعرف إلى القوى الفاعلة في الخطاب الدعائي لتنظيم الدولة الإسلامية، التعرف إلى خصائص الجمهور المستهدف، التعرف إلى الاستمالات الدعائية التي يستخدمها الخطاب الدعائي للتنظيم، التعرف إلى الأهداف الظاهرة من الخطاب الدعائي للتنظيم، التعرف إلى مرجعية عناوين الحملات الإعلامية - الدعائية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

لهذا تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تعنى بوصف خطاب تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتحليله، من خلال مؤسستي "الفرقان والحياة"، وتعتمد الدراسة على أسلوب رصد رسائل تنظيم الدولة وتحليلها من خلال الحملات التي أطلقها على صفحات المؤسستين عبر موقع "تويتر"، وهي الحملات المرتبطة بأحداث، وأفعال يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش". والمنهج المتبع في الدراسة هو منهج "تحليل المضمون"، لجمع البيانات والمعلومات التي تخدم أهداف الدراسة، وهو أداة توفر وصفاً كمياً، ومنتظماً للمحتوى الظاهر للرسالة الاتصالية.

أولاً: تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" النشأة، والأسس الفكرية

يعد تنظيم "داعش" امتداداً لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق، التي أسسها أبو عمر البغدادي (حامد داود الزاوي) في 15 تشرين الأول 2006، وفي 19 نيسان 2010 قتل أبو عمر البغدادي في غارة للطائرات العسكرية الأمريكية، وتمت مبايعة أبي بكر البغدادي (إبراهيم عواد إبراهيم البدي السامرائي) أميراً لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق¹ الذي قرر دخول سوريا، وبتاريخ 8 نيسان 2013 أعلن البغدادي تحالف "الدولة الإسلامية في العراق والشام" "داعش" بعد خلاف، وصدام عسكري مع جبهة النصرة بزعامة أبو محمد الجولاني، والتي تمثل تنظيم القاعدة في ميادين سورية، بهدف توسيع دائرة نفوذ كل منهما.²

مر تنظيم "الدولة الإسلامية"، منذ تأسيسه، بثلاث مراحل رئيسية: الأولى: مرحلة العمل داخل العراق، ثم التمدد إلى سوريا في المرحلة الثانية، والمرحلة الثالثة والأخيرة التي تمّدد خلالها التنظيم

¹ عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل، ط 1 (بيروت: دار الساقي، 2015)، ص 35.

² هشام الهاشمي، عالم داعش: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ط 1 (لندن: دار الحكمة، 2015)، ص 36.

بشكل عشوائي علي الرقعة الجغرافية لإقليم الشرق الأوسط¹ منطلقاً من أسس فكرية قريبة إلى ما استند إليه تنظيم "القاعدة"، شأنه شأن الحركات والمجموعات التي شكلت تيار السلفية الجهادية²

وتستند المرجعية الفكرية للفرع العراقي فقهياً إلى كتاب " مسائل من فقه الجهاد" لأبي عبد الله المهاجر³، فهو دليل العمل الإرشادي لتنظيم الدولة الإسلامية، وله تسمية أخرى رائجة لدى الجهاديين هي: "فقه الدماء"، ويستند المهاجر في مرجعيته إلى الكتاب، والسنة، والتراث الفقهي السنّي التاريخي بمذاهبه الفقهية الأربعة: (الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي) عامة، إلا أنه يعتمد بصورة خاصة على المذهب الحنبلي، وخصوصاً اختيارات ابن تيمية، وابن القيم، والمدرسة السلفية الوهابية الحنبلية، وعملياً على أطروحات أبي بكر الناجي في كتابه "إدارة التوحش، أخطر مرحلة ستمر بها الأمة"، والمتمثلة بفكرة مركزية التنظيم⁴، إذ يؤسس لبناء عقيدة قتالية، وإستراتيجية علمية للطائفة الجهادية تقوم على أسس دينية إسلامية، وتستعير النموذج السلطاني الذي يستند إلى فقه الشوكة، والغلبة، والقوة، وإلى التراث الغربي الثوري الحداثي، ومنهج الحروب الكلاسيكية الحديثة، وتكتيكات حرب العصابات⁵.

يتمتع الإعلام بأهمية كبيرة داخل هيكلية تنظيم داعش، إذ وصف عبد الباري عطوان إعلام تنظيم الدولة بـ "الجيش الإلكتروني" المسيطر على وسائط التواصل الاجتماعي⁶، وهو من أكثر التنظيمات الجهادية اهتماماً بشبكة الإنترنت، والمسألة الإعلامية؛ فقد أدرك منذ فترة مبكرة من تأسيسه الأهمية الاستثنائية للوسائط الاتصالية في إيصال رسالته السياسية، ونشر أيديولوجيته السلفية الجهادية، المتمثلة بمجموعة من الأفكار والمعتقدات التي تعمل بوصفها مرشدة للسلوك، أو ضابطاً له⁷، وأصبح مفهوم "الجهاد الإلكتروني" أحد الأركان الرئيسية في فترة مبكرة منذ تأسيس جماعة "التوحيد والجهاد"، ثم "القاعدة في بلاد الرافدين".

¹ محمد إسماعيل، (2015)، «من القاعدة إلى داعش تحولات واسعة في مشهد العنف»، السياسة الدولية، المجلد 50، العدد 201 (2015).
<http://www.siyassa.org.eg/IssueContent/64.aspx>

² الشيمي، محمد عبدالعظيم، «الأسس الفكرية لتنظيم 'داعش'»، السياسة الدولية، المجلد 51، العدد 203 (2016)، في:
<http://www.siyassa.org.eg/IssueContent/73.aspx>

³ المرجع نفسه.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ حسن أبو هنية، محمد أبو رمان، تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنّية والصراع على الجهادية العالمية، ط 1 (عمان: دار الجيل العربي للنشر والتوزيع، 2015)، ص 178.

⁶ عطوان، مرجع سابق، ص 178.

⁷ أبو هنية، أبو رمان، مرجع سابق، ص 30.

اعتمدت سياسة داعش الإلكترونية على الدفع بمعلومات هائلة من حيث الإنتاج، والمحتوى؛ من أجل كسب التعاطف، والعمل على جذب شريحة كبيرة من المتعاطفين معهم من مختلف مناطق العالم، وحثهم على الجهاد، لقيام الدولة المزعومة، من خلال وجود التنظيم في الفضاء الإلكتروني، وهو ما عبّر عنه الباحث في قضايا الإرهاب "جي أم بيرجر"، الذي تعقب نحو 3 ملايين تغريدة لداعش على تويتر، فوجد أن من يحركها أكثر من 7500 حساب يديرها التنظيم، مستخدماً في ذلك هاشتاقات جهادية. وتشير صحيفة "سيريان تلغراف"، بحسب ما نشرته من تقارير إلى ملاحظة ناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، وحضور بارز لـ "تنظيم الدولة الإسلامية" داعش، وذلك من خلال نشر صور مزرحة بالدماء، ومرفقة بأعلامٍ سوداء، وبينت الصحيفة كان اعتلاء الـ"هاشتاغات" المتعلقة بالتنظيم المراتب الأولى على "تويتر" (سيريان تلغراف، 2014).

ثانياً: الإطار العام للدراسة

1. مجتمع الدراسة، نوع العينة وحدودها

يتمثل مجتمع الدراسة في الصفحات الرئيسية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على تويتر (مؤسسة الفرقان، مؤسسة الحياة)، وقد تم اختيار هاتين المؤسستين، لأهميتهما الإعلامية لدى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش". واعتمدت الدراسة أسلوب العينة القصدية، أو العمدية لكل الحملات الإعلامية - الدعائية على صفحات مؤسسة الفرقان ومؤسسة الحياة مجتمع الدراسة خلال الفترة من 2014/5/1 إلى 2015/10/31.

الجدول رقم (1): أسماء الحملات التي شملتها العينة

النسبة %	عدد مواد كل حملة	الحملة
22	99	الدينار الذهبي
6	25	إن ريك لبرصاد
5	24	على منهاج النبوة
4	19	ولو كره الكافرون
4	18	انفروا خفافاً وثقالاً
4	18	شفاء الصدور
4	18	وأتوا الزكاة
4	17	حتى تأتيهم البينة
4	16	لهيب الحرب

3	13	فبئس ما يشترون
3	13	قل للذين كفروا ستغلبون
3	13	يا قومنا أجيئوا داعي الله
3	12	أعيروني أسماعكم الرسالة (1)
2	11	رسالة إلى حكومة اليابان
2	11	كلمة خليفة المسلمين البغدادي
2	9	أعيروني أسماعكم الرسالة (2)
2	9	فيقتلون ويقتلون
2	8	قل موتوا بغيظكم
2	8	رسالة الى اهلنا في كردستان
2	8	رسالة الى حلفاء أمريكا
2	8	ماأصابك من حسنة فمن الله
2	8	نهاية سايكس بيكو
2	8	هذا وعد الله
2	7	رسالة أخرى لأمريكا وحلفائها
2	7	رسالة موقعة بالدماء إلى أمة الصليب
1	6	رسالة ثانية لأمريكا
1	5	ف استبقوا الخيرات
1	4	أعيروني أسماعكم الرسالة (5)
1	4	أعيروني أسماعكم الرسالة (6)
1	4	تربصوا إنا معكم متربصون
1	4	رسالة إلى أمريكا
1	4	زيارة إلى الموصل
1	3	أعيروني أسماعكم الرسالة (3)
1	3	أعيروني أسماعكم الرسالة (4)
1	3	رسالة إلى حكومة وشعب اليابان
0	2	رسالة ثانية إلى حكومة وشعب اليابان
0	2	ماذا تنتظرون ؟
100	451	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة

2. أداة الدراسة، ووحدة التحليل

تم استخدام تحليل المضمون أداة لجمع البيانات وتحليلها، وذلك لملاءمتها لطبيعة هذه الدراسة، بغرض جمع المعلومات والبيانات، والإجابة عن التساؤلات، والحصول على مؤشرات كمية حول اتجاه رسائل حملات تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" عبر موقع تويتر، حيث اعتمدت على وضع فئات محدده اشتملت على (الوسائط التي تحمل الرسائل في الحملة الإعلامية، وموضوعات الرسالة، والأطر المرجعية لمضمون الرسالة، والقوى الفاعلة في المحتوى، أو الخطاب، والجمهور المخاطب، والخصائص للجمهور المستهدف، وأنواع الاستمالات المستخدمة، والهدف الظاهر من الخطاب الدعائي للتنظيم، والمؤثرات المستخدمة في الخطاب الدعائي للتنظيم). وقد صُممت أداة الرصد للإجابة عن أسئلة الدراسة، وتم اعتماد برنامج التحليل الإحصائي (Spss) في معالجة البيانات للتعرف إلى معدل تغطية الحملات وصحتها، واستخدمت معادلة هولستي (Holsti) لتحليل معامل ثبات الأداة.

اعتمدت الدراسة على الوحدة الطبيعية للمواد في الحملات الإعلامية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، كما استخدمت وحدة الموضوع، ووحدة الزمن للتسجيلات الصوتية والفيديو القصير والفيلم الوثائقي، وتم تقسيم كل إصدار لأجزاء كل جزء مدته خمسة دقائق، وتم اعتبار كل إصدار مرئي أقل من 15 دقيقة فيديو قصيراً، وأكثر من 15 دقيقة فيلماً وثائقياً.

3. فئات التصنيف

- الوسائط التي تحملها الرسائل في الحملة الإعلامية (1-18): (فيديو، وتسجيل صوتي، وفيلم وثائقي، وصورة، ورسالة نصية (التغريدات غير المعادة)، وبوستر دعائي (تصاميم تشمل صور من الإصدارات المرئية والدعائية لكل حملة).
- موضوعات الرسالة، وشملت (1-10): (دعاية فكرية دينية، ودعاية فكرية سياسية، ودعاية فكرية دينية سياسية، وبيانات ورسائل عامة، والتشهير بالآخرين، والتحريض على العنف، والإهانة والتحقير، وإشادات بالعمل الجهادي، ويجمع بين أكثر من مضمون، والإعلان عن بدء الحملة).
- الأطر المرجعية لمضمون الرسالة، وشملت (1-6): (الدينية، والسياسية، ومعتقدات خاصة بالتنظيم، والطائفية، والمختلط (تجمع بين أكثر من إطار)، والدينية السياسية).

- القوى الفاعلة في المحتوى، أو الخطاب، وشملت (1-11): (أبي بكر البغدادي (ال خليفة)، وقادة التنظيم المعروفين لوسائل الإعلام، وقادة التحالف، وقادة دول الغرب، وضحايا العمليات، وقادة التنظيم والضحايا، ومختلط (ما يجمع بين أكثر من طرف)، ومتعاطفين مع التنظيم، ومسؤولين من المراكز الإعلامية، وغير ذلك، ومنتسبي التنظيم، وغير مُحدد (مواد لم تحمل أي اسم، ومعظمها مواد دينية).
- الجمهور المخاطب، وشمل (1-10): (العالمي، والعربي، والإسلامي السني، والإسلامي الشيعي، وقادة التحالف، والمسلمون من غير العرب، ومواطني دول التحالف، ومنتسبي التنظيم، وجنود تنظيم الدولة الإسلامية، والمختلط (مواد موجهة لأكثر من طرف).
- الخصائص للجمهور المستهدف، وشملت (1-6): (قادة الدول، والشباب، والأقلية الدينية، والأقلية الطائفية، مختلطة (خصائص متعددة)، والأطفال).
- أنواع الاستمالات المستخدمة، وشملت (1-8): (الدينية، والعقلية، والعاطفية، والترهيبية، والتحفيزية، والتحفيزية الدينية، والمختلطة (استخدمت أكثر من استمالة)، والترهيبية الدينية).
- الهدف الظاهر من الخطاب الدعائي للتنظيم، وشمل (1-9): (نشر أفكار ومعتقدات التنظيم، وتجنيب الشباب وجذبهم للانضمام لصفوف التنظيم، وزيادة عدد المتعاطفين مع التنظيم، وتقديم المعلومات، تحفيز المنتسبين للتنظيم وتشجيعهم، وغير ذلك، وتهديد دول التحالف، وتهديد الأقليات الدينية، والمختلط (يجمع بين أكثر من هدف).
- مرجعية عناوين الحملات الإعلامية الدعائية، وشملت (1-4): (المرجعية القرآنية، والمرجعية التاريخية، والمرجعية السياسية المعاصرة، والمرجعية العامة (ليست مرتبطة بأي مرجعية سواء قرآنية، أو سياسية، تاريخية).

4. صدق الدراسة، وثبات الدراسة

- الصدق الظاهري للاستمارة: تم التأكد من صدق استبانة الدراسة من خلال عرض استمارة التحليل على ثلاثة محكمين، من أساتذة الصحافة والإعلام ومناهج البحث.
- صدق الاتساق الداخلي لاستبانة الدراسة: بهدف التأكد من صدق الاتساق الداخلي لفئات التصنيف في الاستمارة التي تقيس موضوع الدراسة (تحليل محتوى الحملات الإعلامية لتنظيم

الدولة الإسلامية "داعش": تويتر نموذجًا)، وتم بعد الانتهاء من إجراءات التحكيم، تطبيقها على عينة من الحملات عينة الدراسة، وبناء عليه تم تعديل وحدة تحليل التسجيلات الصوتية، والفيديو القصير والفيلم الوثائقي إلى وحدة الزمن (لكل 5 دقائق).

يقصد بالثبات في تحليل المضمون أن يتوصل الباحثون إلى النتيجة ذاتها عند تطبيق فئات التحليل، ووحداته ذاتها على المضمون عينه، حيث يعبر الثبات عن نسبة الاتساق بين أكثر من باحث في تحليل المضمون لعينة من المواد الإعلامية باستخدام أداة التحليل عينها Wadsworth (1989) ، وبما أنه لا توجد معايير دقيقة لقياس ثبات تحليل المحتوى، لذا لابد من التحري والدقة في اختبار طريقة لرفع الثبات في هذا المجال بحيث تكون هذه الطريقة وثيقة الارتباط بأهداف الدراسة. ويمكن الحكم على ارتفاع ثبات تحليل المحتوى إذا كان معامل الثبات 85% ونتيجة لذلك ظهرت العديد من المعادلات الرياضية، التي يمكن استخدامها لحساب ثبات عملية التحليل. ومن أشهرها، معادلة هولستي (Holsti)، التي استخدمت في العديد من الدراسات.

اختارت الدراسة الفئات، ورمزتها بترميزها، مستعينة بأحد الزملاء لحساب ثبات التحليل من خلال تحليل فئات الدراسة، ووحداتها بعد توضيحها، وتعريفها له وبالهدف من الدراسة، حيث شرحت الباحثة أداة الرصد والفئات الخاصة بها، وتم تزويده بنسخة منها. وقد بلغت عدد حالات الترميز: (131) حالة، وتم حساب معامل تقدير الثبات باستخدام معادلة هولستي (Holsti) التي تنص على:

$$R = 2M / N1 + N2$$

حيث أن (R) تعني معامل هولستي (معامل ثبات التحليل).

(M) تعني عدد حالات الترميز المتفق عليها في المرحلة الأولى والثانية

(N1) تعني عدد حالات الترميز في المرحلة الأولى (الباحثة).

(N2) تعني عدد حالات الترميز في المرحلة الثانية .

ووفقا لهذه المعادلة جاءت قيمة معامل تقدير الثبات نحو 95% ويعد هذا المعامل مرتفعا، وبناء على ما توصلت إليه (Kaid & Wadsworth (1989)، فإنه يمكن الاعتماد على هذه النسبة في تحليل المضمون، والفئات المستخدمة في هذه الدراسة، كما أن هذه النسبة تؤكد أيضا صلاحية أداة تحليل المضمون هذه للتطبيق.

5. الدراسات السابقة

تناولت دراسة للباحث Jytte Klausen (2016)، بعنوان "تغريدات الجهاديين: الوسائل الإعلامية والاجتماعية فيما يتعلق بالمقاتلين الأجانب في سوريا"، ما يظهر على أنه تيار نشر ذاتي عفوي باستخدام وسائل الإعلام الاجتماعي المسيطر على الاتصالات من قبل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وتمثلت عينة الدراسة بجمع معلومات من 59 موقعًا من المواقع الخاصة بمقاتلي التنظيم على تويتر، والمعروف أنهم موجودون في سوريا، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن 59 موقعًا أنتجت 154.119 تغريدة أي بمتوسط 2.612 تغريدة، وكان لديهم 892 متابعًا وقاموا بمتابعة 184 حسابًا، وفي المتوسط كان كل حساب سجل ما يقارب 85 صورة و91 فيديو.

فيما تخصصت دراسة للباحث Kyle J. Greene (2015)، بعنوان "اتجاهات الإعلام الإرهابي والدعاية"، بتناول أهداف استخدام الإرهاب للوسائل الإعلامية في الماضي، ودراسة استراتيجيات استخدام وسائل الإعلام، والتعمق في تحليل منشورات على شبكة الإنترنت، وأهمها تقارير الدولة الإسلامية ومجلة دابق، وتحليل مقاطع الفيديو التي تم نشرها، والتركيز على إعدام الطيار الأردني معاذ الكساسبة من خلال جمع المادة وتحليلها. وتمثلت مشكلة الدراسة في طرح موضوع ازدهار تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتنظيم القاعدة أنموذجًا في وسائل الإعلام والدعاية الإرهابية من خلال تحليل مقاطع الفيديو التي ينشرها التنظيم، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الدولة الإسلامية، وتنظيم القاعدة هما المثال الأنسب للتنظيمات الإرهابية التي تستخدم وسائل الإعلام والدعاية في خطابها على شبكة الإنترنت.

أوضحت دراسة القاسمي، (2015) القيادي الجهادي السابق، بعنوان "الأذرع الإعلامية السبع في وزارة إعلام داعش: أهدافها وكيفية المقاومة"، والتي نشرتها قناة العربية عام 2015، أن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، يملك سبعة أذرع إعلامية يبيت من خلالها العنف، والإرهاب حول العالم، وهي "أجناد، الفرقان، الاعتصام، الحياة، مكاتب الولايات، إذاعة البيان، مجلة وموقع دابق، و90 ألف صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة فيسبوك وتويتر". وكشفت الدراسة أن الأهداف الأساسية لهذه القنوات، هي التسويق لأفكار التنظيم في مختلف دول العالم، بحيث يمكن تجنيد أكبر عدد من المواطنين، وتأكيد مفهوم الخلافة، وغزو أمريكا وأوروبا خلال الفترة المقبلة.

كذلك بحثت دراسة للباحثة مها عبد المجيد صلاح (2014) بعنوان استراتيجيات الاتصال في مواقع الجماعات الإرهابية على شبكة الإنترنت إشكالية توظيف المنظمات الإرهابية للمزايا، والإمكانات التي يوفرها تطور تكنولوجيا الاتصال في دعم الأنشطة الإرهابية، ونشر ثقافة العنف والإرهاب، إذ سعت الدراسة للتعرف إلى استراتيجيات الاتصال التي تستخدمها الجماعات الإرهابية في مواقعها الإلكترونية، بما يشمل: الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وبنية الاتصال التي تعتمد عليها، وخرائط الاهتمام في المضمون المطروح، والاستمالات الإقناعية المستخدمة، والجمهور المستهدف بالخطاب الإعلامي. واعتمدت منهجية البحث على التحليل الكيفي للمضمون، ومدخل التحليل الشبكي، وكشفت نتائج الدراسة عن أن البنية الاتصالية التي تعتمد عليها الجماعات الإرهابية تستفيد من الإنترنت في تحولها إلى النمط اللامركزي في تبادل المعلومات، والاعتماد على شبكة اتصال مفتوحة، ومعقدة التركيب، ما يرفع من درجة تعقيد العمليات الإرهابية وتخطيطها.

فيما بحثت دراسة صادرة عن مؤسسة أبحاث الدفاع النرويجية للباحث Hanna Rogan (2007)، بعنوان "Al-Qaeda's Online media strategies: From Abu Reuterto Irhabi" في الإستراتيجية الإعلامية للحركات الجهادية، وتحديدًا تنظيم القاعدة على شبكة الإنترنت، وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات حول استخدام وسائل الإعلام التي تقدمها، ومنها أن شبكة الإنترنت، تسمح للجهاديين بممارسة السيطرة على وسائل الإعلام الجماهيرية، واستخدامها لتحقيق وظائف أوسع من وسائل الإعلام التقليدية. كما خلصت إلى أن أهمية الحملات الجهادية الإعلامية على الإنترنت تكمن إلى حد كبير، في قدرة المجموعات الإعلامية على القيام بدور السلطات من خلال وضع جدول أعمال للوصول إلى المجموعات الجديدة، خاصة في الغرب، وأن الحملات الإعلامية الجهادية على الإنترنت في تزايد، وفي كثير من الأحيان تقود إلى جبهات جديدة، ما يشير إلى إدراك الجماعات الجهادية لأهمية الإنترنت كوسيلة هادفة للاتصال الاستراتيجي.

من خلال ما ورد تناولت الدراسات السابقة جوانب متعددة تخص إعلام تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وأساليبه ومنها، الأذرع الإعلامية السبع في وزارة إعلام داعش أهدافها وكيفية المقاومة، وحجم إنفاق التنظيم على قنواته، التي تدعم التنظيم في توريد ما تملكه من أجهزة إعلامية حديثة جدًا، وأسماء الدول التي تضم مؤيدين لتنظيم "داعش" يغردون عبر "تويتر" دعماً له في عام 2015، وعدد حسابات التنظيم على موقع تويتر للتواصل الاجتماعي، والتي يناصر أصحابها تنظيم "داعش". فيما تحدثت

دراسات أخرى عن إستراتيجية تنظم الدولة الإسلامية في حرب الإنترنت، والقدرة الهائلة في السيطرة على تطوير سيطرته على مواقع التواصل الاجتماعي، وحجم تحريض حسابات التنظيمات التي تحمل فكراً متطرفاً في موقعي التواصل الاجتماعي "تويتر" و"فيسبوك"، وحجم تأثيرها على الشباب، واعتماد التنظيمات الإرهابية والجماعات التكفيرية على أناشيد العنف التي أصبحت جزءاً أساساً في نشر أفكارها، وتجنييد مقاتلين جدد، حيث حولوا النشيد إلى أداة فعالة في صراعهم الممتد.

جميع الدراسات السابقة حديثة العهد بين 2006-2007، وأواخر عام 2014، وبداية عام 2016، واتسم أغلبها بالطابع الكمي والإحصائي، في حين ركز البعض الآخر على المضمون، فإن دراستي تضيف إلى ما سبق: دراسة مضمون خطاب تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" من خلال مفهوم الحملات الإعلامية وتحليل مضمون الخطاب، وتركز على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" من زوايا متعددة لم يتم التطرق لها سابقاً، حيث أهملت الدراسات الموجودة حتى الآن، تحليل مضمون الحملات الإعلامية - الدعائية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، لأن كل حملة إعلامية - دعائية تشتمل على مواد إعلامية، أو إصدارات مرئية، أو تسجيلات صوتية، أو فيلم وثائقي، وفيديو قصير وصور، وقد تجمع بين أكثر من وسيط، في محاولة لتحقيق أهداف يسعى لها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، من خلال تحليل مضمون إصدارات حملات التنظيم الإعلامية-الدعائية على تويتر، وتعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي اهتمت بهذا المجال.

ثالثاً: الإطار النظري للدراسة

1. نظرية التأطير الإعلامي

تعد هذه النظرية واحدة من "الروافد الحديثة في دراسات الاتصال، إذ تسمح للباحث بقياس المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام، وتقدم هذه النظرية تفسيراً منتظماً لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار، والاتجاهات حيال القضايا البارزة، وعلاقة ذلك باستجابات الجمهور المعرفية، والوجدانية لتلك القضايا"¹. وتقوم هذه النظرية على أساس أن أحداث وسائل الإعلام ومضامينها لا يكون لها مغزى في حد ذاتها؛ إلا إذا وضعت في تنظيم، وسياق وأطر إعلامية محددة، وهذه الأطر تنظم الألفاظ والنصوص، والمعاني، وتستخدم الخبرات، والقيم الاجتماعية السائدة،

¹ حسن مكاي، ليلي السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط 1 (د.م: الدار المصرية اللبنانية، 1998).

ويوفر تأطير الرسائل الإعلامية القدرة على قياس محتوى هذه الرسائل، ويفسر دورها في التأثير على الآراء، والاتجاهات المتعددة. أي أن هذه النظرية ما هي إلا بناء محدد للتوقعات التي تستخدمها وسائل الإعلام، لتجعل الناس أكثر إدراكا للمواقف الاجتماعية في وقت ما.

إن تأثير الأطر لا يتحقق من خلال إبراز بعض الجوانب في الأحداث أو الوقائع فقط، ولكن أيضا من خلال الحذف، أو الإغفال لجوانب أخرى، أو تقديم توصيات خاصة من جانب القائم بالاتصال¹، فهي إذن عملية هادفة من القائم بالاتصال عندما يعيد تنظيم الرسالة حتى تصب في خانة إدراكات الناس، ومؤثراتهم الإقناعية.

ولا يتم تأثير الأطر الإعلامية على الرسالة عبر تشكيل الإطار بشكل متعمد فقط، بل يتحقق بالحذف والتجاهل والإغفال المقصود، وربما غير المقصود من القائم بالاتصال أي أن عملية التأطير تؤثر في: القائم بالاتصال، ونص الرسالة، وجماهير المتلقين، والإطار الثقافي والاجتماعي.² وقد قدم العلماء عدة أنواع للأطر الإعلامية المرتبطة غالبا بتغطية وسائل الإعلام للأخبار من ذلك³:

- الإطار المحدد بقضية: حيث يتم التركيز على قضية، أو حدث جوانبه واضحة عند الجمهور، لأنه حدث مرتبط بوقائع ملموسة عندئذ يركز الإطار على المدخل الشخصي، أو تقديم عناصر الحدث وتداعياته.
- الإطار العام: يرى الأحداث في سياق عام مجرد، ويقدم تفسيرات عامة للوقائع، ويربطها بالمعايير الثقافية والسياسية، وقد تكون ثقيلة على نفسية المتلقي من الناحية المهنية، إلا أنها مهمة لفهم المشكلات، وتقديم الحلول، والإقناع على المدى البعيد.
- إطار الإستراتيجية: يرى الأحداث في سياقها الاستراتيجي المؤثر على أمن الدولة القومي، ويتلاءم هذا الإطار مع الأحداث السياسية، والعسكرية ويركز على قيم مثل: مبدأ الفوز والخسارة، والتقدم والتأخر، والنهضة أو الانهيار، لغة الحروب والصراعات، والتنافس الوطني والدولي، مبدأ النفوذ والقوة، ومصادره وأشخاصه، ومظاهره، وتقديم الإنجازات الضخمة أو الإخفاقات، والانتقادات الكبرى.

¹ محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط 3 (القاهرة: عالم الكتب، 2010).

² Entman R.M, «Framing: Toward Clarification of Fractured Paradigm», *Journal of Communication*, Vol. 43, No.4 (1993), p.51.

³ Ibid.

يقصد بآليات الإطار الموقع الذي تحتله القصة الخبرية في الصحيفة، وكذلك وجود رموز، أو إشارات تشير إلى أهمية القصة الخبرية، واستخدام العناصر الشكلية المرافقة مثل: الصور، والرسوم البيانية، العناوين الفرعية، و حجم الخبر، أي احتوى التعريف السابق على آليات للتأطير، وهي: موقع الخبر، أو القصة الخبرية، الرموز، والإشارات، الصور، والرسوم البيانية، العناوين الفرعية.¹

ووفقاً لأيتمان فإنَّ أطر وسائل الإعلام غالباً ما تتضمن: "الكلمات الرئيسية، والمجاز، أو الاستعارة (الأحكام)، والمفاهيم، والرموز، والصور البصرية (المرئية)"، وأشار أيتمان (1993) إلى الانتقاء، والبروز كأدواتٍ للتأطير، إذ إنَّ التأطير يتضمن بالضرورة الاختيار والإبراز، وذلك لتعزيز مشكلةٍ معينة، أو تفسيرٍ متفق عليه، أو تقييمٍ أخلاقي، أو معالجةٍ للموضوع، وفي السياق نفسه فإنَّ استبعاد و معلوماتٍ واستثناءها، أو جوانب معينة من الموضوع يُعد من أدوات الإطار.²

2. نظرية الاستثارة (التحريض)

يعد "ليونارد بيروويتز" أول من أشار إلى هذه النظرية، التي تقوم على فكرة أن العنف المقدم في وسائل الإعلام، يعد حافزاً، أو مثيراً عدوانياً، أو محرّضاً يزيد من الإثارة السيكلولوجية للفرد، وبناءً على ذلك يزيد احتمالات قيام الفرد بسلوك عدواني، فالاستثارة ليست نفسية، أو عاطفية فحسب، ولكنها أيضاً تولد لديه شعوراً بإمكانية الاستجابة العدوانية لما يشاهده³. وأطلق "بيروويتز" على ذلك نظرية التحريض، بمعنى أن التعرض للعنف في وسائل الإعلام، يحرض المتلقي على السلوك العدواني⁴، ويزيد درجة تأثر الفرد بالعنف الموجود في الرسائل الإعلامية في حالة شعور الفرد بالإحباط، وعندما يكون العنف المقدم مبرر، وهناك تشابه بين ما يقدم وظروف الفرد.

وهناك عامل آخر يمكن أن يؤثر على طبيعة الاستجابة للعنف المذاع في التلفزيون، أو غيره من وسائل الإعلام، وهو مدى التشابه بين ما يقدمه التلفزيون من صور عنف، وبين الظروف المثيرة للغضب، والعنف، التي يحاول المشاهد أن يتغلب عليها وقت التعرض.⁵

من خلال ذلك تسعى هذه الدراسة للتعرف إلى الآليات التي استخدمها تنظيم الدولة الإسلامية

¹ Entman R.M, «Framing US Coverage of International News: Contrasts in Narratives of the KAL and Iran Air Incidents.» **Journal of Communication**, Vol. 41, No.4, (1991), p.6.

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

⁵ حسن حمدي، مقدمة في دراسة وسائل وأساليب الاتصال، ط 1 (القاهرة، دار الفكر العربي، 1987).

"داعش" في تأطير خطابه الإعلامي الدعائي بواسطة تحليل مضمون مواد حملاته الإعلامية الدعائية على تويتر، واستخدام العناصر الشكلية المرافقة مثل: الصور والرسوم البيانية، والرموز، والإشارات، والأفلام البصرية (المرئية)، والتسجيلات الصوتية، وعناوين الحملات، والقوالب الصحفية الأخرى، ومعرفة الأهداف الظاهرة من خطاب التنظيم على موقع تويتر.

رابعاً: نتائج الدراسة

تناولت هذه الدراسة تحليل مضامين الحملات الإعلامية - الدعائية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وشملت الدراسة الحملات التي ظهرت على تويتر ونظمتها مؤسستان من مؤسسات التنظيم وهما الحياة والفرقان، حيث شملت عينة التحليل 37 حملة إعلامية دعائية تم حفظ وتوثيق رسائلها، وشملت هذه الحملات 451 مادة إعلامية ظهرت على تويتر. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التفصيلية، ما يساعد على التعرف إلى رسائل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتوجهاته، وبالتالي معالجة مشكلة الدراسة والتصدي لأهم محاورها في ما يلي:

1. خصائص الحملات من ناحيتي الشكل والوسيلة

تبين النتائج حسب الجدول رقم (2) توزيع الوسائط التي تحمل الرسائل في الحملات الإعلامية التي أصدرتها المؤسستان عينة البحث، إذ حصلت الرسائل النصية (التغريدات غير المعادة) في مؤسسة الفرقان على حضور بنسبة 51% ثم حصل التسجيل الصوتي على 15% والفيلم الوثائقي على 12% بينما حصل البوستر على 11% والفيديو القصير على نسبة 6% والصور 5% أما في مؤسسة الحياة فقد حصلت الرسائل النصية (التغريدات غير المعادة) على 41% وهي الأعلى، ثم الصور حصلت على 22% والفيلم الوثائقي حصل على 18% أما البوستر فقد حصل على 12% وجاء الفيديو القصير الأقل حضوراً في الحملات حيث حصل على 8% من حجم الحملات التي تصدرها المؤسسة، ولم تصدر هذه المؤسسة تسجيلاً صوتياً.

الجدول رقم (2) المضامين حسب الوسيلة مع الوسائط

المجموع	الوسيلة				الوسائط
	مؤسسة الحياة		مؤسسة الفرقان		
%	العدد	%	العدد	%	العدد
48	215	41	62	51	153
رسالة نصية					

14	62	18	27	12	35	فيلم وثائقي
11	50	22	34	5	16	صورة
11	51	12	18	11	33	بوستر دعائي
10	44	0	0	15	44	تسجيل صوتي
6	29	8	12	6	17	فيديو قصير
100	451	100	153	100	298	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة.

2. موضوعات الحملات الإعلامية - الدعائية

تبيّن النتائج في الجدول رقم (3) موضوعات الرسالة لكل مؤسسة عينة البحث، حيث حصلت الدعاية الفكرية السياسية في مواد الحملات الإعلامية وعددها 298 مادة لمؤسسة الفرقان على 41% بينما حصلت الدعاية الفكرية الدينية السياسية على 24% والإشادات بالعمل الجهادي 12% والدعاية الفكرية السياسية 16% والبيانات والرسائل العامة 11% والإعلان عن بدء الحملة 10% والتحريض على العنف 8% والإهانة والتحقير 8% وما يجمع بين أكثر من مضمون 5% والدعاية الفكرية الدينية على نسبة 3% والتشهير بالآخرين 1% أما مؤسسة الحياة فحصلت البيانات والرسائل العامة في مواد الحملات الإعلامية وعددها 153 على 24% وهي الأكثر حضوراً في الحملات، بينما حصلت الدعاية الفكرية الدينية السياسية على 9% وما يجمع بين أكثر من مضمون 8% والإشادات بالعمل الجهادي 7% والإعلان عن بدء الحملة 5% أما التحريض على العنف فحصلت على نسبة 3% والدعاية الفكرية الدينية مادة حصلت على نسبة 2% ولم تعرض أي مواد لها علاقة بالتشهير بالآخرين والإهانة والتحقير.

الجدول رقم (3): الموضوعات حسب الوسيلة

المجموع		الوسيلة				الموضوعات
		مؤسسة الحياة		مؤسسة الفرقان		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
25	112	41	63	16	49	دعاية فكرية سياسية
19	86	9	14	24	72	دعاية فكرية (دينية سياسية)
16	70	24	36	11	34	بيانات ورسائل عامة
11	48	7	11	12	37	إشادات بالعمل الجهادي
8	38	5	8	10	30	الإعلان عن بدء الحملة

6	28	3	5	8	23	التحريض على العنف
6	25	0	0	8	25	الاهانة والتحقير
6	28	8	13	5	15	يجمع بين أكثر من مضمون
3	13	2	3	3	10	دعاية فكرية دينية
1	3	0	0	1	3	التشهير بالآخرين
100	451	100	153	100	298	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة.

3. القوى الفاعلة في الخطاب الإعلامي - الدعائي

تبين النتائج في الجدول (4) القوى الفاعلة في المحتوى، أو الخطاب في مواد الحملات للمؤسستين عينة البحث، ففي مؤسسة الفرقان حصل المتعاطفون مع التنظيم 41% من مواد الحملات الإعلامية وعددها 298 مادة، ومسؤولون من المراكز الإعلامية 18% وقادة التنظيم المعروفون لوسائل الإعلام 17% ومنتسبو التنظيم 7% وقادة التنظيم والضحايا معا 5% أما أبو بكر البغدادي (الخليفة) حصل على نسبة 4% وضحايا العمليات حصلت على نسبة 4% والقوى الفاعلة المختلطة 4% ولم تعرض مواد لها علاقة بقيادة التحالف. أما مواد مؤسسة الحياة وعددها 153 مادة، حصل قادة التنظيم المعروفون لوسائل الإعلام على نسبة 54% والمتعاطفون مع التنظيم 24% ومسؤولون من المراكز الإعلامية 10% وقادة التنظيم والضحايا معا 5% وقادة التحالف 4% والقوى الفاعلة المختلطة حصلت على 2% وغير ذلك 1% ولم يحصل أبو بكر البغدادي (الخليفة) على أي مادة، ولم تعرض مواد لها علاقة بضحايا العمليات أو مواد لها علاقة بمنتسبي التنظيم .

الجدول رقم (4): المضامين حسب القوى الفاعلة في كل وسيلة

المجموع		الوسيلة				القوى الفاعلة
		مؤسسة الحياة		مؤسسة الفرقان		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
35	160	24	37	41	123	متعاطفون مع التنظيم
29	133	54	83	17	50	قادة التنظيم المعروفون لوسائل الإعلام
15	69	10	15	18	54	مسؤولون من المراكز الإعلامية
5	22	5	8	5	14	قادة التنظيم والضحايا
4	20	0	0	7	20	منتسبو التنظيم
4	16	2	3	4	13	مختلط
3	12	0	0	4	12	أبو بكر البغدادي (الخليفة)

3	12	0	0	4	12	ضحايا العمليات
1	6	4	6	0	0	قادة التحالف
0	1	1	1	0	0	غير ذلك
100	451	100	153	100	298	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة.

4. الجمهور المستهدف

تبين النتائج في الجدول (5) هوية الجمهور المخاطب في مواد الحملات الإعلامية للمؤسستين عينة البحث، حيث حصل الجمهور العالمي في مواد مؤسسة الفرقان وعددها 298 مادة، على نسبة 46% والإسلامي السني 14% والعربي 13% وقادة التحالف 11% والإسلامي الشيعي 7% وحصل مواطنو دول التحالف على نسبة 7% فيما حصل منتسبو التنظيم 2% ولم يحصل المسلمون غير العرب على أي مادة. أما مواد الحملات الإعلامية لمؤسسة الحياة، وعددها 153 مادة، فحصل قادة التحالف على 44% والجمهور العالمي على نسبة 36% والعربي 10% أما والمسلمون غير العرب 3% والإسلامي السني 2% ومواطنو دول التحالف 1% ولم ترد أي مادة عن الإسلامي الشيعي أو منتسبي التنظيم.

الجدول رقم (5): المضامين حسب هوية الجمهور المستهدف

المجموع		الوسيلة				الجمهور
		مؤسسة الحياة		مؤسسة الفرقان		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
44	198	39	60	46	138	عالمي
22	100	44	67	11	33	قادة التحالف
12	55	10	16	13	39	عربي
10	44	2	3	14	41	إسلامي سني
5	21	0	0	7	21	إسلامي شيعي
5	22	1	2	7	20	مواطنو دول التحالف
1	5	3	5	0	0	المسلمون من غير العرب
1	6	0	0	2	6	منتسبو التنظيم
100	451	100	153	100	298	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة.

تبين النتائج في الجدول رقم (6) خصائص الجمهور المستهدف في مواد الحملات الإعلامية لكل مؤسسة من المؤسسات عينه البحث، حيث حصلت الخصائص المختلطة 52% من مواد مؤسسة الفرقان وعددها 298 مادة، وحصل قادة الدول على نسبة 25% و الشباب على 8% والأقلية الطائفية 8% والأقلية الدينية 6% ولم يحصل الأطفال على أي مادة، بينما حصل قادة الدول ضمن مواد مؤسسة الحياة وعددها 153 مادة على 67% والخصائص المختلطة 18% والأقلية الدينية 7% والأقلية الطائفية 5% والأطفال 3%، والشباب على 1 بالمائة.

الجدول رقم (6): المضامين حسب الجمهور المستهدف

المجموع		الوسيلة				الخصائص
		مؤسسة الحياة		مؤسسة الفرقان		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
40	182	18	27	52	155	مختلط
39	178	67	103	25	75	قادة الدول
7	32	5	8	8	24	الأقلية الطائفية
6	26	1	1	8	25	الشباب
6	29	7	10	6	19	الأقلية الدينية
1	4	3	4	0	0	الأطفال
100	451	100	153	100	298	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة.

5. الاستمالات الدعائية

تبيّن النتائج في الجدول رقم (7) الاستمالات المستخدمة في مواد الحملات الإعلامية لكل مؤسسة من المؤسسات عينه البحث، حيث حصلت الترهيبية الدينية 38% من مواد مؤسسة الفرقان وعددها 298 مادة، والترهيبية 33% والدينية على نسبة 9% والتحفيزية 7% والتحفيزية الدينية 5% والاستمالات المختلطة 5% والعاطفية 2% والعقلية 1% أما مواد مؤسسة الحياة، وعددها 153 مادة فحصلت الترهيبية 57% والدينية على نسبة 14% والاستمالات المختلطة 14% والترهيبية الدينية 8% والتحفيزية 5% والعقلية 1% ولم تحصل الاستمالات العاطفية أو التحفيزية الدينية على أي نسبة.

الجدول رقم (7): المضامين أنواع الاستمالات المستخدمة

المجموع		الوسيلة				الاستمالات
		مؤسسة الحياة		مؤسسة الفرقان		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
41	185	57	87	33	98	ترهيبية
28	125	8	13	38	112	ترهيبية دينية
11	49	14	22	9	27	دينية
8	36	14	22	5	14	مختلطة
6	29	5	8	7	21	تحفيزية
4	16	0	0	5	16	تحفيزية دينية
1	5	1	1	1	4	عقلية
1	6	0	0	2	6	عاطفية
100	451	100	153	100	298	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة.

6. أهداف الخطاب الدعائي

تبين النتائج في الجدول (8) الهدف الظاهر من الخطاب الدعائي للتنظيم في مواد الحملات الإعلامية لكل مؤسسة من المؤسسات عينة البحث، حيث حصل تهديد دول التحالف 45% ضمن مواد مؤسسة الفرقان وعددها 298 مادة، وتحفيز المنتسبين للتنظيم وتشجيعهم 23% وزيادة عدد المتعاطفين مع التنظيم 12% نشر أفكار التنظيم ومعتقداته على نسبة 7% أما تقديم المعلومات 5% وتهديد الأقليات الدينية 4% وتجنيب الشباب وجذبهم للانضمام لصفوف التنظيم على 3% وغير ذلك 1% بينما حصل تهديد دول التحالف 61% ضمن مواد مؤسسة الحياة وعددها 153 مادة، تقديم المعلومات 20% وتجنيب الشباب وجذبهم للانضمام لصفوف التنظيم على 8% وغير ذلك 7% أما تحفيز المنتسبين للتنظيم وتشجيعهم 4% نشر أفكار التنظيم ومعتقداته على 1% ولم يحصل زيادة عدد المتعاطفين مع التنظيم وتهديد الأقليات الدينية على أي نسبة.

الجدول رقم (8): المضامين حسب الهدف الظاهر في كل وسيلة

المجموع		الوسيلة				الهدف
		مؤسسة الحياة		مؤسسة الفرقان		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
50	226	61	93	45	133	تهديد دول التحالف
17	75	4	6	23	69	تحفيز المنتسبين للتنظيم وتشجيعهم
10	46	20	30	5	16	تقديم المعلومات
8	35	0	0	12	35	زيادة عدد المتعاطفين مع التنظيم
5	22	1	1	7	21	نشر أفكار التنظيم ومعتقداته
5	23	8	13	3	10	تجنيد الشباب وجذبهم للانضمام لصفوف التنظيم
3	12	7	10	1	2	غير ذلك
3	12	0	0	4	12	تهديد الأقليات الدينية
100	451	100	153	100	298	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة.

7. الأطر المرجعية للخطاب الدعائي للتنظيم

يوضح الجدول رقم (9) الأطر المرجعية لمضمون الرسالة لجميع مواد الحملات في كل مؤسسة من المؤسستين عينة البحث، حيث حصلت المرجعية السياسية على نسبة 37% في مواد مؤسسة الفرقان وعددها 298 مادة، وحصلت المرجعية الدينية على نسبة 28% والمعتقدات الخاصة بالتنظيم 14% والأطر المختلطة 9% والدينية السياسية 9% بينما حصلت الطائفية على نسبة 2% في حين حصلت المعتقدات الخاصة بالتنظيم على 37% ضمن مواد مؤسسة الحياة وعددها 153 مادة، والدينية السياسية 29% والدينية على نسبة 16% والسياسية 9% والأطر المختلطة 7% بينما حصلت الطائفية على 3 بالمائة.

الجدول رقم (9): المضامين حسب الأطر المرجعية

المجموع		الوسيلة				الأطر
		مؤسسة الحياة		مؤسسة الفرقان		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
27	123	9	14	37	109	سياسية
24	108	16	24	28	84	دينية

22	98	37	56	14	42	معتقدات خاصة بالتنظيم
16	72	29	44	9	28	دينية سياسية
8	38	7	10	9	28	مختلطة
3	12	3	5	2	7	طائفية
100	451	100	153	100	298	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة.

8. مرجعية عناوين الحملات

تبين النتائج في الجدول (10) مرجعية عناوين الحملات الإعلامية - الدعائية في مؤسسة الفرقان ومؤسسة الحياة وأعداد مجلة دابق عينة الدراسة، حيث حصلت المرجعية القرآنية على نسبة 43% وحصلت المرجعية التاريخية السياسية على 2%، أما المرجعية السياسية المعاصرة حصلت على 25% وحصلت المرجعية العامة غير المرتبطة بمرجعيات أخرى سواء (السياسية أو القرآنية أو التاريخية) على 30 بالمائة.

الجدول رقم (10): مرجعية عناوين الحملات لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"

المرجعية	العدد	%
المرجعية قرآنية	17	43
المرجعية التاريخية السياسية	1	2
المرجعية السياسية المعاصرة	10	25
المرجعية العامة	12	30
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الباحثة.

خاتمة

اشتملت حملات تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" خلال الفترة 1 جوان 2014 إلى 31 أكتوبر 2015 على 40 حملة إعلامية - دعائية نفذتها مؤسستان، هما مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ومؤسسة الحياة للإنتاج الإعلامي، وبلغ عدد المواد التي خضعت للتحليل 451 مادة، وخلصت النتائج إلى الآتي:

- يوجد إستراتيجية إعلامية - دعائية للتنظيم، أهم ملامحها أنها ذات مرجعية سياسة بالدرجة الأولى ثم دينية، وأهداف واحدة على الرغم من تعدد المؤسسات الإعلامية، ولاحظت الدراسة وجود تقارب

في المضامين، والأساليب الإعلامية - الدعائية بين مؤسستي الفرقان، والحياة كذلك من حيث الأطر والموضوعات، والاستمالات المستخدمة، والأهداف الظاهرة.

- تفوقت مؤسسة الفرقان على مؤسسة الحياة في عدد الحملات الإعلامية - الدعائية رغم أن مجلة دابق جزء من حملات مؤسسة الحياة، وتصدرت الرسائل النصية (التغريدات غير المعادة) الحملات الإعلامية في مؤسسة الحياة والفرقان. وترتبط الحملات الإعلامية - الدعائية بالأحداث السياسية وبالخطط الإستراتيجية للتنظيم؛ حيث لا يوجد تسلسل زمني معتمد في سياسة التنظيم الإعلامية لإصدار الحملات الإعلامية - الدعائية، إذ ترتبط الحملات بالأحداث الجارية، وبالتحديد الأحداث التي يقدم عليها التنظيم أي الأفعال أكثر من ردود الأفعال. كذلك ميّز التنظيم في حملاته الإعلامية - الدعائية بين أنواع الجمهور المستهدف، وهويته حيث خاطبت حملاته أربعة مستويات من الجمهور، أكثرها الجمهور العالمي العام، كما خاطبت بعض الحملات الجمهور في المناطق الخاضعة لسيطرته، وبعض الرسائل كانت موجهة لجمهور الدول العربية والإسلامية، وأخرى موجهة لدول التحالف وتحديداً الغربية .

- يعتمد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على المرجعية القرآنية لعناوين الحملات الإعلامية - الدعائية بالدرجة الأولى وتحديداً الآيات، والتعبيرات القرآنية ذات الجاذبية العالية. بينما جاءت مضامين الرسائل الدعائية تركز في الدرجة الأولى على الدعاية الفكرية السياسية ثم الدعاية الفكرية الدينية. كما هو الحال في الأطر المرجعية للخطاب الدعائي التي اعتمدت على الأطر المرجعية السياسية أولاً إلى جانب الأطر الدينية ثانياً. ويهدف التنظيم من رسائله في الحملات الإعلامية - الدعائية بالدرجة الأولى إلى تهديد دول التحالف باعتباره في حالة حرب، ثم تحفيز المنتسبين للتنظيم والمتعاطفين معه ونشر أفكاره ومعتقداته.

- تصدّر المتعاطفون مع التنظيم وقادة التنظيم المعروفين لوسائل الإعلام القوى الفاعلة في الحملات الإعلامية-الدعائية، كما لاحظت الدراسة اهتمام التنظيم باستخدام الضحايا، أو المستهدفين بالعنف والإرهاب وإبراز رسائلهم باعتبارهم قوى فاعلة في الحملات الدعائية. واعتمدت حملات التنظيم على استخدام الاستمالات الترهيبية، ثم الترهيبية الدينية في رسائلها، والاستمالات تعد الأسلوب الإقناعي، أو الأسلوب الذي يهدف إلى إحداث التأثير في متلقي الرسالة الدعائية؛ ولاحظت الدراسة أن مجموع الاستمالات الدينية المباشرة والاستمالات الدينية الترهيبية بقي أقل من

الاستمالات الترهيبية البعيدة عن الدين، فيما جاءت الاستمالات العقلية والعاطفية الأقل استخداماً في الحملات .

- جميع التسجيلات الصوتية الصادرة عن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" للمتحدث باسم تنظيم الدولة "داعش" أبو محمد العدناني، الملقب "بمنجنيق الدولة الإسلامية"، نظراً لكونه متحدثاً وسليط اللسان، ويمتلك كل مواصفات الناطق الإعلامي، وهو مختف من آخر خطاب له بتاريخ 14 أكتوبر 2015. وجميع التسجيلات الصوتية بدأت بـ "الحمد لله القويّ المتين والصلاة والسلام على من بُعث بالسيف رحمة للعالمين"؛ لتأكيد أهمية السيف والقوة جزءاً يعتمده تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في خطابه.

- استخدم تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" أسلوب التكرار، وإعادة نشر الإصدارات والتسجيلات في الفترة الممتدة من 28 نوفمبر 2014 إلى 19 يناير 2015 وهي الفترة التي لم تصدر فيها أي حملة إعلامية، بل اقتصر على إعادة نشر إصدارات سابقة فقط، نظراً لانشغال التنظيم في المعارك على الأرض، لاستعادة مواقع إستراتيجية في الأنبار والموصل. وتميزت معظم الأفلام الوثائقية التي شملت تصوير عمليات انتحارية بتعدد زوايا التصوير للحظة تنفيذ الهجوم من كاميرات تصوير موزعة في عدة أماكن، ويأتي اهتمام تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بالجوانب الفنية من اهتمامه بالرسالة الإعلامية، ودقة إعطاء المعلومات في رسائله الإعلامية، لكسب مصداقية أكبر لدى الجمهور. وبعض اللقطات في جزء من الأفلام الوثائقية تتم إعادة تكرارها عدة مرات خاصة المتعلقة بالعمليات الانتحارية، وتثبيتها في ذاكرة الجمهور، وأخذها مدى التأثير المطلوب في النفوس.

- جميع الوسائط التي تحمل الرسائل في الحملات الإعلامية تترجم للغة العربية إذا كانت بالإنجليزية وبالعكس، كما تترجم للعربية والإنجليزية إذا كانت بالفرنسية، ليخاطب أكبر عدد من الغرب ، وهذا يؤكد أن من يقوم على إنتاج الإصدارات قد يكون من غير العرب، وهذا يفسر الحرفية العالية في الإنتاج.

المراجع

أولاً: العربية

الكتب

- أبو هنية حسن، أبو رمان محمد، تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية، ط 1 (عمّان: دار الجيل العربي للنشر والتوزيع، 2015).
- حمدي حسن، مقدمة في دراسة وسائل وأساليب الاتصال، ط 1 (القاهرة، دار الفكر العربي، 1987).
- عبد الحميد محمد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط 3 (القاهرة: عالم الكتب، 2010).
- عطوان عبد الباري، الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل، ط 1 (بيروت: دار الساقى، 2015).
- الهاشمي هشام، عالم داعش: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ط 1 (لندن: دار الحكمة، 2015).
- مكاوي حسن، السيد ليلي، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط 1 (د. م: الدار المصرية اللبنانية، 1998).

مقالات

- إسماعيل محمد، «من القاعدة إلى داعش تحولات واسعة في مشهد العنف»، السياسة الدولية، المجلد 50، العدد 201 (2015).
- الشميمي محمد عبد العظيم، «الأسس الفكرية لتنظيم "داعش"»، السياسة الدولية، المجلد 51، العدد 203 (2016).

ثانياً: الأجنبية

- Entman R.M, «Framing: Toward Clarification of Fractured Paradigm», *Journal of Communication*, Vol. 43, No.4 (1993).
- _____ , «Framing US Coverage of International News: Contrasts in Narratives of the KAL and Iran Air Incidents,» *Journal of Communication*, Vol. 41, No.4, (1991).

Mathew Levitt, Michael Jacobsen, «The Money Trail: Finding, Following & Freezing Terrorist Assets,» *Policy Focus* (The Washington Institute for Near East Policy No.89, Nov.2008).

ترجمات

Translations

Consuelo Corradi, «Violence, Identité et Pouvoir : Pour Une Sociologie de La Violence Dans Le Contexte de La Modernité,» *Socio-Logos (Revue de L'association Française de Sociologie)*, N.4 (2009).

<https://journals.openedition.org/socio-logos/2296>

كونسويلو كورادي، «العنف، الهوية والسلطة: من أجل سوسيولوجيا العنف في سياق الحداثة،» *سوسيو - لوغوس* (مجلة الجمعية الفرنسية لعلم الاجتماع)، العدد 4 (2009).
ترجمة:

عدنان الجزولي² *Adnane Jazouli*

جامعة محمد الخامس (المغرب)

Mohammed V University (Morocco)

أمينة زوجي¹ *Amina zaouji*

جامعة محمد الخامس (المغرب)

Mohammed V University (Morocco)

ملخص: تحاول الباحثة كونسويلو كورادي Consuelo Corradi في هذا المقال، تتبع أفكار بعض المفكرين الذين ساهموا بشكل مباشر أو غير مباشر في بلورة مفهوم العنف كظاهرة اجتماعية، حيث قامت باستحضار مفاهيم الصراع التي طورها كل من جورج سيميل ولويس كوزر، من منطلق أن فهم وظائف الصراع ضرورية لفهم العنف، لاسيما أن سيميل وكوزر يعتبران أن الصراع - وليس بالضرورة العنف - له وظيفة توحيد الجماعات، إلى درجة أنه ليس من الغريب أن تقوم المجتمعات بخلق عدوّ وهمي أو كبش فداء لتعزيز التضامن الداخلي. وتميّز كورادي في هذا المقال بين مفهومين أساسيين للعنف؛ يتمثل الأول في العنف الأداتي الذي يخضع إلى منطق الوسائل والغايات؛ لأنه الوسيلة التي يسعى من خلالها الأفراد الذين يعانون من الحرمان إلى الوصول إلى الموارد النادرة، ويمكنهم تحقيق أهداف محددة، بينما يتجلى الثاني في العنف الحداثي، والذي يرتبط بالمعنى السياسي، ويتطلب قوة اجتماعية ذات معنى وقدرة هيكلية وأيديولوجية للواقع. وتجدر الإشارة إلى أن صاحبة هذا النص الذي قمنا بنقله إلى اللغة العربية قصد الاستفادة من مضامينه، هي أستاذة علم الاجتماع في جامعة لومسا LUMSA في مدينة روما بإيطاليا، وتنصب معظم انشغالاتها البحثية حول إشكالية العنف وقضايا النساء وموقعهن في المجتمعات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: العنف الأداتي، العنف الحداثي، الصراع، الهوية، السلطة، السوسيولوجيا

¹ zaouji.info@gmail.com

² jazouliadnane@gmail.com

Abstract: In this article, Consuelo Corradi tries to follow the ideas of some thinkers who contributed directly or indirectly to clarify the concept of violence as a social phenomenon; she evoked the concepts of conflict developed by George Simmel and Louis cozer. They consider that the conflict - not necessarily violence - has the function of uniting groups, and it is not surprising that communities create an imaginary enemy or scapegoat to promote internal solidarity. Corradi in this article, distinguished between two basic concepts of violence: The first is the Instrumental violence, it is the means by which people could achieve their goals, and access to various resources. The second concept is the modernist violence, which linked to the political sense and requires a meaningful social force and a structural and ideological capacity for reality. We have to point out that Consuelo Corradi, is a professor of sociology at the University of LUMSA in Rome, Italy. She is interested in violence and women issues and their status and role in contemporary societies.

Key words: modernist violence -Instrumental violence- Sociology- Conflict- Identity- Authority

النص المترجم

شكّل العنف لسنوات عديدة، ظاهرة مغيبة بشكل كبير في الدراسات السوسولوجية، حيث تمّت معالجته بطريقة هامشية، وتم اعتباره كدرجة مرتفعة من الصراع، أو كأداة تستخدم بشكل أكثر أو أقل عقلانية، أو كإرث عالمي لتاريخ غابر. وفي هذا الصدد، نجد أن بعض الكتاب المعروفين على غرار نوربير إلياس 1969 N. Elias وميشال فوكو 1975 M. Foucault، قد اقترح كل بطريقة مختلفة تأويلًا للحدث، يُفهم بأنها العصر الذي تُستبعد فيه قوى العنف "غير العقلانية" من الحياة اليومية ومن ممارسة السلطة؛ مما ساهم في إسناد مكانة هامشية للعنف بسبب هذا المفهوم المعقلن للمجتمع والفرد. ولم يصبح العنف موضوعًا للتحليل في حد ذاته، إلا بفضل بعض علماء الاجتماع، انطلاقاً من تسعينيات القرن العشرين، بالتزامن مع التحول الإثني في بعض الدراسات حول الصراعات الجماعية (Brubaker et Laitin 1998)، إلا أنه وإلى غاية اليوم مازال لا يوجد وعي كاف داخل حقل السوسولوجيا حول إمكانية أن يصبح العنف قوة اجتماعية - وبالتالي منح القدرة على إعادة هيكلة الواقع؛ والتي يمكن أن تصبح طريقة تعبيرية - مشحونة بالمعنى. ونقصد بالعنف هنا ذلك الفعل الإرادي الذي يهدف إلى إيذاء شخص ما عن طريق الاعتداء الجسدي المتعمّد، وهذا التعريف الذي

وضعناه، مقيد لأنه يستثني العنف السيكلوجي، باعتباره مجالا لا نملك فيه الكفاءة الكافية، بالإضافة إلى العنف الرمزي (Bourdieu 1998) والعنف "غير المرئي" (Žyžek 2007)، لأن هذين المفهومين يبدوان لنا واسعين وغامضين، يصعب تحديدهما، واحتواء خطر انخفاض تحليلهما في الواقع.

وباختصار شديد، يمكننا القول بأنه يوجد في السوسيولوجيا مفهوم أداتي للعنف، خلفه لنا المؤلفون الكلاسيكيون: وفقا لهذا المفهوم، فإن العنف يمثل الوسيلة التي من خلالها يتم تحقيق أهداف محددة؛ ونعتقد أنه إلى جانب هذا المفهوم، يجب علينا صياغة مفهوم آخر، يمكن أن نسميه حدثيا، والذي يقضي بأن العنف هو بمثابة قوة اجتماعية تحمل معنى وتمنح القدرة على هيكلة الواقع. وقد فرضت سلسلة من الأحداث الطويلة والمأساوية - على غرار الإبادة الجماعية في النصف الثاني من القرن العشرين، والتطهير العرقي من جانب بعض الحركات القومية، والاعتصام الجماعي في البوسنة، والبعثات الانتحارية من قبل الإرهابيين ... إلخ - النظر إلى العنف كأكثر من مجرد أداة بسيطة.

وعليه، فإن الصفحات القادمة تحتوي على أربعة أهداف تتمثل فيما يلي:

1. تتبع أفكار بعض المؤلفين الذين ساهموا، بشكل مباشر أو غير مباشر، على تحديد العنف كظاهرة اجتماعية؛
2. توضيح مفهوم العنف الأداتي ومفهوم العنف الحدثي؛
3. النظر بالتفصيل في المفهوم الحدثي ومكوناته الرئيسية؛
4. الاختتام بدعم الحاجة إلى فتح المجال أمام البحوث المخصصة لسوسيولوجيا العنف.

1. بعض الكتاب الكلاسيكيين

من أجل التركيز على العنف كظاهرة اجتماعية، ارتأينا التذكير بعمل بعض الكتاب الكلاسيكيين، وعلى رأسهم جورج سيمل (Georg Simmel)، وهو مؤلف حديث للغاية، يغذي رؤية لا وضعية ولا عقلانية للمجتمع والفرد، وهو يمثل رؤية فيلسوف الثقافة الذي يرى المجتمع كشبكة من العلاقات ذات التأثير المتبادل. ومع أن سيمل لم يدرس العنف مباشرة، إلا أن سلسلة من الملاحظات التي أنجزها حول الصراع تبدو ذات صلة بالعنف؛ إذ ينظر إلى الصراع كشكل من أشكال الارتباط بين الأفراد، وكحركة تصالحية للتوتر الذي يقسم المواقف المتضادة، وهو أيضا طريقة لتحقيق نوع من

الوحدة (213 : 1908 Simmel). إذن، فجميع المجتمعات غارقة في الصراع، وهذا الصراع يشغل وظيفة معينة، حتى عندما تكون له عواقب وخيمة.

يشغل الصراع داخل الجماعات وظيفة قوة الاندماج، والتي تتم ملاحظتها بشكل خاص "في الحالات التي تتميز فيها البنية بالصرامة والنقاوة المحفوظة بعناية من التقسيمات الفرعية والتدرجات الاجتماعية" (216 : 1908 Simmel). كما تقوم الأعمال العدائية بوظيفة التمايز سواء بالنسبة إلى الخارج، مع الحفاظ على حدود الجماعة فيما يتعلق بسياق أوسع، مقارنةً بالداخل، وتقديم مواقف المعاملة بالمثل للأفراد أو بالنسبة إلى الطبقات المعنية. إن المشاعر والتعبير عن العداوة، فضلا عن الأفعال، تعزز التمايز والمعاملة بالمثل بين الجماعات. يعتقد سيمل أن الصراع يأخذ أشكالاً أقوى وغير قابلة للمصالحة، عندما يحدث بين مجموعات متشابهة أو متماثلة، مرتبطة بانتماءات مشتركة، أكثر مما يحدث بين الجماعات الغريبة تمامًا عن بعضها البعض؛ فعندما يكون هناك وضع من المساواة يسمح بالتبادل وإلغاء الحدود، فإن الصراع يؤكد ويعمق نقاط الاختلاف إلى درجة أن شدته لا يمكن تبريرها من خلال الأعمال العدائية في حد ذاتها، ولكن من خلال خطر الالتباس بين الجماعات (238 : 1908 Simmel). يناقش سيمل (وإن كان ذلك بشكل موجز) ما يطلق عليه "حالة الحدود" من الصراع: حرب الإبادة، الرغبة في التملك، والانتقام أو الغضب؛ في كل هذه الحالات، فإن "القتال هو نتيجة حصرية لمتعة القتال" (223 : 1908 Simmel)، لأن هناك طاقات داخلية لا يمكن إشباعها إلا من خلال الصراع، وهنا لا يمكن التعبير عن الصراع من خلال أشكال أخرى من العلاقة، ولكنه هدف ومحتوى في حد ذاته.

قام لويس كوزر (Lewis A. Coser) (1956)، في الخمسينيات من القرن العشرين، بإعادة وتوسيع بعض المواضيع التي اشتغل عليها سيمل، وفي هذه الحالة أيضًا، فإن العديد من الانعكاسات حول وظائف الصراع ضرورية لفهم العنف؛ فالصراع بالنسبة إلى كوزر، يضع الحدود، ويقوّي وعي الجماعة، وبالتالي يعزّز هويتها؛ يتعلق الأمر في الواقع بظاهرة اجتماعية لا يمكن أن تبرز في غياب الروابط، ولكن فقط داخل نموذج محدّد من التفاعل الاجتماعي. إذن، فالصراع يفترض التفاعل ويعزّزه: فدرجة معينة من الصراع ما هي إلا عنصر أساسي في تكوين الجماعة وفي استمرار حياتها، وفي هذه الحالة أيضًا، فإن درجة حدّة الصراع لا تتغير الطريقة التي يتم من خلالها أخذ هذه الظاهرة بعين الاعتبار.

ترتبط الوظائف التي يحققها الصراع، بالنسبة إلى كوزر، بالتكوين، والوجود والخصائص الداخلية للجماعات، فضلاً عن العلاقات بين الجماعات وخارجها. فإذا لم تكن هناك مشاعر وأفعال من العدا، فإن الجماعات سوف تنصهر، لأن أنماط العدا والعداوات المتبادلة تحافظ على الانقسامات الاجتماعية وأنظمة التصنيف (Coser 1956: 41). إن هذا الصراع هو الذي يؤدي إلى تعبئة طاقات أعضاء الجماعة، وبالتالي يؤدي إلى زيادة تماسك الجماعة نفسها؛ فالمجموعات التي تقتدر إلى التضامن الداخلي معرّضة إلى التفكك في مواجهة الصراع. وكلما اتّحدت الجماعات ذات الأبعاد الصغيرة وغير المتسامحة مع تعبيرات المعارضة الداخلية، كلما زاد اعتمادها على "نقاء" أعضائها؛ إذ إن كوزر لا يعالج إلاّ نقاء النوع الإيديولوجي (على غرار النظرة الكونية النموذجية لبعض الجماعات السياسية أو الطوائف الدينية)، لكن هذه التأكيدات صالحة بنفس القدر لنقاء النوع العرقي أو الثقافي. تميل الجماعات الصغيرة النقية، التي تتصف بشدّة اتحادها، إلى الحفاظ على مستويات عالية من الصراع مع العالم الخارجي: إن هذه الجماعات تميل إلى البحث عن اختلاق عدو داخلي (كباش فداء) أو عدو خارجي من أجل البقاء، لأن التعبير عن العدا تجاه العدو يعزّز تضامنها، ومن خلال تضحيتها، يتم تعزيز نقاء وترابط الجماعة.

في مراجعة كوزر لقراءة سيمبل، نجد أيضاً سلسلة من العناصر المثيرة للاهتمام، نذكر من بينها على وجه الخصوص، أن كوزر كان قد لاحظ بثلاثين عاماً قبل بنديكت أندرسون (Anderson Benedict) (1983)، وجود حاجة إلى خلق (أو اختلاق) عدو للدفاع عن الهوية الثقافية من التهديد الخارجي، حيث كتب كوزر أن "إثارة عدو خارجي أو اختلاقه يعزز التماسك الاجتماعي، عندما تكون الجماعة مهددة بخطر داخلي" (Coser 1956 : 122).

يحلّل تيد غور (Ted Gurr) في كتابه المشهور الصادر عام 1970، بيقين ولأول مرة وبطريقة صريحة العنف السياسي، ويشرحه كأداة تستخدم لملء النقص الذي ينبثق عن الحرمان النسبي؛ حيث تكمن المصادر النفسية والاجتماعية التي تغذي إمكانات العنف الجماعي، في الشعور بالحرمان النسبي: فارق مدرك بين توقعات الناس للقيمة (الخيرات والظروف المعيشية التي يطمح الناس للوصول إليها) وبين قدرتهم على الحصول على هذه القيمة (الخيرات وظروف المعيشة التي يشعرون أنهم يستطيعون تحقيقها) (Gurr 1970 : 13). يتجلى العنف في صورة فوضى أو شغب أو ثورة؛ وتتوقف الكثافة الأكبر أو الأقل لهذه الأحداث الجماعية على شدة الحرمان: كلما زاد الإحباط، زاد

مقدار العدوان على مصدر الإحباط. يعترف غور بأن تفسيرات العنف يجب ألاّ تنحصر في المظاهر الأداةية، بل تشمل تلك التي تبدو مدمرة كغايات في حد ذاتها؛ أي أنها غير أداةية (Gurr 1970: 46)؛ ومع ذلك، فإنه ينقل هذه الأخيرة إلى الجوانب غير العقلانية والنفسية، والتي تتطوي على استثمار عاطفي لا يتم تخصيصه. تتمثل الخلاصات التي خرج بها غور في أنه : "إذا حصل أولئك الذين كانوا مستائين أو نجحوا في الحصول على وسائل بناءة لتحقيق أهدافهم الاجتماعية والمادية، فإن قلة منهم من ستلجأ إلى العنف، لأن الرجال المليئين بالغضب فقط هم من يمكنهم اللجوء إلى العنف" (Gurr 1970 : 317).

على الرغم من التحليل الدقيق، لموضوع العنف "الإثني"؛ أي العنف الذي ينتج عن صدام بين الجماعات، التي تتصور نفسها منتمية إلى هويات ثقافية متنافسة، إلا أن هذا التحليل لا يتم التركيز عليه.

يعدّ أليساندرو بيتزورنو (Alessandro Pizzorno) من بين المؤلفين الذين طوّروا نظرياً الفرق بين مختلف أنواع الصراع، حسب القضية التي تتضمن الأطراف المتنازعة، حيث حدّد ثلاثة أنواع من الصراع: صراع الاعتراف وصراع المصالح وصراع الإيديولوجيات (Pizzorno 1994). في صراعات الاعتراف، فما يمكن اعتباره على المحك هو الاعتراف بالهوية الخالصة (القومية والعرقية واللغوية ... إلخ)، والتي كانت موجودة من قبل ولكن (مثلما هو الحال مع سيمل) تم بناؤها وتقويتها من خلال الصراع نفسه. وفيما يخص صراع المصالح، فإن الخصوم مدفوعون بأهداف تتضمن فوائد ملموسة لأعضاء الجماعة: على سبيل المثال، السلع وشروط الحياة التي يستند إليها غور أكثر من جميع منطري الصراع الصناعي (Dahrendorf 1977; Lenski 1966). وفي الصراعات الإيديولوجية، يتقدّم أحد الطرفين المتصارعين أو كليهما بمطالب كونية تلزم الشخص كلياً، وفي هذه الحالة، لا يوجد موقف ثالث بالنسبة إلى الموقفين المتخاصمين، بل إن البقاء خارج المعركة أمر غير ممكن، لأنه لا يتم النظر إلى الطرف الآخر كـ"خصم" ولكن كـ"عدوّ".

نودّ التذكير أخيراً بوجهة نظر حنة أرندت (Hannah Arendt)، وهي من الكتاب الفلاثل الذين أخذوا بعين الاعتبار مفهوم العنف مباشرة دون خلطه بالصراع؛ حيث تُميّز أرندت بين السلطة والعنف كعناصر متعارضة في المجال السياسي؛ فالسلطة "تحيل إلى المهارة الإنسانية ليس فقط في التصرف، بل العمل بانسجام مع الآخر" (Arendt 1969: 47)، وهذا جوهر جميع الحكومات وغاية في حد ذاته.

من ناحية أخرى، فإن العنف "بطبيعته أداتي، كجميع الوسائل، يحتاج دائماً إلى دليل ومبرر لتحقيق الهدف الذي يسعى إليه" (Arendt 1969: 55). تمييز العنف تحليلياً صحيح ومؤسس أخلاقياً، لكن في المجال السياسي المعاصر، تُعرض الأمور بطريقة مختلفة، إذ إننا نشهد اليوم العنف الذي يمكن أن نسميه بالحدائي، لأنه يمتزج بالسلطة بشكل لا يمكن إدراكه، ويفترض في مثل هذه الجوانب المتطرفة أن العنف لم يعد "أداة"، وإنما شكل من أشكال السلطة (وإن كان مُخيفاً)؛ أي أنه غاية في حد ذاته. وكما ذكرنا في بداية هذا العمل، فإن السمة التي تُميز العنف الحدائي تكمن في كونه ليس أداة، بل هو نفسه سلطة، وقوة اجتماعية تقيم العلاقات بين الأعداء وتشكّل ثقافياً أجساد الضحايا والمعتدين. إنه "يغيب عن منطق الغايات والوسائل" (Balibar 1992: 50)، إنه ذاتي الإمداد، وليس من النادر (أو العرضي)، أن يتحوّل إلى قسوة.

2. مفهوم العنف

في الجدول رقم (1)، تم تلخيص العناصر الرئيسة للمفهوم الكلاسيكي للعنف كأداة مختلفة عن السلطة، باستخدام عناصر النقاش السابقة على شكل خطاطة، نجد عند قراءة الأعمدة من اليمين إلى اليسار أولاً، الشروط التي تزيد من احتمالية ظهوره، ثالثاً الأهداف التي يتم استهدافها، رابعاً النتيجة الفورية؛ أي حالة من الصراع المتفاوت من حيث الشدة، وخامساً النتائج اللاحقة التي يؤدي إليها: إعادة توزيع الخيرات، وتقوية الجماعة من الداخل، والاعتراف بالهوية أو الإيديولوجية. عند قراءة سطور الجدول رقم (1)، من الأعلى إلى الأسفل، نتبع المقطع، من بين المؤلفين الذين سبق لنا ذكرهم في الفقرة السابقة، من مفهوم وظيفي مرتبط بالحصول على سلع نادرة (غور ونظرية الصراع) إلى مفهوم المصنوفة الرمزية، المرتبطة بتعزيز أو اختراع / بناء الهوية (نوعان من الصراع المقدم من قبل بيزورنو).

الجدول رقم (1): المفهوم الكلاسيكي للعنف كأداة مختلفة عن السلطة

(1) الشروط	(2) الأداة	(3) الأهداف	(4) نتائج	(5) نتائج لاحقة
لا مساواة الحرمان النسبي غور Gurr نظرية الصراع	العنف تم اختياره كجزء من مشروع سياسي	جماعة أو حزب خصم	صراع المصالح أو القيم	إعادة توزيع الموارد النادرة تغيير القيم
مواجهات بين الدول		جماعة أو حزب	حرب	غزو السلطة

غياب الإجماع السياسي أرندت	خصم	ثورة	
عدم اليقين في: -الهوية -الإيمان الديني Pizzorno	جماعة أو حزب خصم	صراع حول: الاعتراف الإيديولوجيا	التعرف على الهوية تأسيس "الحقيقة"

في الجدول رقم (2)، تم تلخيص العناصر الرئيسية للمفهوم الحدائي للعنف على شكل خطاطة. ونستخدم هذا التعبير - حدثي بدلاً من حديث - لأن الظاهرة تتضمن سمات متكاثفة (ولو متناقضة) من الحدائفة: بشكل توليفي، الرابط بين العقل والمشاعر، واختلاق عدو، وتحول جسد الضحية إلى مادة قابلة للتشكّل، والانتشار الدراماتيكي للأعمال الوحشية في وسائل الإعلام، البطل معتدي الذي يختفي في نفس الوقت في مشروع يتجاوزه، وسوف نعود إلى هذه العناصر في الفقرة التالية.

تعكس أعمدة الجدول رقم (2)، بنية الجدول السابق، ولكن من دون أسطر، لأن هناك عائلة واحدة فقط من النظريات التي ترى أن العنف يحتوي على مصفوفة، ويحقق النتائج التي يتم وضعها على مستوى الرمزي للهوية لبناء الجماعات. بالإضافة إلى علماء الأنثروبولوجيا (مثل تامبيا (Tambiah)، وفيلدمان (Feldman)، وأبدوراي (Appadurai) الذين كانوا دائماً حساسين لرمزية الثقافات، نجد علماء اجتماع مثل سيميل وكوزر الذين يدركون قدرة الصراع على أن يكون قوة مهيكلة للواقع الاجتماعي، وليس مجرد أداة. نجد أيضاً، بيزورنو، والذي يكمن تصنيفه للصراع في المفهومين اللذين اقترحهما. يبرز من خلال الجدول رقم (2)، أن العنف ليس أداة، بل هو قوة اجتماعية تتفعل في شروط عميقة من عدم اليقين الاقتصادي والسياسي التي تهدد (أو يفترض أنها تهدد) وجود الأمة وحدود الهوية الجماعية للجماعات؛ حيث يتم التعبير عن هذه القوة من خلال أداتين للإبادة، مثل التطهير العرقي أو البعثات الانتحارية (أو غيرها)، والتي لها ثلاثة مستهدفين وهم: مجتمع معين، أو شعب أو "أعداء مختلفين" كما هو الشأن بالنسبة إلى البوسنة والنساء. يمكننا القول إنه إذا تصادف عدم اليقين مع التنافس بين الجماعات أو "الإثنيات" المعروفة بتعارضها مع بعضها البعض، من خلال القوالب النمطية الثقافية المنتشرة على نطاق واسع، وتتوَع العقيدة الدينية، فإن الموضوع الرمزي للنقاء (الثقافة، العرق، التقاليد) يمكن أن يظهر مع تأثيرات مدمرة حقيقية. إن النتائج اللاحقة المعبر

عنها في العمود الخامس، لهذه القوة الاجتماعية هي تلك التي وصفها كوزر بالصراع: زيادة التماسك وتعزيز الهوية، ورسم الحدود داخل الجماعات وخارجها.

الجدول رقم (2): المفهوم الحدائي للعنف المختلط مع السلطة

(1) الشروط	(2) الأداة	(3) الأهداف	(4) نتائج	(5) نتائج لاحقة
الهويات الملتبسة غياب النقاوة تهديد السيادة السياسية سيمل (Simmel) كوزر (Coser) بيزورنو (Pizzorno) طاميا (Tambiah) فيلمان (Felman) أبادوراي (Appadurai)	التطهير العرقي إبادة جماعية الاغتصاب الجماعي البعثات انتحارية	مجتمع شعب الأمة الأعداء المختلفون السكان المدنيين	العنف كقوة اجتماعية الاختيار وفقا للعقل والمشاعر	تعزيز الهيكلة والحدود داخل الجماعة. زيادة التماسك. تقوية الهويات الجامدة انخراط ضعيف داخل الجماعة في المجتمع

إن المفاهيم المقدمة في الجدولين رقم (1) و(2)، لا تستثني بعضها البعض. ومن النقاط الأساسية في المجال الذي نسميه سوسولوجيا العنف أنه يجب دائماً استخدام هذه المفاهيم جنباً إلى جنب. والأحداث التي يجب أن نقوم بشرحها هي نتيجة الجمع المتقاطع فيما بينها: يستخدم العنف بوعي من أجل تحقيق مشروع ما (على سبيل المثال، يتم استخدام العنف لاحتلال قرية أو إقليم، أو لتدمير رمز ديني، أو مذبحه السكان)، كقوة تقوم ببناء الواقع وإصلاح (أو بالأحرى وهم الإصلاح) هوية الضحية والمعتدي كما لو كان يمكن أن يكون بمثابة جوهر يجب إعادة تأهيله (Brubaker et Cooper 2000) وهذا ما رآه كل من جورج سيمل ولويس كوزر في دراستهما للصراع. وعلى عكس ما كتبه غور عن الحرمان النسبي، فإنه لا توجد وسائل بناءة أو أقل تدميراً، لتحقيق هدف الاغتصاب الجماعي والتطهير العرقي، بمعنى أن هناك تزامناً بين الهدف والأداة، ويجب أن تساعد الأمثلة التالية في توضيح هذه النقطة.

3. العنف الحدائي

ما هي العناصر التي تحدد العنف الحدائي؟ نعتزم في هذا العمل التطرق إلى أربعة عناصر أساسية؛ في المقام الأول، كما ذكرنا للتو، فهذا العنف ليس أداة في خدمة مشروع اجتماعي أو

سياسي، غير أن بعض الحركات العمالية في أواخر القرن التاسع عشر على سبيل المثال، استغلت العنف كأداة لمشروع سياسي عقلائي - بمعنى موجه ضد خصم، ويسعى إلى تحقيق هدف ملموس مثل الغزو والاستيلاء على حصص أكبر من السلطة (Wieviorka 2005: 26-33) - شهدنا على مدى العقود الماضية الأخيرة كثافة لأعمال بارزة، وأحياناً درامية بشكل تطوعي، والتي لا تقام ضد خصم معيّن، ولكنها كما هو الشأن في حالة الإبادة الجماعية، تقام ضد شعب، أو مثل البعثات الانتحارية، توجه ضدّ المدنيين، أو حتى، في حالة عمليات الاغتصاب الجماعي، فهي تقام ضدّ "الأعداء المختلفين" مثل النساء. تحتوي هذه الأعمال على "فائض من الغضب، وفائض من الكراهية التي تنتج أشكالاً غير مسبوقه من التدهور والعنف، ضد الجسد الفيزيقي وضد الكرامة الروحية للضحية" (Appadurai 2006: 14). يبدو أن مصفوفة هذه الإجراءات هي صراع على الموارد الرمزية للهوية في وضع تكون فيه الاختلافات غير مؤكّدة. يبدو العنف المتطرف موجهاً بالوهم، وهم إنتاج هوية وأفراد محدّدين مرة واحدة وإلى الأبد، وبشكل لا لبس فيه (Maalouf 2000; Sen 2006).

أدخلت هذه الملاحظات عنصراً ثانياً يميز العنف الذي ينتمي إلى الصنف الحداثي: ويتمثل في الأعمال البشعة التي يتم تسليطها على جسد الضحية؛ فإذا تأملنا الهدف الذي يتم توجيه العنف إليه، نرى دائماً جسد الإنسان أو ما تبقى منه، وفي بناء وهم الهوية، يصبح جسد الضحية هدفاً للعنف المتطرف بشكل محوري. أدى إنتاج هوية خالصة في صراع البوسنة، إلى إصابة الصرب بالبرانونيا (Allen 1996)، ومع الاغتصاب الجماعي والتعذيب، كانت الأجساد الأنثوية تعامل كحاويات، حيث تم التلاعب بها، وتشويهها، وتشكيلها في نموذج خاص، لأنها تجسّد محيط الهوية الإثنية في إيديولوجية المعتدين. يتعلق الأمر بالإبادة الجماعية، أو كما يمكن اقتراح تسميتها، بالجريمة ضد الحياة، حيث كان الاغتصاب عنصراً مركزياً، ومن ناحية أخرى تقول تقديرات الحكومة البوسنية، إن هناك حوالي 35000 ضحية للاغتصاب (Drakulic, 1993: 271)؛ وربما للمرة الأولى في تاريخ البشرية، أصبح جسد المرأة مكاناً للحرب في البوسنة (Corradi 2007).

وفي رواندا، أصبحت الخصائص التي تشترك فيها المجموعتان العرقيتان المهيمنتان، "الهوتو Hutus" و"التوتسي Tutsis"، ضيقة منذ سنوات عديدة، فقد ساهم الزواج المختلط، وسيرورة الوظائف المشتركة في تاريخ البلد وداخل المجتمع في المزج بين المجموعتين إلى حد لم يعد فيه الإثنوغرافيون يتحدّثون عن "مجموعتين عرقيتين" منفصلتين. وقد تم اللجوء إلى الصور النمطية

المرتبطة بالمظهر الفيزيقي، والنظام الغذائي، وكيفية تسريح الشعر للتمييز بين المجموعتين: تتمثل الصورة النمطية للتوتسي في القامة الطويلة والجسد النحيف، وجلد أخف، وأنف ضيق القاعدة؛ في حين كانت الصورة النمطية للهوتو لها سمات معاكسة: كما لاحظ الباحثون الميدانيون، في الإبادة الجماعية التي وقعت في عام 1994، أن أحد أساليب التعذيب الأكثر استخداماً ضد التوتسي كان هو "تقليل" حجم الضحية، وتقطع جسدها تدريجياً باستخدام المنجل، وأخيراً قتلها دفعة واحدة، أو تركها لتموت (Gourevitch 1998). وقد حدث شيء مماثل في بوروندي قبل عشرين عاماً؛ حيث أن مذبح الضحايا من الهوتو، كانت تقودها فئات خالصة من الهوية الإثنية (بمعنى الصور النمطية) دون أية مرجعية على الواقع الملموس: "تحول جسد كل فرد إلى نموذج للفئة الإثنية التي يجب أن يمثلها" (Malkki 1995: 88).

إن التشدد في التعامل مع جسد الضحية والإبداع في ابتكار بعض الممارسات للتلاعب به، لإلحاق الألم لأطول مدة، هي أمور لا علاقة لها بتفسير الواقعة. ويمكن اقتراح العديد من الأمثلة الأخرى المتعلقة بكيفية اشتغال التعذيب على الجسد بطريقة غير متوقعة (Scarry 1985)، وإذا جاز التعبير، فإن الموت، هو بمثابة الأضرار الجانبية لأعمال العنف؛ بمعنى هو نتيجة حتمية، لكن فعل العنف يركّز على الأجساد البشرية بشكل كبير، كما لو كانت هذه الأجساد عبارة عن عجينة قابلة للتشكيل في نموذج معين، أو صهارة يمكن أن تتخذ مجموعة متنوعة من الأشكال. وفي الظاهرة العامة التي تربط بين العنف والحادثة، نلاحظ دائماً هذا الجانب: يشكّل جسد الإنسان (الذي أصبح في الحادثة واحداً من أقوى العلامات الاجتماعية) الهدف الذي يستمر العنف ضده، من يصفه بالعجين الذي يمكن أن يتخذ عدّة أشكال. وفي كثير من الأحيان، يتم تشكيل جسد الضحية بوحشية ليتناسب مع شكل وهمي من الهوية "الإثنية"؛ بمعنى أنها تتموقع ثقافياً، أو في الهوية السياسية؛ أي أنها تستثمر في علاقة السلطة (Feldman 1991)؛ فالعنف في هذه الحالة، هو قوة اجتماعية تفصل الجسد عن ذاته من أجل تحويله إلى تجريد، لتتطابق مع نموذج ثقافي خالص (غالباً ما يكون مختلفاً)، على غرار نظم المعنى، وقواعد الانتماء إلى الجماعات الإثنية، وإلى الإيديولوجيات السياسية. إن العنف لا يقع عن طريق الصدفة، لكنه ثقافي وإثني وجنساني، وبالضبط مثل القوة التي يدمج بها، يحتاج العنف إلى الجسد (Foucault, 1975 ; De Luna 2006).

العنصر الثالث الذي يميّز العنف الحداثي، هو مزيج من المشاعر والعقل الذي يرشد هذا النوع من العنف. إن مشاعر مثل العار، والكبرياء، والغضب، والإذلال (وليس فقط المجموعة الواعية أو المصالح الطبقية التي توجّه الفعل العقلاني) تطلق العنان للأفعال العنيفة وتغذيها؛ فالشحنة العاطفية التي تحتوي عليها هذه المشاعر هي واحدة من الأسباب الرئيسية التي تجعل العنف يتغذى بشكل ذاتي وتجعله معدياً: المشاعر هي الانفعالات التي تزعج الأفراد وتهزّهم. ففي نهاية الحرب، تكمن صعوبة فعل الاستسلام بالضبط في تبيد مشاعر الكراهية والغضب تجاه العدو الذي كان يدعّم المعركة حتى الآن (Wagner-Pacifci 2005). خلال أعمال الشغب، "تذيب العاطفة الفرد وتُلحم الجماعة"، لأنه الإسمنت الاجتماعي الذي يحركه الصراع حول "نحن" ومشاعر كل من يشاركه (Lapeyronnie 2006: 439).

يلقّ جيرار (R. Girard) في دراسته للعناصر القديمة التي تربط العنف والمقدس، على "اقتصاد العنف"، الذي لا يمكن إخماده إلاّ عن طريق الإرادة الزاهدة لعدد قليل من الأفراد. يشير التعبير إلى مجموعة من الوظائف التي يتم الوفاء بها من خلال التضحية ضمن الشبكات الاجتماعية للمجتمع، خطر العنف داخل المجتمع هو على وجه التحديد العدوى: بمعنى الإجابة عن العنف بعنف آخر، والانتقال من قتل إلى قتل آخر، وهلمّ جرا ممّا تسبّب في تصاعد الثأر (Girard 1980)، حيث ترتبط العناصر العقلانية (التأثير الذي يحقّز السبب، وهو الفعل الذي يستجيب لفعل آخر) ارتباطاً وثيقاً بالعناصر اللاعقلانية (المشاعر، العواطف، هيبة العائلة المفقودة أو المستردّة). تعدّ العدوى من العوامل الأساسية التي يمكن أن نوضّح بها انتشار العنف - إلى ما هو أبعد من مستوى الترشيد الفعال - عندما يتفكّك أيّ شكل من أشكال السلطة الشرعية.

يتمثل العنصر الرابع الذي يميّز العنف الحداثي، في أنه يجبرنا على إعادة النظر في الطريقة التي تصوّر بها علم الاجتماع الموضوع المحقّز؛ كيف يجب علينا أن نفهم الموضوع الذي يمارس العنف؟ تتم الإجابة عن هذا السؤال دائماً بفكرة موضوع عقلاني، والذي يختار العنف كأداة لمشروع سياسي واع. هذا المفهوم قديم (يعود تقريباً إلى كتابات ماركس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر)، لكنّه لا يزال حياً اليوم في الأدب المعاصر؛ وجد هذا المفهوم على سبيل المثال، في الإنتاج السوسيولوجي الغني الذي أعقب أعمال الشغب في خريف عام 2005 في فرنسا. انتقاداً لأطروحة أن الشباب المشاركين في أعمال الشغب كانوا عبارة عن برابرة أو مجرمين، أبرز علماء الاجتماع

الفرنسيون كيفية أن استخدام العنف (الذين هاجموا السيارات والهياكل المدرسية ونوافذ المتاجر والستائر الحديدية وغيرها من "الأشياء" الحضرية) كان أداة للدخول وفرض الوجود في الفضاء العام الحضري، وهي الطريقة الوحيدة (بطريقة متطرفة في ظروف متطرفة) لمكافحة التحيز العنصري، والرد على عنف الشرطة في بعض الأحياء في ضواحي باريس، والاستبعاد الاجتماعي المنظم للمهاجرين الذين أقاموا هناك (Lapeyronnie 2006; Lagrange et Oberti 2006; Rea 2006; Le Goaziou et Mucchielli 2006). في هذه الدراسات، لشرح دوافع الفرد الذي يلجأ إلى العنف، نذكر ممارسة العقلانية بين الوسائل والغايات ضمن مشروع يتم تنفيذه في المجال العام؛ وهو مشروع سياسي، على الرغم من أنه غير منظم على شكل حركة. نعتقد أن هذا ليس سوى جزء من التفسير، الذي يتوافق مع المفهوم الذي أوضحناه في الجدول رقم (1). ومن جانب مجموعات الشباب المشاركين في عملية الشغب، تم استخدام العنف أيضاً كطريقة تعبيرية (موضحة في الجدول رقم 2)، كقوة قادرة على إعطاء الحدود والهيكلة داخل جماعة المشاغبين من خلال طقوس عنيفة (تيلي 2003: 101)، لتحديد الدينامية الاجتماعية "نحن" "هم".

هذا الشكل وهذه القوة التعبيرية واضحة في العديد من الدراسات، نذكر من بينها البعثات الانتحارية (Gambetta 2005; Bloom 2005)؛ وهنا، لا يتطابق دور الموضوع المحفز مع دور الفرد المتمركز والمستقل تماماً، والموجه من قبل مصالحه، بل مع "الذات الممتدة"؛ بمعنى أن أفعاله هي نتيجة تداخل بين الفردانية والانخراط في مجتمع ما (Seligman 2000). إن قواعد الحياة، والإيديولوجيا، ووصايا المجتمع (الكبرياء القومي، والمطالب الإثنية، والتدريب على مهمة انتحارية) هي عناصر ضرورية للانتحاري (الكاميكاز)، وهي العناصر التي تربطه بالمجموعة من خلال تعزيز التضامن والشعور بالانتماء والحدود بين "نحن" و "هم".

4. عناصر في سبيل سوسيولوجيا العنف

حاولنا في الفقرة السابقة، بطريقة تركيبية تحليل بعض الأحداث التي تستحق معالجة واسعة، وقد اخترناها كأمثلة مهمة لمجال البحث الذي يجب أن يأخذ اسم سوسيولوجيا العنف، وهي نماذج من الأحداث التي تعتبر من ظواهر الحداثة؛ بمعنى أنها تحدث اليوم، وبعضها يحدث لأول مرة في تاريخ الإنسان.

يكن رهان الفعل في العنف نفسه: الشعور بالتهديد الذي ينتشر بفعل الإرهاب، والفظائع المذاعة في وسائل الإعلام، والقضاء على الشعب؛ حيث إن هناك طرقا عديدة لقتل إنسان والمطالبة بمشروع سياسي في الآن نفسه. وفي العنف المتطرف هناك إشارة إلى قدرة المرء على هيكله القضاء، والهوية، والنظام التراتبي والعلاقات الاجتماعية (Sofsky 1998).

علاوة على ذلك، فإن كل مثال من الأمثلة التي قمنا بمعالجتها (يمكن تحليل غيرها أيضا) يندرج ضمن مشروع سياسي واسع النطاق، يستخدم الفعل العنيف كأداة؛ حيث يمكن في المرحلة الأولى، التخطيط لأعمال الشغب والعدوان بطريقة أدائية، ثم التقدم نحو مستوى أعلى من العنف كالمجازر؛ وهذه هي الأطروحة المركزية التي اشتغل عليها مان (Mann) في عمله حول الإبادة الجماعية (Mann 2005)، وقد يكون لدى القادة وعي بمشروع كبير (العنف الجماعي هو أداة منظمة بشكل جيد) لا يدركه بشكل كامل أولئك الذين يضطعون بمهمة تنفيذه، وهو السبب الذي يجعل كل من جنود الجيش، أو التابعين لحركة معينة، أو الحشود التي تتشكل بشكل عفوي، تتخبط في أعمال الشغب، وفي عمليات الإعدام بلا محاكمة وفي الاغتصاب كغاية في حد ذاتها؛ وهذه من بين أطروحات طامبياه (S. Tambiah 1996).

بين العنف الكلاسيكي والعنف الحداثي لدينا في الحالة الأولى اتصال وقتي، وفي الحالة الثانية اتصال وظيفي، وهناك أيضا حالة اتصال ثالثة، تتمثل في الحالة التفاعلية. وهنا عوض التسلسل القبلي والبعدي، أو تقسيم الأدوار، هناك مقياس للملاحظة يجعل هذه الحالة بديهية، وهو مقياس ميكروسوسولوجي من شأنه تحديد المعنى والنطاق وإعادة الإرسال المتبادل لأفعال الأفراد. هذا هو النهج المتبع من طرف فيلدمان (A. Feldman) في دراسته حول العنف في إيرلندا الشمالية، ومن خلال سكري (E. Scarry) في دراسته للتعذيب والأنثروبولوجيا بشكل عام (Feldman 1991; Scarry 1985; Scheper-Hughes et Bourgois 2004; Dei 2005). إذا يمكن القول إن لدينا ثلاث طرائق للجمع بين المفهومين المختلفين اللذين قمنا باقتراحهما.

هل يمكن للسوسولوجيا إدراج فهم العنف بطريقة مميزة في سياق الحادثة، أم - كما اقترح إلياس وفوكو - هل ينبغي للعنف أن يظل في مكانه اليوم خارج سيرورة الحضارة؟ إن ما عالجنه في الصفحات السابقة يعزّز، في نظرنا، فكرة أن الحادثة ليست عملية خطية لتجانس الاختلافات حول مفهوم واحد للدولة الوطنية الديمقراطية، والعلمانية والمنتظم الثقافي. إذا كانت السوسولوجيا لا تتشغل

بالعنف إلا بقدر ضئيل، فإن ذلك يعود إلى كون التطور الكبير الذي عرفته خلال القرن العشرين، تزامن مع توسع سيرورة عقلنة وعلمنة المجتمع، والتي كانت تبدو قادرة على استبعاد (أو على الأقل إخفاء) مظاهر المعاناة والألم والموت، وليس لأن هذه المظاهر غير موجودة في الواقع الاجتماعي. لأكثر من عقد من الزمان، أبرزت مختلف أشكال العنف، أن الحادثة عملية غير خطية. إنه اشتغال على التهجين بين الرموز الثقافية، وبين الرمز والجسد؛ في التمرد ضد العلاقة السياسية ما بين المركز والأطراف؛ في عدم التسامح مع الدولة القومية المتجانسة ثقافياً؛ في ممارسة سلطة منققة عليها بأنها مدمرة فعلياً وليس مجازاً، كعمل حكومي أو جماعي (Wittrock 2001، Bontempi 2008).

من خلال إعادة صياغة اقتراح تامبيا الأصلي (Tambiah 1996: 27)، فإن السوسيولوجيا اليوم تتمفصل حول ثلاثة مجالات رئيسة للبحث: إلى جانب سوسيولوجيا العنف (والتي حاولنا من خلال هذا المقال، تحديد أهم المفاهيم والعناصر المكونة لها)، هناك سوسيولوجيا المعاناة، وسوسيولوجيا السلطة.

المراجع

- Allen, B. (1996) *Rape Warfare. The Hidden Genocide in Bosnia-Herzegovina and Croatia*, Minneapolis-London: University of Minnesota Press.
- Anderson, B. (1983) *Imagined Communities. Reflections on the Origins and Spread of Nationalism*, London-New York: Verso.
- Appadurai, A. (2006) *Fear of Small Numbers*, Durham and London: Duke University Press. DOI : [10.1215/9780822387541](https://doi.org/10.1215/9780822387541)
- Arendt, H. (1969) *On Violence*, San Diego-New York: Harcourt Brace & Company.
- Balibar, E. (1992) “Violenza: idealità e crudeltà”, in F. Héritier (a cura di) *Sulla violenza*, Roma: Meltemi.
- Bloom, M. (2005) *Dying to Kill. The Allure of Suicide Terror*, New York: Columbia University Press.
- Bontempi, M. (2008) “Paradigmi di modernità”, manoscritto non pubblicato, Università di Firenze.
- Bourdieu, P. (1998) *La domination masculine*, Paris: Seuil. DOI : [10.3406/arss.1990.2947](https://doi.org/10.3406/arss.1990.2947)
- Brubaker, R. e Cooper, F. (2000) “Beyond Identity”, *Theory and Society*, 29: 1-47
- Brubaker, R. e Laitin, D. (1998) “Ethnic and Nationalist Violence”, *Annual Review of Sociology*, 24: 423-452. DOI : [10.1146/annurev.soc.24.1.423](https://doi.org/10.1146/annurev.soc.24.1.423)
- Collins, R. (1988) *Teorie sociologiche*, Bologna: Il Mulino.

- Corradi C. (2007) “Il corpo della donna come luogo della guerra”, *Difesa Sociale*, 2: 5-17
- Coser, L. A. (1956) *Le funzioni del conflitto sociale*, trad. it. 1967, Milano: Feltrinelli.
- Dahrendorf, R. (1977) *Classi e conflitto di classe nella società industriale*, Bari, Laterza.
- Dei, F. (a cura di) (2005) *Antropologia della violenza*, Roma: Meltemi.
- De Luna, G. (2006) *Il corpo del nemico ucciso. Violenza e morte nella guerra contemporanea*, Torino: Einaudi.
- Drakulic, S. (1993), “Women Hide Behind a Wall of Silence”, *The Nation*, March 1: 268, 270-272
- Elias, N. (1969) *La civiltà delle buone maniere. La trasformazione dei costumi nel mondo aristocratico occidentale* (ed. it. 1998, Bologna, Il Mulino).
- Feldman, A. (1991) *Formations of Violence. The Narrative of the Body and Political Terror in Northern Ireland*, Chicago: The University of Chicago Press.
- Foucault, M. (1975) *Surveiller et punir. Naissance de la prison*, Paris: Gallimard.
- Gambetta, D. (2005) (ed.) *Making Sense of Suicide Missions*, Oxford: Oxford University Press. DOI: [10.1093/acprof:oso/9780199276998.001.0001](https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199276998.001.0001)
- Girard, R. (1980) *La violenza e il sacro*, Milano: Adelphi.
- Gourevitch, Ph. (1998) *We Wish to Inform You that Tomorrow We Will Be Dead with Our Families. Stories from Rwanda*, New York: Picador.
- Gurr, T. R. (1970) *Why Men Rebel*, Princeton: Princeton University Press.
- Lagrange H. e Oberti, M. (sous la direction de) (2006) *Émeutes urbaines et protestations. Une singularité française*, Paris: Presses de Sciences Po.
- Lapeyronnie, D. (2006) “Révolte primitive dans les banlieues françaises. Essai sur les émeutes de l’automne 2005”, *Déviance et Société*, 30 (4): 431-448
- Le Goaziou V. e Mucchielli L. (sous la direction de) (2006) *Quand les banlieues brûlent... Retour sur les émeutes de novembre 2005*, Paris: La Découverte.
- Lenski, G. (1966) *Power and Privilege: A Theory of Social Stratification*, New York: McGraw-Hill.
- Maalouf, A. (2000) *In the Name of Identity*, London: Penguin.
- Malkki, L. (1995) *Purity and Exile. Violence, Memory, and National Cosmology among Hutu Refugees in Tanzania*, Chicago: The University of Chicago Press.
- Mann, M. (2005) *The Dark Side of Democracy. Explaining Ethnic Cleansing*, Cambridge-New York, Cambridge University Press.
- Pizzorno, A. (1994) “Come pensare il conflitto” in *Le radici della politica assoluta e altri saggi*, Milano: Feltrinelli, pp. 187-203

- Rea, A. (2006) “Les émeutes urbaines: causes institutionnelles et absence de reconnaissance”, *Déviance et Société*, 30 (4): 463-475. DOI : [10.3917/ds.304.0463](https://doi.org/10.3917/ds.304.0463)
- Scarry, E. (1985), *The Body in Pain. The Making and Unmaking of the World*, New York-Oxford, Oxford University Press.
- Scheper-Hughes, N. e Bourgois, Ph. (eds) (2004) *Violence in War and Peace*, Malden & Oxford: Blackwell.
- Seligman, A. (2000) *Modernity's Wager*, Princeton: Princeton University Press. DOI : [10.1515/9781400824694](https://doi.org/10.1515/9781400824694)
- Sen, A. (2006) *Identity and Violence. The Illusion of Destiny*, New York: W. W. Norton & Co.
- Simmel, G. (1908) “Der Streit”, trad. it. 1988, in *Sociologia*, Torino: Comunità.
- Sofsky, W. (1998) *Saggio sulla violenza*, Torino: Einaudi.
- Tambiah, S. (1996) *Leveling Crowds. Ethnonationalist Conflicts and Collective Violence in South Asia*, Berkeley: University of California Press.
- Tilly, C. (2003) *The Politics of Collective Violence*, Cambridge, Cambridge University Press. DOI : [10.1017/CBO9780511819131](https://doi.org/10.1017/CBO9780511819131)
- Wagner-Pacifici, R. (2005) *The Art of Surrender. Decomposing Sovereignty at Conflict's End*, Chicago: University of Chicago Press.
- Wieviorka, M. (2005) *La violence*, Paris, Hachette.
- Wittrock, B. (2001) “History, War and the Transcendence of Modernity”, *European Journal of Social Theory*, 4 (1): 53-72. DOI : [10.1177/13684310122224993](https://doi.org/10.1177/13684310122224993)
- Žyžek, S. (2007) *La violenza invisibile*, Milano: Rizzoli.

مراجعات وعروض كتب

Book Reviews

مجموعة مؤلفين، مرجعيات العقل الإرهابي: المصادر والأفكار (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2017)

Dr. Malika Agoune

د. مليكة عقون¹

Islamic Philosophy (Algeria)

فلسفة إسلامية (جامعة معسكر، الجزائر)

يتناول هذا الكتاب العديد من القضايا الجوهرية، التي تكشف عن مرجعية التوظيف الإيديولوجي المتطرف للدين، في واقع مجتمعاتنا المعاصرة، وهو عبارة عن مجموعة دراسات أكاديمية لعدد من الباحثين العرب المهتمين بالشأن الإسلامي، والذين ينتمون إلى مراكز بحثية مختلفة في الوطن العربي، ولهم تخصصات أكاديمية شتى كالفلسفة والعلوم السياسية، إضافة إلى الحركات الإسلامية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية. ينطلق هذا الكتاب من البحث في الأطر المرجعية التي شكّلت مسوغات نظرية لظاهرة الإرهاب، ومختلف التنظيمات الجهادية. والكتاب في مجمله يمثل أهمية خاصة للدراسات الدينية والسياسية، ومع ذلك فسنتصر فيما يلي على مراجعة ثلاثة أبحاث، شكّلت مبررات للإيديولوجيات المتطرفة للجماعات المسلحة منذ سبعينيات القرن الماضي.

لقد قدّم الكتاب تحليلاً عاماً لمختلف المرجعيات التي شكّلت رموزاً ومرتكزات نظرية للدواعش، ومختلف الجهاديين المتطرفين، لذلك نقرّ بصعوبة مراجعته وتعريف القراء به، لأنّ الأمر يتطلّب نفساً طويلاً، ويحتاج إلى أكثر من الجرأة والحذر عند تناول الأفكار الواردة فيه، فضلاً عن المعرفة المتعمّقة بالتراث الإسلامي وشخصياته المؤثرة. فمراجعة كتاب من هذا النوع يستلزم تجاوز النمط العادي في عرض الكتب. ورغم ذلك فإننا نقدّم في الفقرات التالية قراءة هادئة لا ترقى إلى مستوى ثورية الأفكار الواردة فيه، وهي في النهاية تعرّف القارئ بالعمل ولا تغنيه عن قراءته.

¹ malika.agoune@univ-mascara.dz

يقع الكتاب في 185 صفحة، وينقسم إلى مقدمة وثمانية مباحث: يبدأ الكتاب بمبحثه الأول بمناقشة الفقيه الحنبلي ابن تيمية (1263-1328)، الذي تمثل أفكاره مرجعا ملهما لرموز الحركات الجهادية في العالمين العربي والإسلامي. أما المباحث الثاني، والثالث، والرابع فتتعلق كلها بالمبحث في مقولات الحاكمية والجاهلية، ودور أفكار أبو الأعلى المودودي وسيد قطب في رسم معالم إيديولوجية الدولة الإسلامية، ووضع الإرهاسات الأولى لحركات الإسلام السياسي، فضلا عن امتدادات أفكار حسن البنا، وتأثيرها في المشروع السياسي للإخوان المسلمين. بينما يعالج المبحث الخامس الخلفيات الفكرية لممارسة مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خلال إعادة استحضار فكر ابن حزم الأندلسي (944-1064) صاحب المذهب الظاهري، وهو ما يشكل تواصلية ونقطة الالتقاء بينه وبين أفكار التيارات السلفية، التي تتبنى القراءة الحرفية والفهم الظاهري للنصوص.

وبخلاف المباحث السابقة يتطرق المبحث السادس إلى سؤال العنف في فكر الخميني مؤسس الجمهورية الإيرانية، ومساءلة أفكاره حول الدولة الإسلامية، وتطبيق الشريعة، وولاية الفقيه. أما المبحث السابع، فيعود بنا إلى واقع وممارسة العنف والتطرف في الوقت الراهن من خلال الاعتماد على فتاوى أبي قتادة، الفلسطيني الأصل والأردني النشأة - من مواليد سبتمبر 1960 - حيث تجسدت أفكاره عمليا في عدد من العمليات الإرهابية والتفجيرات في أماكن مختلفة. أما المبحث الثامن والأخير من هذا المؤلف، فيعتقد بوجود استمرارية بين دعوة ابن تومرت وحركات الإسلام السياسي التي تجلت في التوظيف الأيديولوجي للدين خدمة للمشروع السياسي.

نشر هذا الكتاب خلال شهر أكتوبر عام 2017 عن مركز المسبار للدراسات والبحوث، وهو الإصدار الشهري الثلاثون بعد المائة. ويعتبر مركز المسبار الكائن مقره بالإمارات العربية المتحدة، مؤسسة بحثية علمية تهتم بالبحث في شؤون الحركات الإسلامية، والظاهرة الثقافية بصفة عامة. أما فيما يخص مميزات هذه الفترة التي ظهر الكتاب فيها، يمكننا القول أنّ عودة الدين وحضوره بقوة على مختلف الصعد الوطنية، الإقليمية، والدولية، وما يرافق هذا الحضور من إحباط وفشل عام، تجسد في انتكاسة الأمة العربية والإسلامية، وفشل ثورات الربيع العربي رغم سقوط العديد من أنظمة الفساد والاستبداد، في فترة أضحت فيها الخطاب الديني أكثر هيمنة من الفترات السابقة، ووظف في شكل آليات جديدة ومتنوعة للهيمنة، خاصة في ظلّ الاتجاه نحو سلطنة الدين والاتجار به - استخدام الفتوى

- نحو استقطاب العديد من الأتباع، وتجنيدهم ضدّ الأنظمة المتوحشة أو استخدامهم كوسيط للحرب بالوكالة لإدارة الصراع ضدّ أنظمة أخرى، ولتنفيذ أجنداث وأهداف خارجيّة.

بصفة عامّة نحن نعيش ونعاين في هذه الفترة، ومنذ عقود خلت تحوّل الدين إلى أداة من أدوات التوتر، وإدارة التوحّش كأخطر مرحلة تمر بها المجتمعات الإسلاميّة، والعبارة لأبي بكر ناجي منظر الدولة الإسلاميّة (داعش)، فمظاهر التكفير والصّراع، والانزلاق إلى الاحتراب بين التنظيمات الجهاديّة في داخلها وبين النّخب الاجتماعيّة وخارجها، أصبحت سمة هذا العصر كما نشهد الآن.

لقد كان التطرّف الديني ولا يزال، يستمدّ وجوده وقوّته من التطرّف الفكري، وأصبح الإرهاب سمة العصر الذي نعيشه. فتلك داعش تدير دولتها من الموصل العراقيّة ومدينة الرقّة السوريّة لما يزيد عن ثلاث سنين تباعا، وتنظيمات جهاديّة أخرى هنا وهناك، وأنظمة مستبدّة تبرّر وتوسّع، وأياد خارجيّة تموّل وتدعم، وإعلام يروّج، ومرجعيات عقائديّة تراثيّة وحتىّ حديثة حدّدت القوالب النظرية التي ساهمت في نضوج الإيديولوجيات الجهاديّة. في هذا السّياق، يندرج هذا الكتاب متتبّعا للمسارات التاريخيّة للإيديولوجيات المتطرّفة التي جمعت بين المستويين النظري والعملي، حيث تطرّقت الدّراسات الواردة في الكتاب إلى كفيّة صناعة الإيديولوجيات المتطرّفة انطلاقا من ثلاثة مستويات: تمثّل المستوى الأوّل في السّياق الحضاري والتاريخي الذي تكوّنت فيه تلك الأطر العقائديّة والتراثيّة، أمّا المستوى الثّاني فتعلّق بمضمون تلك القوالب النظرية من مفاهيم ومقولات، وبصفة عامّة فإنّ المضمون يقصد به البنية المعرفيّة التي ستشكّل فيما بعد دستورا مكتملا لا يقبل النقاش ولا إعادة الصياغة للجماعات المتطرّفة.

وتناول المستوى الثّالث طريقة تكوّن الهويات المتطرّفة التي استثمرت في المستويين: الأوّل عبر محاكاة مجتمعات ذلك السّياق الحضاري، والصراع من أجل احتكار شرعيّة تمثيله، غير أنّ المستوى الثّاني تمثّل في إعادة إنتاج صور متعددة ومختلفة من الفهم للمصادر التراثيّة. وبالتالي نحن أمام ثلاثة أبعاد مكوّنة للإيديولوجيات المتطرّفة أو منتجة لها: البعد التاريخي التكويني، وبعد المضمون، وأخيرا بعد التلقّي والاستلهام أو التّبني، والذي يشكّل معلما من معالم الهويّات المتطرّفة للجماعات الدينيّة التي تعمل على ترسيخه.

وبناء على ما سبق، فإنّ الانشغال الرّئيس لهذا المؤلّف يتمثّل في تقصي المصادر النظرية التي شكّلت مرجعيّات أساسية لنشاط العقل الإرهابي أوّلا، ثمّ مبررات لصياغة أفكاره عمليّا، عبر

مناقشة مختلف المتون ورموزها ثمّ النماذج التي أفرزتها. لهذا ينطلق هذا المؤلّف من فرضيّتين أساسيّتين: الفرضية الأولى مفادها مساهمة البنية المعرفيّة المنسوخة عن الأطر العقائديّة التراثيّة في صنع الإيديولوجيات المتطرّفة. أما الفرضية الثانية تكمن في التوظيف السياسيّ للذين عبر البدء بتحطيم البنية المعرفيّة للخصم ونفي المشروعيّة عنه.

استهلّ الباحث عبد الفتاح نّوم معالجة إشكاليّة الدراسة الأولى في هذا المؤلّف بعرض أفكار ومواقف ابن تيميّة والتي يعتبرها الكثيرون إحدى أهمّ مسوّغات الدّعوة إلى التطرّف والعنف، ومصدرا رئيسا من مصادر العقل الإرهابي الإقصائي. يقول أحد الباحثين في هذا السياق "... سمعت أصوات فتاويه في جبال كسروان (1303م)، كما سمعتها وهي تدويّ في القديح (2015)، في مسجد الإمام علي ابن أبي طالب، وسمعتها (2015) في مسجد العنود بالدمام والبقية تنتظر".¹ يناقش عبد الفتاح نّوم هنا مدى التأثير الرّهب والفعال لأفكار ابن تيميّة على التيارات السلفيّة التي تتبنّى مقولاته، محاولا تحديد مسؤوليّة ابن تيميّة في العنف والإرهاب المنسوب إليه، رغم أنّ فتاويه ليست سوى ترجمة لوجهة نظر الفقيه الحنبلي في العقيدة، والذي زواج في فكره بين التشدّد في التكفير، تكفير المخالفين، وبين تيسير بعض المسائل.

إذ يحاول الباحث في هذه الدّراسة تربة صاحب الفتاوى أدبيا وأخلاقيًا من الاستعمال المجزأ لأفكاره، بدليل أنّ بعض المتطرّفين اليوم يكفّرون حتّى ابن تيميّة نفسه، وفي أحيان أخرى يناقضون الكثير من آرائه، وليس على وجه اليقين، فقد يتحمّل ابن تيميّة نسبيًا بعضا من المسؤوليّة، وليس كلها لأن صناعة التطرّف اليوم باتت حرفة الأنظمة المستبدّة، والأفراد والجماعات على حدّ سواء.

يحدّد الباحث في هذه الدّراسة أحد مواقف ابن تيميّة البارزة والتي تمّ الاستثمار فيها من طرف التيارات المتطرّفة التي تستمد اليوم مرجعيتها منه، وهو الموقف الذي يتعلّق بتكفير التيار الشيعي-النصيري أو العلوي - أو ما يطلق عليهم بالروافض بسبب مغالاتهم في الإساءة إلى البعض من صحابة الرسول - صل الله عليه وسلم - غير أنّ صاحبنا في هذه الدراسة يستدرك محاولا إنصاف ابن تيميّة موضّحا أنّ سبب تكفيره للشيعه ليس دينيّا فحسب، وإنّما كذلك سياسي بسبب تحالفهم مع التتار لما دخلوا

¹ أحمد علي الديري، نصوص متوحّشة: التكفير من أرثونكسيّة السلاجقة إلى سلفيّة ابن تيميّة (بيروت: مركز أوّل للدراسات والتوثيق، 2015)، ص11.

بلاد الشام، غير أنّ بعض التيارات التي تنسب نفسها إلى ابن تيمية اليوم تستعيد هذا الموقف بشكل مبتور عن سياقه التاريخي، فضلا عن كونه مؤدجا لإعادة إحياءه من جديد في الظرف الزّاهن. كذلك فرضته ظروف سياسية أيضا، فالوهّابية التي اتخذت من فكر ابن تيمية إيديولوجية لدولتها، كذلك تعادي الشيعة الروافض وتشن الحرب عليهم على نحو ميكانيكي لاتاريخي يقول صاحب الدّراسة.

لعلّ ابن تيمية لم يكفّر الشيعة فحسب بل طال تكفيره تيارات و طوائف أخرى غير دينية مثل المناطق والفلاسفة وما يتصل بهما من مقولات قيمية من قبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان المختلفة، كل هذا إضافة إلى فرق أخرى كالمصوّفة، وأخيرا تصوّراته المختلفة التي وظّفها للدّفاع عن الإسلام مثل تقسيم العالم إلى دارين: "دار إسلام" و"دار حرب"، الأمر الذي يستلزم ضرورة الجهاد بنوعيه جهاد الدّفع وجهاد الطلب. لقد جاءت كلّ هذه الطّروحات حسب عبد الفتاح نّوم في إطار ضيق غاب عنه منطق التعدّد والاختلاف، وتدبير العيش المشترك وتصورّ دولة المواطنة المفتوحة على مختلف الأعراق والديانات واللغات سواء بالنسبة لابن تيمية نفسه، أو التيارات التي تدين له بالولاء.

يعرض لنا صاحب الدّراسة جانبا آخر من فكر ابن تيمية يبرهن من خلاله على الانتقائية والقراءة اللاتاريخية لمن يتبنون مواقفه. يتعلّق ذلك بانغماس صاحب الفتاوى في قضايا عصره مثل وقوفه في صفوف المسلمين للقتال ضدّ المغول الغزاة، فابن تيمية هو ابن عصره، وابن سياقه التاريخي والثقافي لا غير. وهو سياق كبقية السياقات له ما له من السلبيات والايجابيات. وفيما ينسب لمعاوية بن أبي سفيان: "إنّ معروف زماننا هذا منكر زمان قد مضى، ومنكر زماننا معروف زمان لم يأت، ولو أتى فالرتق خير من الفتق، وفي كلّ بلاغ، ولا مقام على الرزية"¹ ولعلّ ما يحدث في عصرنا الحالي يضاهاه ما حدث في القرون الخوالي من تطرّف ومغالاة في الدين، وغزو وسبي ونخاسة... وما تفعله داعش وأخواتها من قطع للرؤوس، وتقطيع للأجساد، وإعدامات بالجملة إلّا دليل عن خروج التطرّف عن حدوده المألوفة في الماضي، إلى الهمجية والحيوانية في القرن الواحد والعشرين.

أمّا بالنسبة للمبحث الثّاني من هذا المؤلّف، فإنّ انشغاله ينصبّ على أبو الأعلى المودودي، الذي يعدّ أحد رموز الجماعة الإسلامية في الهند. وقد تطرّق إلى مناقشته الباحث المغربي المتخصص في الفلسفة والفكر الإسلامي "رشيد إيهوم"، الذي قدّم عرضا تاريخيا لجملة المعطيات التي أطرت لظاهرة

¹ رشيد الخيون، اتجاهات التطرف والغلو في التراث الإسلامي (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2016)، ص30.

العنف الديني في إعادة إنتاج صور متعددة ومختلفة من الفهم للمصادر التراثية، وهي نفس الأبعاد السابقة الذكر المكوّنة للإيديولوجيات المتطرّفة أو المنتجة لها. لازلنا في هذا المبحث مع أبو الأعلى المودودي عند حدود المستويات السابقة الذكر، غير أنّ بعد التلقّي والاستلهام، حاضر بقوة في هذا النموذج من خلال انخراط المودودي وأتباعه بقوة في الصّراع الإيديولوجي الذي كان سائداً بقوة آنذاك أو ما يسمّى بـ "عصر التطرّفات" - والعبارة للمؤرّخ البريطاني إريك هوبزباوم (Eric Hobsbawm) - بين مختلف التوجّهات الرأسمالية، والاشتراكية، والقومية الدينية. وهو الأمر الذي انعكس على الجانب النظري، والفكري لمختلف الأطروحات التي تعلّقت بإعادة بناء الدولة في مجتمعات العالم الإسلامي التي خضعت للاستعمار. في خضمّ هذه الظروف، نشأت أطروحة المودودي فكراً وعملاً، الذي نادى بتطبيق الشريعة في الهند، وتحويل نظامها السياسي إلى نظام الخلافة الإسلامية.

في هذا السياق يتساءل الباحث رشيد ايهوم صاحب الدراسة، عن دور المودودي في صناعة التطرّف: هل نظر المودودي للإرهاب؟ وبعبارة أخرى أين يمكن تصنيف فكر أبي الأعلى المودودي؟ هل يعتبر المودودي أحد دعاة الإسلام التجديدي الإصلاحية أم هو جهادي تكفيري لا يلتقي مع الخميني والبغدادي إلّا في الدّعوة إلى التكفير والانخراط في حركة الجهاد العالمي؟

لعلّ الدور الذي لعبه المودودي يتجاوز حدود شبه القارة الهندية، وبخلاف حركات الإسلام السياسي الأخرى التي عانت من فقر كبير في جانب التّأصيل النظري، فإنّ أبو الأعلى المودودي قد أغنى الفقه السياسي الإسلامي على مستوى التّنظير بعدد من المؤلّفات بلغت مائة وعشرين مؤلّفاً، صاغ من خلالها معظم أفكاره وآراءه حول الخلافة، والملك، والجهاد، والاقتصاد، والتفسير، وتطبيق الشريعة وتحديات الإسلام المعاصرة. هذا الفكر السياسي الذي لا يمكن فهمه خارج السياق التاريخي الذي نشأ فيه ألا وهو تاريخ الهند المعاصر، حيث شكّل فيه المسلمون أقلية دينية مضطهدة، لم يرضى لها المودودي الانصهار في الهند العلمانية التي روج لها المهاتما غاندي في مشروعه السياسي. وهو الأمر الذي رفضه المودودي بشدّة لأنّها تتنافى مع تطبيق حكم الشريعة، فضلاً على أنّ هذه الديمقراطية وما يرتبط بها من مفاهيم، كالقوانين الوضعية والتعايش، وغيرها من المفاهيم التي تجعل هامش العقيدة الدينية للأقليات المسلمة ومحاولة فرضها يضيق. وهو الأمر الذي دفع المودودي إلى تأصيل "فكرة الحاكمية الإلهية" كنموذج صالح للمجتمع الحديث، وهو دأب جميع الحركات

السياسية التي تتخذ من الدين عقيدة إيديولوجية للتغيير، عبر محاكاة مجتمع الرسول - صل الله عليه وسلم - دون اعتبار لعامل الزمن.

لقد غاب على المودودي وغيره من الفقهاء المتشددين منذ أزمنة عديدة إلى غاية اليوم، ذلك البعد الحضاري والثقافي لإسلام القرون التالية. من هنا جاء تعبير المودودي عن إيديولوجية ناشئة في زمان ومكان معين، ومحاولة استغلالها في سياق تاريخي آخر. ولعل الأفكار السابقة الذكر هي التي جعلت المودودي يتحمل بعضا من المسؤولية المعنوية في ظهور فكرة الجهاد العالمي، إضافة إلى عدد من حركات الإسلام السياسي المتطرفة التي تبنت أطروحاته، وفي الوقت ذاته أفقدتها المصادقية ودفعت إلى تشويه صورة الإسلام أكثر من أي وقت مضى.

غير أنّ المبحث الثالث من هذا الكتاب، تطرق إلى مناقشة مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مقارنة بين أفكار ابن حزم الأندلسي صاحب المذهب الظاهري، والجهاديين الجدد. وبعبارة أخرى السلفية الجهادية المعاصرة، وعلاقتها بالتراث الفكري الإسلامي، هذه الدراسة من إعداد أحمد الخنوبوي وهو باحث مغربي مختص في العلوم السياسية.

يحاول الخنوبوي هنا البحث في إشكالية التأصيل التاريخي للممارسات المتطرفة في الإسلام، بدلالة أنّ ظاهرة العنف في نظره لم تبرز بشكل كبير إلا في الآونة الأخيرة، حيث ذلك الارتباط العنيف بين الدين كمجال مطلق وبين السياسة كفضاء نسبي. ولعل المذهب الظاهري يتأسس في مصدره الفقهي على حرفية النص بالنسبة للكتاب والسنة دون اجتهاد أو قياس أو إعمال لذرائع معينة. ويعتبر ابن حزم الأندلسي المولود بقرطبة عام 994م والمتوفى سنة 1063م، هو من اتجه إلى الأخذ بالظاهر من النصوص حتى أضحى ابن حزم أكثر تشددا من أبي داود الأصفهاني الإمام الأول للمذهب الظاهري. والسؤال الذي يتنازل الآن في ذهن القارئ يتمثل في نوعية العلاقة بين آراء ابن حزم وآراء الحركات السلفية المعاصرة اليوم؟ وإلى أي مدى يتماثل ارتباط كلا منهما بالنصوص؟

إنّ ما هو معروف عن مرجعية الحركات السلفية هو كونها تروم الاعتقاد بمنهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين في القرون الثلاث الأولى، ومع عدم التشكيك في صحة هذا التوجه، فإنّ ما هو أكيد هو أنّ الفكر السلفي قد اصطبغ بإيديولوجيات مختلفة، وتعرض إلى تطورات مختلفة حسب مظهرات التاريخ السياسي للدول. ويستند السلفيون الجهاديون في العالم الإسلامي على تبليغ الناس العقيدة الصحيحة في إطار مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، اعتمادا على صلاحية القرآن

لكلّ مكان وزمان، مع وجوب العمل على الأسلمة التامة للمجتمع والدولة، فضلا على نشر بعض القيم المتداولة في المتن السلفي مثل "الولاء والبراء"، وقيمة الجهاد التي تقسم العالم إلى دار حرب ودار إسلام. وبالتالي يتجاوز الفكر السلفي البحث في تأويل النصوص من الداخل، متجاوزا بذلك سياقات النزول المختلفة، حيث يتبنّى التفسير الظاهري للنصوص، غير أنّ ظاهريّة ابن حزم ليست هي نفسها ظاهريّة السلفية الجهادية اليوم. والفارق بينهما كبير وجوهري، والبحث في هذا الفارق مؤرّق كذلك. فشتان بين ابن حزم الذي كان يقول قبل قرون أنّ كلّ فرد داخل المجتمع بإمكانه أن يكون فقيه نفسه دون وصاية من أحد، وبين الحركات السلفية الجهادية اليوم التي تمارس الحجر التاريخي على الانتماء المذهبي للأفراد والدول، فإمّا أن تكون مسلما سلفيا بإطلاق أو لا، وتلك هي المعضلة التي شكّلت مأزق الخطاب والنتيار معا.

إن الانتقاد الذي يمكن توجيهه لهذه الدراسات الواردة في هذا الكتاب، إضافة إلى نواقص أخرى سنأتي على ذكرها لاحقا هو كونها غيّبت أو أغفلت جانبا من العلاقات الصراعية المتمثّل في شكل الصراع وحجمه بين مرجعيّات العقل الإرهابي، أو ما يمكن تسميته بـ "الهيمنة المذهبية" - والعبارة للدكتور أحمد موسى بدوي - من خلال النماذج المذكورة في هذا الكتاب. فالشائع لدى القارئ المتخصّص هو أنّ من يمثّل هذه المرجعيّات ليس عقلا واحدا بلغة الكتاب، وإنّما هو عقل متعدّد يخضع لمرجعيات متنوّعة، ومنقسمة على نفسها، بل إنّها في حالة صراع شبه دائم على من يمثّل الإسلام التمثيل الصحيح، أو يمتلك الحقيقة. أمّا بالنسبة للمراجع المستعملة في هذا الكتاب فهي إن دلّت على شيء، فإنّما تدلّ على عمق التحصيل العلمي لفريق العمل ومجموع المؤلّفين للدراسات الواردة فيه، ولغة الكتاب على العموم تميّزت بكونها لغة أكاديمية في متناول القارئ المتخصّص، فضلا عن كونها خالية من التعقيد والاستعلاء، سمتها العامة جمال العبارة والوضوح. غير أنّ أفكار هذه الدراسات قد مزجت بين المرجعيّات التراثية على نحو غير متسلسل بين المصادر المؤسّسة والحديثة المستلهمة للتراث.

وفي اعتقادنا أنّ مناقشة نتائج هذه الدراسات، بصفة عامّة لا تروم الاشتباك مع الأفكار المحوريّة الواردة في هذا الكتاب، كالأطر المرجعية فقط وإنّما لابدّ كذلك من مراجعة البنية المعرفية للعقل الإرهابي أولا ثمّ البنية المعرفية للخصم مثل أنظمة التعليم، ونمط المعرفة الدينية، وطبيعة التنشئة الاجتماعية المتبع في المؤسسات الدينية. هذا النمط الذي نعتقد أنّ الزمن قد تجاوزه في ظلّ

سيادة الثورة التكنولوجية ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، فضلا عن الخلفيات الإيديولوجية للدول والأجهزة الأمنية، والتي يمكن التعبير عنها بمدى قابلية البيئة الحاضنة لنشاط العقل الإرهابي.

وبالتالي نفهم أنّ ما غاب عن هذه الدراسات كلّها أو جُلّها هو استبعادها للبيئة السياسيّة أو الاجتماعيّة، أو كلاهما معا واقتصارها فقط على مراجعة الأطر المرجعيّة التراثيّة ورموزها فقط دون الحديث مثلا عن دور الأنظمة المستبدّة والفساد، فضلا عن دور أجهزة المخابرات وغيرها. فكلّ هذه العوامل يمكن اعتبارها مرجعيّات للعقل الإرهابي، وإن لم تكن فكريّة، فهي حواضن آمنة قد تؤدّي إلى تفعيل خلايا العقل الإرهابي مستقبلا وصياغته في تنظيمات جديدة قادرة على التكيف والمناورة، وإدارة التوحّش والصّراع سواء بالوكالة أو غير ذلك ممّا تملّيه مقتضيات الواقع وضرورات الصّراع الإقليمي والعالمية. كما غاب عن هذه الدراسات تقديم مقترحات بإمكانها معالجة أوجه الخلل الواردة فيها أو التعامل مع أوجه القصور في هذه المرجعيّات، مثل البحث عن الآليات التي بإمكانها تعويض تلك المرجعيّات لصالح الاعتدال بدل التطرّف والتسامح بدل الإقصاء، والبحث عن مواطن تدبير العيش المشترك في تلك الأطر المرجعيّة. ولعلّ تفعيل دور المؤسّسة الدينيّة بخصوص تجديد خطابها، وكذلك المؤسّسة الإعلاميّة فيما يتعلّق بتنقيّة مضامينها من خطابات الكراهيّة، وضمان حيّاتها مع ضرورة إيجاد آليات للسيطرة على مواقع التّواصل الاجتماعي، والعمل على تجفيف منابع التطرّف وتفكيك آليات صناعته قد يغدو حلّاً يجب العمل على تطويره.

Martyn Frampton, Ali Fisher, Nico Prucha, *The New Netwar: Countering Extremism Online*, Foreword by General David H. Petraeus (London: Policy Exchange, 2017)

Dr. Hichem Daoud El ghandja

د. هشام داود الغنجة¹

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

National Higher School of Political Science (Algeria)

في عام 2017 قام مركز أبحاث Policy Exchange الكائن مقره في لندن، بنشر مؤلف جماعي عنوانه "الحرب السيبرانية الجديدة: مكافحة التطرف على الإنترنت"، وهو كتاب متوسط الحجم، بلغ عدد 131 صفحة.

شارك في تأليف هذا الكتاب ثلاثة مؤلفين: الأول مارتين فرامبتون Martyn Frampton، وهو باحث في التاريخ الحديث في جامعة الملكة ماري في لندن. سبق له تأليف عديد الكتب حول الجماعات الإسلامية المختلفة كجماعة الإخوان المسلمين، وكذلك مكافحة الإرهاب. والكاتب الثاني هو علي فيشر Ali Fisher مستكشف العوالم المتطرفة في الإدراك البشري. وهو متخصص في تقديم النظم المخصصة للمعلومات المعقدة من خلال نهج مبتكر، وتحليل الشبكات، والبيانات الضخمة. أما الكاتب الثالث هو نيكو بروتشا Nico Prucha مختص في الإدراك البشري، وهو متخصص في اللاهوت والاستراتيجيات الجهادية، إضافة إلى حركة الجماعات الجهادية عبر الإنترنت.

إضافة إلى هؤلاء، شارك في تقديم الكتاب، دافيد بترايوس David Petraeus، وهو جنرال متقاعد في الجيش الأمريكي. كما يعد شريكا في شركة الاستثمار العالمية KKR، وأستاذ في جامعه جنوب كاليفورنيا، وعضو في مجلس Optiv (شركة خدمات الأمن السيبراني العالمية)، وعضو في مركز Belfer بجامعه هارفارد، ومستثمر في أكثر من اثني عشر شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا.

¹ elghandjahichem@yahoo.fr

يُعتبر نشاط الجماعات الجهادية عبر الإنترنت من المواضيع الحديثة التي صارت تثير اهتمام الباحثين، ذلك أن هذه الشبكة تعتبر بمثابة المعقل الافتراضي للتنسيق بين هذه الجماعات، من أجل القيام بمختلف الهجمات الإرهابية، وتجنيّد أعضاء جدد، وغير ذلك من النشاطات. لذا تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على إحدى مصادر التهديد للأمن القومي للمملكة المتحدة وغيرها من الدول، وهي الجماعات المتطرفة. وذكر المؤلفون بأن ما يسمى الانتصار الذي تم تحقيقه ضد تنظيم الدولة (داعش)، قد لا يغدوا إلا أن يكون انتصارا وهميا أو مؤقتا، وجب مرافقته بدراسات تتناول موضوع التطرف والجماعات الجهادية، وتحديدًا مكافحة هذه الجماعات على شبكة الإنترنت. ويهدف الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى المساهمة في إطلاق نقاش جديد حول سبل مكافحة التطرف على الإنترنت، والخروج عن الطابع غير المنظم الذي يميّز سبل مكافحة التطرف على الإنترنت مثلما ذكر دافيد بيترايوس، والتوجه نحو مقارنة إستراتيجية شاملة ومنظمة في ما يخص مكافحة التطرف في الفضاء السيبراني.

ينقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام: شارك كل من فيشر وبروتشا في إعداد القسم الأول، الذي حمل عنوان "استخدام الحركات الجهادية للإنترنت". وتم التركيز فيه على الأسس الثيولوجية لتنظيم داعش، وعدم توقفه عن إنتاج محتويات على شبكة الإنترنت رغم تراجعها في الميدان، إضافة إلى موضوع الأدوات أو الوسائط التي تستخدمها داعش من أجل بث محتوياتها. وجاء القسم الثاني بعنوان "ما الذي يجب فعله؟ خيارات للسياسة المستقبلية"، حيث تضمن اقتراح سياسة مستقبلية للحكومات تتمحور حول سد الأبواب التي ينفذ منها التطرف سواء في العرض أو الطلب على المحتويات المتطرفة، وذلك من خلال إستراتيجية واضحة المعالم. أما القسم الثالث كان عنوانه "تقييم المواقف العامة"، وفيه حاول الباحثون تقديم دراسة استقصائية للمواقف العامة تجاه ظاهرة التطرف على الإنترنت، من أجل قياس مدى قلق الجمهور بشأن المحتوى المتطرف الذي ينشر عبر الإنترنت.

لقد صدر هذا الكتاب في فترة زمنية شهدت انحسار نفوذ تنظيم الدولة وخسارته لأبرز معاقله في سوريا والعراق وليبيا وغيرها، مما فتح نقاشا حول مدى انحسار دور ونفوذ هذا التنظيم على شبكة الإنترنت، وهو التساؤل الذي تم طرحه من قبل المؤلفين، واستمدوا من هذا التساؤل قيمة دراستهم. إضافة إلى ذلك، وقعت هجمات عديدة وأخرى محتملة، جعلت الأجهزة الأمنية في بعض الدول كالمملكة المتحدة، تلاحظ أن الإعداد لها والطريقة المزعم تنفيذها بها؛ قد استعين فيها بتقنيات حديثة

على الإنترنت، وكذلك في التنسيق بين الجماعات المتطرفة المختلفة، وتجنيد متعاطفين أو أعضاء جدد إلى تنظيماتها.

وترافق هذا الظرف مع التطور الهائل والسريع الذي تعرفه التقنيات الحديثة على مستوى شبكة الإنترنت، ومن أهمها وسائط التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك وغيرها. والأكثر من ذلك والأخطر، هو بروز وسائط تواصل اجتماعية حديثة تعتمد على تقنيات التشفير، كتلغرام وفايبر؛ هذه الوسائط تتميز بأنها تعطي سرية أكبر للمعاملات والمحادثات التي تجري بين أعضاء هذه الجماعات المتطرفة. هذا دون إغفال نقطة لم يذكرها الباحثون بشكل مباشر، تتمثل في ظهور ما يسمى بالعملات المشفرة كالبيتكوين، التي صارت تستخدم كثيرا من قبل القراصنة وكذلك الجماعات المتطرفة من أجل تمويل عملياتها، والقيام بتحويلات مالية بسرية تامة، دون الاستعانة بالوسائل التقليدية التي يمكن أن تسهل على الأجهزة الأمنية التعرف على هويات أعضائها.

تتمحور الإشكالية المطروحة حول دراسة تجليات ودرجة استخدام الجماعات المتطرفة، وتنظيم الدولة تحديدا لشبكة الإنترنت، من أجل بناء استراتيجية شاملة ومتناسكة للتعامل مع التهديد الإرهابي السيبراني. والتساؤلات العامة المراد الإجابة عليها من قبل الباحثين تتمثل في التساؤلات الآتية: كيف هو التوازن بين الحرية والأمن في الفضاء السيبراني؟ ما دور الدولة الذي ينبغي أن تقوم به في هذا المجال؟ ما المعايير الأخلاقية والاجتماعية التي تناسب العصر الرقمي؟ ومن أجل معالجة الإشكالية، طرح الباحثون الفرضيتين الآتيتين: أن انحسار النفوذ الميداني لتنظيم الدولة لا يعني انهزامه سيبرانيا. كما أن تحدي الحركة الجهادية على الإنترنت يتطلب تحولا في النموذج إلى نهج أكثر إستراتيجية، والذي يعترف بدور الثيولوجيا ويركز في المقام الأول على تعطيل الشبكات الافتراضية للتنظيمات.

يحتاج الباحثان فيشر وبروتشا في القسم الأول من الدراسة بأن الجماعات المتطرفة صارت تستخدم منصات متعددة، ولكن بمحتوى منسجم ومتناسك. فتنظيم الدولة داعش مثلا استفاد كثيرا من التجارب الافتراضية السابقة للجماعات الأخرى كتنظيم القاعدة. انتقل الباحثان بعد ذلك إلى الحديث عن البعد الثيولوجي للتطرف الإسلامي، مذكرين ب بروز الوهابية من جديد بداية من ثمانينات القرن الماضي، وصولا إلى استخدام تنظيم الدولة في محتوياته على الانترنت لكتب الوهابية، وكذلك كتب أخرى حديثة لزعماء التنظيم كأبي بكر البغدادي.

أما في ما يخص المحتوى، فقد تم التركيز على أن التنظيم يسعى إلى إبراز نفسه كمحتكر للإسلام، وكمجموعة الوحيدة التي تمثل الإسلام السني. ومن أجل استعطف المسلمين الآخرين وغيرهم، يبث التنظيم فيديواته بلغات عديدة. هذا إضافة إلى أن المحتوى المتوجه لغير المسلمين ليس نفسه المحتوى الموجه للمسلمين، فذلك الموجه لغير المسلمين هو عبارة عن محتوى يكره المسيحيين في مسيحيتهم مثلا، ويكره المواطنين الغربيين في دولهم، بخلاف المحتوى الموجه للمسلمين الذي يعتبر أكثر راديكالية من جهة، ومن جهة أخرى يركز على إبراز الاختلافات التي تعاني منها الأسس الفكرية لجماعات أخرى يعتبرها التنظيم "مبتدعة" كالصوفية، والشيعية، والإخوان المسلمين، وذلك من أجل التفرد بالإسلام وادعاء احتكاره.

ينتقل الباحثان بعد ذلك إلى الحديث عن بروز مفهوم جديد هو "الجهاد الافتراضي"، حيث ذكرا أن تنظيم الدولة الذي قام ببناء قاعدة واسعة على الإنترنت، صار يمارس على الإنترنت نفس الهجمات الجهادية التي يمارسها في الواقع، كالتقابل الافتراضية، والبث الحي للهجمات الحقيقية، وغير ذلك، مما شكل نقلة نوعية في طبيعة وأدوات النشاط الجهادي عبر الإنترنت. ويرى الباحثان أن الشبكة التي بنيت من قبل تنظيم الدولة تتميز بالسرعة الفائقة في نقل المعلومات وبثها، وكذلك السرعة والمرونة في التنقل من منصة إلى منصة، وفي تبني واستخدام منصات جديدة بما يخدم أهداف التنظيم. إضافة إلى الصمود عن طريق الاستعانة بخبراء للصمود في وجه الهجمات الإلكترونية ومحاولات الاختراق.

يحتاج الباحثان فيشر وبروتشا أن الإستراتيجية المتبعة من قبل تنظيم داعش شملت إنشاء المحتوى بشكل مكثف، إذ هناك محتوى أساسي يركز على النصوص الدينية التي لها علاقة بالجهاد، يتم بثه أساسا على قنوات تلغرام - نظرا لأن المحادثات التي تتم عبر هذا التطبيق تعتبر مشفرة ولا يمكن التعرف عليها - وقنوات إذاعية إلكترونية، وفي شكل فيديوات متطورة ومتقنة الإعداد خصوصا. وفي المقابل قام تنظيم داعش بتقسيم مناطق البث إلى مقاطعات متفاوتة الأهمية، كدجلة، نينوى، الرقة، وغيرها. وشملت الإستراتيجية كذلك، استخدام تطبيق تلغرام، باعتباره يعتبر الأكثر أمانا وسرية باعتماده على تقنيات التشفير. ويستعمل تنظيم الدولة وغيره من التنظيمات المتطرفة تلغرام في التواصل بين أعضاء التنظيم، والتحضير لما يسمى بالغزوات الجهادية، وبث وتناقل فيديوات ومحتويات ووثائق سرية وهامة. وهذا لا يعني أن التنظيم يحصر بث محتوياته عبر هذا التطبيق

فحسب، بل يعتبر ذلك بمثابة محطة أولى قبل بث المحتويات الأساسية عبر وسائط أخرى مثل تويتر، فيسبوك وغيرها.

ويمكن للتنظيم بث وتناقل محتوياته عبر تلغرام عن طريق استخدام عدة أدوات، كإنشاء قنوات تبث المحتوى من طرف المسؤولين عن القنوات دون مشاركة الأعضاء، وإنشاء مجموعات تمكن الأعضاء من المشاركة، وكذلك التواصل بين الأعضاء عن طريق مراسلات سرية.

علاوة على ذلك، رأى الباحثان أن الدرجة الثالثة للإستراتيجية الخاصة بتنظيم الدولة تمثلت في العمل الدعوي، حيث قاما بتحليل مختلف المواقع URL التي يقوم أعضاء التنظيم باستخدامها لهذا الغرض، وتم الوصول إلى أن النسبة الكبرى يحوزها تطبيق تلغرام. كما أن أعضاء التنظيم يستخدمون تويتر ولكن يجتنبون في كثير من الأحيان استخدام فيسبوك ويوتيوب مثلا، لأن إدارة الموقعين تقوم بحذف مثل هذه المحتويات "الإرهابية". ويستخدم التنظيم بديلا عنها بعض المواقع الأخرى من أجل تخزين البيانات خصوصا، أهمها المخزونات السحابية المعروفة كـ Google Drive، لأنها تعتبر في نظرهم أكثر أمانا وسرية.

أما في ما يخص نقطة اطلاع المستخدمين على المحتويات، فيتم توفير ذلك عن طريق ما يسمى بالروابط القصيرة، هذه الروابط توفرها مواقع كـ goo.gl و bit.ly، ويمكن التعرف على البلد الذي يتم منه النقر على الروابط، إضافة إلى عدد النقرات. والهدف من اعتماد هذه الروابط القصيرة هو سهولة نشرها عكس الطويلة منها. إضافة إلى أن هذه الروابط يمكن أن تعرفنا على المنصات التي من خلالها يطالع المستخدمون على المحتويات الجهادية، إذ ذكر الباحثان أن موقع تويتر جاء على رأس قائمة المنصات التي ينقر فيها أكثر على الروابط، متبوعا بتلغرام، ما يدحض فرضية أن نفوذ التنظيم قد تدهور على منصة تويتر.

وتبقى كافة المحتويات التي يبثها التنظيم من السهل الوصول إليها وإيجادها، ذلك أن التنظيم له "وكالة أنباء" خاصة به تعرف باسم وكالة "أعماق" تقوم ببث كافة أخبار تحركات التنظيم ويتم إرسالها للبث في مواقع وقنوات عالمية معروفة. ويضرب الباحثان مثلا في سهولة الوصول إلى المعلومة لدى الجهاديين بمجلة "رومية"، وهي مجلة يقوم تنظيم الدولة بإصدارها، ولم تتمكن كل من منظمة EUROPOL وإدارة موقع تويتر وغيرها من الهيئات من توقيف كافة الحسابات التي تقوم بإعادة نشر

أعداد المجلة، لأن العديد من الأكاديميين والمؤسسات البحثية يستخدمونها لأغراض بحثية، ولا يمكن أن يتم إيقاف حسابات هؤلاء جميعاً.

وقد علم أعضاء التنظيم بمكمن الضعف السابق، فصاروا يعرفون المواقع البحثية التي تمكنهم من إيجاد المحتويات الجهادية كموقع Jihadology.net للباحث Aaron Zelin، الذي أراد أن يجعل موقعه قاعدة بيانات للباحثين في قضايا الجماعات الإرهابية، غير أن التنظيم يستخدم الموقع كذلك للحصول على وثائق تم حذفها سابقاً من حسابات أعضاء التنظيم. والأمر نفسه ينطبق على بعض المواقع الإعلامية التي تقوم بنشر كثير من المحتويات الخاصة بالجماعات الجهادية، دون نظرة في العواقب المتمثلة في أن ذلك يتيح مقروئية وإطلاع أوسع على هذه المحتويات من عموم الناس، وهو إشكال دعا الباحثان إلى معالجته في أقرب وقت ممكن.

في جزئية أخرى، يرى الكثيرون أن مسألة زوال التنظيم على الإنترنت تحققت في عام 2017، إلا أن الباحثين فيشر وبروتشا يقولان عكس ذلك، إذ اعتبراً أن الأغلبية يعتبرون أن التنظيم في طريق الزوال افتراضياً لأن نفوذه عبر تويتر قل، في حين أنه في المقابل لا يزال التنظيم نشطاً عبر تلغرام، بنفس الوتيرة التي كان عليها سابقاً. كما أن قلة المحتويات المنشورة عكس ما كان عليه الأمر سابقاً لا يعتبر دليلاً على نقص نشاط التنظيم الافتراضي، بل اعتبر الباحثان أن التنظيم يركز في إستراتيجيته على نشر المحتوى وإيصاله إلى أكبر عدد ممكن، وليس هدفه الحصول على عدد معتبر من المتابعين عبر تويتر أو تلغرام.

لذلك، وصل إليه الباحثان في القسم الأول إلى أن تنظيم الدولة نجح في مواصلة إنتاج المحتوى بمعدل ثابت على نطاق واسع وفي مدة طويلة؛ ونجح التنظيم في توزيع المحتوى عبر العديد من وسائل الإعلام الاجتماعية والمنصات الرقمية بما في ذلك فيسبوك وتويتر. وتمكن تنظيم داعش من الوصول إلى المستخدمين في جميع أنحاء العالم وفي المملكة البريطانية على وجه التحديد. وهنا تظهر الحاجة الملحة إلى اعتماد إستراتيجية عميقة من أجل مكافحة التهديد السيبراني لتنظيم داعش.

في القسم الثاني من الدراسة، انتقل الباحثون إلى محاولة اقتراح مقارنة أو إستراتيجية من أجل التعامل مع الخطر الإرهابي السيبراني، هذه المقاربة ليست خاصة بمؤسسات معينة فقط، ولكنها تعتبر إستراتيجية شاملة يجب أن يشارك فيها جميع أطراف المجتمعات.

تتضمن هذه الإستراتيجية الحد من مساهمة الباحثين، والمؤسسات البحثية، والصحافيين في نشر المحتويات الجهادية والدعاية لها دون وعي. ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق إجبار هؤلاء على التوقيع على ميثاق أخلاقيات يحدد حدود النشر بالنسبة لهؤلاء، لكيلا لا تساهم منشوراتهم المتوجهة لأغراض بحثية أو أغراض أخرى في عرقلة وتصعيب عمل الأجهزة الأمنية. وكذلك مكافحة الخطر الذي لا تزال تمثله وسائط التواصل الاجتماعي التقليدية، وأهمها فيسبوك، تويتر، غوغل، وغيرها. إذ رغم الجهود المبذولة من قبل الأجهزة الأمنية للحد من انتشار المحتويات الجهادية عبر هذه المواقع، فإن ذلك لا يعتبر كافيا، بل ينبغي تكثيف الجهود لتحقيق الهدف السابق.

وتناول الباحثون معضلة تتمثل في أن الشركات الكبرى الخاصة بالتواصل الاجتماعي تختلف سياساتها باختلاف مقراتها خصوصا، حيث لا يمكن التحكم في محتويات كافة هذه المواقع. يرفض تلغرام مثلا، التعاون مع الحكومات ونشر المعلومات الشخصية الخاصة بالمستخدمين، عكس فيسبوك الذي يتعاون دوريا مع الحكومة الأمريكية بصفة خاصة للتحكم في محتوى الموقع. واقترح الباحثون مقاربة سميت بـ "الضبط المسؤول"، حيث تمارس الهيئات المراقبة ولكن وبمسؤولية، من خلال مطالبة الشركات بمراجعة أو إصدار قواعد سلوك وشروط خدمة أكثر صرامة، بحيث تؤدي إلى قواعد ترفض صراحة التطرف، مثال على ذلك أنه في ماي 2016، وقعت فيسبوك، ومايكروسوفت، تويتر، ويوتيوب "مدونة قواعد السلوك" يراها الاتحاد الأوروبي، من أجل تحقيق الغرض السابق، ولو أن هذه المدونة تحتاج إلى مراجعة.

يشمل الضبط المسؤول مطالبة الشركات بالعمل مع وحدة الإنترنت الموسعة الخاصة بمكافحة الإرهاب CTIRU وتمويل جهودها. وهي مؤسسة بريطانية تعمل مع شركات الإنترنت من أجل إزالة المحتوى الإلكتروني الذي يحرض على الإرهاب أو يمجده. واستحداث لجنة لمكافحة التطرف تتمثل مهمتها في الإشراف على إزالة المحتوى على الإنترنت، إذ يجب أن يستعان بخبراء من أجل تحديد المحتويات التي يجب أن تحذف، خاصة وأن أغلبية هذه المحتويات منشورة باللغة العربية. وكخطوة أخرى، يجب إنشاء هيئة منظمة مستقلة جديدة من أجل مراقبة محتوى وسائل الإعلام الاجتماعية، ضمن اختصاص Ofcom (هيئة الاتصالات في المملكة المتحدة). إضافة إلى وضع نظام من العقوبات المالية، يدار من قبل الهيئة المنظمة المستقلة، لإجبار الشركات على الامتثال لما سبق ذكره من تدابير وقوانين، بحيث يشمل ذلك الشركات الناشئة والشركات الكبرى في آن واحد. وأخيرا النظر

في السبل التي يمكن بها استخدام التشريعات القائمة لمكافحة توزيع ونشر المحتويات المتطرفة، ومقاضاة المجرمين من الشخصيات المعنوية والعادية.

علاوة على ما سبق ذكره، تتطلب مكافحة الإرهاب السيبراني "استهداف الطلب عن طريق وضع تشريعات جديدة"، حيث يمكن النظر إلى سوق المحتويات المتطرفة أنها سوق فيها عرض وطلب. وتكمن أحد الحلول في محاولة تقليل الطلب إلى أقصى حد ممكن، وذلك عن طريق استحداث أو تصحيح تشريعات تبيّن للمستهلك الخطر الداهم الذي يمكن أن يسببه الاطلاع على المحتويات الإرهابية. واستعرض الباحثان مختلف التشريعات التي استحدثتها المملكة المتحدة البريطانية من أجل تحقيق الهدف السابق. وتمحورت أهداف هذه التشريعات في محاولة إبعاد المستهلكين المبحرين في شبكة الإنترنت عن مختلف المحتويات المتطرفة، من حيث الاطلاع عليها لأي غرض كان، إضافة إلى الدفع لثقافي شبهة أو تهمة تمجيد الجماعات المتطرفة بقصد أو عن غير قصد، عن طريق نشر مثل هذه المحتويات في مواقع التواصل الاجتماعي خصوصا.

بيد أن الباحثين اقترحوا مجموعة من الحلول من أجل تحسين فعالية المنظومة التشريعية، حيث يجب تطوير القوانين المدنية التي تشرف على المحاكم تنفيذها، والتي من شأنها أن تعامل حيازة المواد المتطرفة كشكل من أشكال السلوك المناهض للتنمية الاجتماعية. ويجب صياغة تشريعات جديدة لتجريم حيازة واستهلاك المواد التي تحوي محتويات إرهابية. وتقع العقوبات لاستهلاك أو حيازة هذا المحتوى وفقا لتاريخ الجاني نفسه (بما في ذلك أي إدانات سابقة)؛ وكمية المواد التي تم الاطلاع عليها؛ وطبيعة المادة أيضا، ليتم ترتيب خطورة الجريمة أخيرا حسب فئات: الأكثر خطورة، المتوسطة، والأقل خطورة.

في القسم الثالث والأخير من الدراسة، ارتأى الباحثون إجراء مجموعة من الاستبيانات من أجل قياس مواقف الجماهير حيال المواد المتطرفة، ويندرج ذلك في محاولة تحقيق التوازن المرغوب من قبل الجميع بين الأمن والحرية في الفضاء السيبراني. ولكن الهدف لم يكن محاولة "اختيار السياسة التي هي الأكثر شعبية لدى الجماهير". ولكن بدلا من ذلك، أراد الباحثون فهم توجهات الرأي العام وكسب نظرة على نطاق أوسع من الآراء المختلفة. وفي ما يلي، نستعرض أهم الأسئلة التي تمت الإجابة عليها:

من المسؤول عن مراقبة أو إزالة المحتوى المتطرف؟ 72% اختاروا: الشركات التي تتحكم في محتويات المواقع، مثل فيسبوك، غوغل... الخ.

هل تعتقد أن شركات الإنترنت الرائدة تقوم بما يكفي لمكافحة التطرف عبر الإنترنت؟ 65% اختاروا: لا تقوم بما يكفي.

كيف ينبغي أن تستجيب شركات الإنترنت للمحتوى المتطرف؟ 74% اختاروا: يجب أن تكون أكثر استباقية في تحديد وحذف المحتوى المتطرف.

ما هي أفضل طريقة للتعامل مع المواد المتطرفة على الإنترنت؟ 78% أجابوا: ينبغي إزالتها في أسرع وقت ممكن.

هل تؤيد أو تعارض الحكم بالسجن على مستهلكي ومستخدمي المحتويات المتطرفة؟ أيد حوالي 70% فرض عقوبة السجن.

ما هي المحتويات التي تؤكدون تمام التأكيد أنها محتويات متطرفة؟ أجاب 57% أنها تتمثل في أخطر أنواع العنف مثل الاغتصاب، أو القتل، أو غيرهما.

هل تعتقد أن الأطفال هم أكثر أو أقل عرضة من البالغين لمشاهدة المحتوى المتطرف؟ أجاب 43% أنهم لا يمثلون لا أكثر ولا أقل من يتعرض للمحتويات المتطرفة.

هل تفضل فضاء انترنت متحكم فيه أو حر وغير متحكم فيه؟ فضل 66% فضاء أنترنت متحكم فيه من طرف السلطات المختصة.

إلى أي مدى تعتقد أن الأشخاص الذين يرتكبون أعمالا إرهابية هم "متطرفون"؟ أجاب 52% أن ذلك قد يكون جزئياً، بحيث يمكن أن يكونوا قد تأثروا بطريقة ما ولكن يجب أن يكون هناك بعض التعاطف معهم في المقام الأول.

أين يمكن أن يظهر التطرف؟ أجاب 49% أنه قد يظهر على الإنترنت أو في الواقع معا.

تعتبر الأسئلة السابقة أهم الأسئلة التي تم طرحها على المستجوبين من أجل قياس توجهات العامة تجاه قضية التطرف في الفضاء السيبراني، والتي سمحت بالوصول إلى استنتاجات مهمة من النتائج السابقة. وقد اعتمد الباحثون على منهجية تم التركيز فيها على المنهج الكمي، إذ أن القسم

الثالث من الدراسة تم تخصيصه بشكل شبه كامل للاستبيانات التي تم إجراؤها وإظهار نتائجها وفق منطق كمي، من أجل التعرف على توجهات الرأي العام تجاه قضية التطرف السبيراني، ومن ثم بناء إستراتيجية لمكافحة الظاهرة بناء على نتائج الاستبيانات. ولعل النقطة التي تميز الدراسة كذلك تلك اللغة العلمية التقنية التي طغت على الدراسة، وهي تختلف كثيرا عن تلك الدراسات ذات الطابع النظيري البحث، أو الطابع غير التقني، إذ أن تناول الموضوع من حيث الأمثلة، والتحليل، والأرقام المقدمة كان ذا طبيعة تقنية تتم عن معرفة عميقة بموضوع الدراسة من قبل الباحثين.

ومن أهم الإضافات العلمية التي قدمها الباحثون في مؤلفهم، دراسة واضحة الأهداف، وسهلة الفهم، وتقنية الطبيعة، وموجهة مباشرة لصناع القرار في المملكة المتحدة من أجل تحيين، وتعديل، أو إعادة صياغة استراتيجياتهم بما يتماشى والنتائج التي قدمتها الدراسة. بحيث أن ما تمت ملاحظته بشكل جلي في الدراسة؛ تلك الإشارة الواضحة إلى ضرورة التعاون بين المؤسسات الحكومية ومراكز البحث، من أجل صياغة أحسن السياسات المتعلقة بمكافحة ظاهرة الإرهاب السبيراني.

وإن كانت الدراسة لا تخلوا من سلبيات مثل عدم التوازن الواضح بين فصول الدراسة مثلا، من حيث أنه لا توجد وحدة موضوعية في المؤلف، كما أن الباحثين لم يقوموا بمناقشة البحوث السابقة التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة؛ إلا أن النقطة الأولى يمكن تفسيرها بأن الدراسة قد أعدّها ثلاثة باحثين وليس باحث واحد، وهذه ميزة صارت تميز البحوث الغربية عموما؛ تسمح بالتعرف على رؤى، ومقاربات، وأفكار متعددة في دراسة واحدة. أما في ما يخص النقطة الثانية، فالدراسة أريد لها أن تكون أصيلة بشكل كبير، موجهة مباشرة نحو صناع القرار في المؤسسات الحكومية البريطانية لصياغتها في شكل قوانين.

وفي الأخير، ورغم أن الدراسة يمكن اعتبارها مرجعا في ميدان البحوث الخاصة بالتطرف في الفضاء السبيراني، إلا أن ما تمت ملاحظته أن التركيز كان كبيرا على وسائط التواصل الاجتماعي، ومن أهمها تلغرام وتويتر، من حيث أنها تعتبر بمثابة الفضاء المفضل لدى الجماعات المتطرفة على الإنترنت، مع إغفال مجال افتراضي كبير صارت تنشط فيه الجماعات المتطرفة المختلفة، والمتمثل في ما يسمى بـ "الإنترنت المظلم"، بحيث أن شبكات كبيرة في الإرهاب والجريمة المنظمة صارت تستخدم متصفح تور TOR من أجل التنسيق للقيام بعمليات مختلفة، مع استخدام ما صار يسمى بـ "العملات المشفرة" كالببتكوين لإجراء تحويلات مالية والمطالبة بفيديوات وغير ذلك.

جميل أبو العباس زكير الريان، المتطرفون: نشأة التطرف الفكري وأسبابه وآثاره وطرق علاجه، بهاء درويش (تقديم)، ط 2 (مصر: النخبة للطباعة والنشر، 2019)

د. جميل أبو العباس زكير الريان¹
Dr. Jameel Abu Al Abbas rayan
الفلسفة الحديثة والمعاصرة (جامعة المنيا، مصر)
Modern and Contemporary Philosophy (Minia University, Egypt)

أصبح الاهتمام بقضايا التطرف الفكري حديث الساعة في الآونة الأخيرة؛ وذلك لتزايد سعة العنف وتعدد صور التطرف الفكري وتفاقمهما- لا نقول في المجتمعات العربية فحسب بل وفي المجتمعات الغربية أيضاً على حد سواء- والتي أشعلت نيران الحرب بين بعض الدول وبعضها من ناحية، وبين أفراد الدولة الواحدة وبعضهم بعضاً من ناحية أخرى بسبب هذا التطرف الفكري وما ترتب عليه من جرائم الإرهاب، والتدمير، والقتل بغير وجه حق.

جاء هذا الكتاب الذي بين أيدينا والذي سبق نشره من قبل تحت عنوان: المتطرفون عام 2016، والذي تعد هذه الطبعة تطويراً وتنقيحاً لطبعة الكتاب المذكور. ومن منطلق إيماننا أن الإنسان ليس شريراً بطبعه كما ذهب إلى ذلك بعض الفلاسفة قديماً وحديثاً، وإنما الأصل فيه الخير والاستثناء هو الشر؛ دليلاً في ذلك أن الإنسان لا يولد مُجرماً أو متطرفاً، وإنما ثمة عوامل ما مجتمعة أو متفرقة تؤدي ببعض أصحابها إلى النزوح نحو التطرف فتلقى استجابةً من قِبَل بعض الأنفس الشريرة أو الأمانة بالسوء.

إن هذا يعني أن الطبيعة الإنسانية تحمل بين طياتها الخير والشر معاً فأيهما غلب كانت له الغلبة. وفي ذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله-: "كما قال أبو بكر عبد العزيز- من أصحابنا- وغيره: خُلِقَ للملائكة عقولٌ بلا شهوة، وخُلِقَ للبهائم شهوة بلا عقل، وخُلِقَ للإنسان عقل وشهوة، فمن غلب عقله شهوته: فهو خيرٌ من الملائكة، ومن غلبت شهوته عقله: فالبهائم خيرٌ منه."²

¹ rayanabbass@minia.edu.eg

² انظر: ابن تيمية: "مجموع الفتاوى" (15 / 428 ، 429).

لهذا جاءت الشريعة الإسلامية الغراء كي تحث الإنسان على الخير وتتهاه عن الشر منهاجها في ذلك الوسطية الحنيفية السمحة.

لا شك أن الشريعة الإسلامية وسط بين الشرائع السماوية، والمسلمون حقًا هم الأمة الوسط بين الأمم، وكذا أهل السنة والجماعة: أهل الاستقامة هم الوسط بين الفرق الإسلامية المتعددة، لذا قال الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143]، فالأمة الوسط هي أمة العدل، والقسط، تلك الأمة التي قوامها منهاج الاستقامة من خلال إتباع الكتاب والسنة. وقد خاطب الحق تبارك وتعالى رسوله ﷺ بعدم إتباع من فرّقوا دينهم، وأصبحوا جماعات متعددة متناحرة بقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة الأنعام: 159]. ثم أمره بالاستقامة، وقومه بعدم الطغيان بقوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سورة هود: 112]. كما حذر سبحانه وتعالى، الأمة الإسلامية من التطرف الذي يكون سببًا في عصيانه وعدم طاعة رسوله، ومن ثمّ، النزاع، والفشل، والضعف، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [سورة الأنفال: 46].

بيد أن، العديد من مجتمعات العالم المعاصر ودوله، إن لم تكن جميعها، تعيش حالة من التوتر والقلق الدائمين هذه الأيام؛ بسبب تفشي ظاهرة التطرف الفكري واتساعها، ليس على المستوى الفردي فحسب، بل وعلى المستوى المجتمعي والدولي أيضًا. كما ازدادت حدة هذا التوتر والقلق في الآونة الأخيرة؛ لأن هذا التطرف لم يعد يقبع في دائرة التنظير المجازي، وإنما خرج إلى حيز الوجود الواقعي. ومن ثم، أصبح التطرف الفكري الركيزة الأساسية للولوج في دوامة العنف الذي نجم عنه الإرهاب الإجرامي بصوره المختلفة والمتعددة.

على هذا، فقد أدت خطورة هذا التزاوج بين التطرف الفكري والعنف بكافة صورته إلى جحيم الحروب الأهلية، مثل: الحروب الأهلية التي وقعت في أميركا وكذلك في روسيا- الحرب الأهلية الروسية كلّفت روسيا ما يقرب من ثلاثة عشر مليون روسي راحوا ضحيتها- وفي فنلندا، وأيرلندا، والصين، وفيتنام، والحروب الإسبانية، واليونانية، وفي البارجواي، وكوستاريكا، وكوريا، واندونيسيا، ونيجيريا، وباكستان، ولبنان، وأفغانستان، والجزائر، وفي العراق، وسوريا، وليبيا، والسودان التي يعد ضحاياها أكبر عدد ضحايا من بعد الحرب العالمية الثانية. ولا تزال تلك الحروب تستعر في عدة بقاع

من العالم مثل: الحرب الأهلية في ليبيا، والعراق، واليمن، وسوريا التي راح ضحيتها الكثير ولا يزال يقتل الآلاف من الشباب، ناهيك عن الأطفال والنساء، والخراب، والدمار.¹

ومن المؤكد أن يقود هذا التزاوج أيضًا، إلى سعي الحروب الدولية- مثل: اندلاع أكبر حربين عالميتين (الحرب العالمية الأولى "1914-1918"، والحرب العالمية الثانية "1939-1945") اللتين راح ضحيتهما عشرات الملايين من البشر سواءً من العسكريين أو من المدنيين- وبالتالي تتكرر المآسي نفسها التي كان قد جناها العالم من قبل. لذا، كان لابد من ظهور رؤى وأفكار تدعو إلى نبذ التطرف الفكري، والعنف، والحرب وتنادي بالأمن الفكري، والهدوء، والسلام، من خلال الدين أو القيم الإنسانية المشتركة بين البشر جميعًا التي تحض على الخير وتدفع الشر. ومن ثم، التأكيد على وضع مواثيق وقواعد أخلاقية وقانونية عالمية ومحلية؛ يكون هدفها وغاياتها أن تَجِدَّ من هذا التطرف الفكري وما يتبعه.

من هذا المنطلق، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس: ما التطرف الفكري؟ والذي تتبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية: متى نشأ التطرف الفكري، أو ما تاريخ ولادته؟ ما أسبابه؟ ما آثاره؟ ما طرق علاجه؟

تسعى هذه الدراسة لمحاولة سد الثغرات في هذا المجال، من خلال دراسة مفهوم التطرف الفكري، وتحديد موقف الإسلام منه، وذلك لتوضيح المسار الفكري والسلوكي السليم، بالإضافة إلى الاجتهاد في تنقية الفكر، والعودة إلى الإسلام منهجًا وشريعة. وبالنسبة للأسباب التي دفعتني للإقبال على هذه الدراسة فهي أسباب عدة منها:

- تزايد حدة التطرف الفكري في الآونة الأخيرة؛ سواء على مستوى المجتمع الدولي، أو على مستوى المجتمع المحلي، والذي أدى بالضرورة إلى زيادة نغرات العنف، والإرهاب، ومن ثم القتل والفتك بملايين البشر.

- عدم وضع تعريف جامع مانع، محدد ودقيق لمفهوم التطرف الفكري، الأمر الذي يجعله عامًا وفضفاضًا، وبالتالي، أُدخلت فيه الكثير من القضايا التي ليس لها صلة به، فلا يكون حديث عن

¹ انظر: دليل «الحروب الأهلية»: كيف تُصنع حربٌ أهلية في 9 خطوات؟، في مجلة ساسة الإلكترونية، يوليو 2015، تم الدخول 2016/3/12.

التطرف إلا ويأتي الحديث عن الإرهاب، والغلو، والأصولية، والعنف، إما جهلاً بحقيقة تلك المصطلحات والفروق بينها، أو بقصد الربط في المقاصد أو في المعتقدات مع عدم وجوده، بل إن بعض الباحثين يجعل بعض تلك المصطلحات مترادفة. وهذا بلا شك، ربط غير وجيه لاختلاف المفاهيم والدلالات والمقاصد لكل منها. لذا، جاءت هذه الدراسة لإزالة اللبس عنه وتوضيح المقصود به.

- إصاق جرائم التطرف الفكري وتبعاته بالإسلام والمسلمين دون غيرهم، ووصف الدين الإسلامي بدين التطرف، والعنف، والإرهاب، إلى جانب النظر إليه باعتباره دين السيف والقتل، والرد على مثل هذه الافتراءات.

- ظهور بعض الجماعات المتطرفة التي نشأت من رحم الفهم الخاطئ للأديان، وكذلك سطوة السلطات الديكتاتورية واستبدادها، مما أدى إلى مغالاة هذه الجماعات والسلطات وتشددها وتطرفها، ومن ثم، عاثت في الأرض الفساد عن طريق الإرهاب، والقتل، وسفك الدماء بغير وجه حق. لذا، كان لابد من معرفة أسباب ظهورها والعمل على الحد من امتداد جذورها.

- الحد من نزاعات التطرف، والعمل على حماية الأمن القومي؛ وذلك لأن التطرف الفكري يستنزف طاقات المجتمع الرئيسة، ومن ثم، عرقله النهضة العلمية والحضارية، وبالتالي التخلف عن ركب التقدم الحضاري.

- حماية الكثير من الشباب عُرضة التطرف الفكري، وخاصة من قبل بعض الجماعات المتطرفة التي تستغل ضعف إمكانات الشباب العلمية، والفكرية، والاقتصادية.

على الرغم من أن ثمة عدد لا بأس به من الباحثين والمفكرين تناولوا قضية التطرف الفكري، إلا أن معالجتهم لها كانت من منظور جزئي محدود النطاق، من خلال عرضهم لنشأة التطرف الفكري، وأسبابه، وطرق علاجه؛ فقد جعله أحدهم مُقتصرًا على التطرف في الدين، في حين ذهب الآخر، إلى جعله منحصراً في جانب التطرف في التربية فحسب ... الخ. لذا، جاءت أهمية هذه الدراسة، في محاولتها تقديم بناء متكامل الأركان عن إشكالية التطرف الفكري سواء على المستوى المحلي أو الدولي، والوقوف على النشأة، والأسباب وطرق العلاج الكلية-لا الجزئية- للظاهرة. ويمكننا إرجاع أهمية هذه الدراسة أيضًا إلى أنه لا توجد دراسة علمية-على حد علم الباحث- في المكتبة العربية تناولت قضية التطرف الفكري من خلال هذا المنظور الشمولي. باستثناء بعض الدراسات الجزئية هنا

وهناك، ركزت على جانب واحد من جوانب التطرف الفكري. وعلى هذا، فلا توجد - حتى الآن - دراسة تناولت ظاهرة التطرف الفكري في مجملها، ومن ثمَّ، أخذ الباحث على عاتقه مهمة استكمال جوانب القصور والضعف التي لم تدرس بعد بصورة شاملة ومستوفية.

أما عن خطة الدراسة؛ فقد انقسمت إلى خمسة فصول، تسبقها مقدمة وتمهيد وتليها خاتمة، يمكن ترتيبها على النحو التالي:

عرضت في المقدمة؛ لمشكلة الدراسة، وأسبابها، وأهميتها، والدراسات السابقة، وخطة الدراسة ومنهجها. في التمهيد؛ وضحنا كيف أن الإسلام؛ دين الحرية، والاستقامة، والاعتدال والوسطية، والرحمة، وكيف أنه ضد التطرف بكل صوره. أما الفصل الأول؛ فيحمل عنوان: "معنى التطرف الفكري وعلاقته بالمفاهيم الأخرى"؛ وفيه تناولنا معنى التطرف في اللغة والاصطلاح، ومعنى الفكر لغة واصطلاحًا، ومعنى التطرف الفكري، بالمعنى العام، وبالمعنى الخاص، والفرق بين الفكر المتطرف والتطرف الفكري، والتطرف الفكري وعلاقته بمفاهيم أخرى؛ كالعنصرية، والتشدد أو التعصب، والغلو، والعنف، والعدوان، والإرهاب. ومعنى هذه المصطلحات لغةً واصطلاحًا. وختمنا هذا الفصل بسمات الشخصية المتطرفة فكريًا والتي منها؛ أن الشخص المتطرف صاحب نظرة أحادية للظواهر، ومنغلق معرفيًا، وتعميمي في إصداره للأحكام، مُتبع للشهوات والشبهات، بالإضافة إلى أن أحكامه مطلقة تعجز عن إدراك التكامل بين وجهات النظر المختلفة حول الموضوع الواحد.

أما الفصل الثاني: فقد جاء بعنوان "نشأة التطرف الفكري"، وقد تناول تاريخ التطرف الفكري؛ منذ تطرف إبليس، مرورًا بتطرف قابيل، والنمرود، وفرعون. ثم يعرض للتطرف الفكري في الفكر الغربي منذ اليونان والعصر الوسيط المسيحي وحتى الآن. وللتطرف الفكري في الفكر العربي منذ بلاد العرب والعصر الوسيط الإسلامي وحتى الآن. بالإضافة إلى إبراز الفارق بين التطرف الفكري المحلي والدولي. وينتهي بعرضنا لأنواع التطرف الفكري والتي منها، على سبيل المثال لا الحصر، التطرف الفكري الديني (اليهودي - المسيحي - الإسلامي)، والتطرف الفكري الأيديولوجي والفلسفي (تمجيد العقل - تجميد/ تحجير العقل)، والتطرف الفكري السياسي (الاستبدادية - الفوضوية)، والتطرف الفكري الاقتصادي (الرأسمالية - الاشتراكية)، والتطرف الفكري المجتمعي (التحرر - الانغلاق).

وتناول الفصل الثالث: "أسباب التطرف الفكري" وفيه قدم الباحث تفسيرًا مفصلاً لأسباب التطرف الفكري المختلفة وهي؛ الأسباب الدينية والتربوية، والأسباب الاقتصادية، والأسباب السياسية،

والأسباب الإعلامية، والأسباب الفكرية، والتوجه الفكري الشاذ. وبالنسبة للفصل الرابع: فهو يحمل عنوان "آثار التطرف الفكري" وهو يعرض لبعض الآثار التي خلفها التطرف الفكري تجاه المجتمع؛ وهي الأثر الذاتي على المتطرف نفسه، والأثر السلوكي، والأثر السلبي على الأمن المجتمعي، والأثر السلبي على المنظومة الفكرية والاجتماعية، والأثر السلبي للتطرف الفكري من وجهة نظر دينية. أما الفصل الخامس: فهو يحمل عنوان "طرق علاج التطرف الفكري" وفيه يعرض الباحث لطرق علاج التطرف الفكري من ناحية؛ مستوى الفرد، ومستوى الجماعة، ومن ناحية المستوى المجتمعي، بالإضافة إلى عرضنا لأبرز أساليب العلاج على المستوى العام، والمناعة الفكرية. وجاءت الخاتمة متضمنة عرضاً مفصلاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة، بالإضافة إلى توصيات الدراسة.

الإسلام دين الحرية، والاستقامة، والاعتدال، والوسطية، والرحمة

الحرية المقصودة في هذا الإطار لا تربو عن كونها حرية ملتزمة، ومُفَنَّنة بميزان الشرع، والعادات، والتقاليد، بحيث لا تتطرق إلى أن تكون تطرفاً وفوضوية مزعجة. حقاً، إذا نظرنا إلى الدين الإسلامي نجد أنه دين الحرية، والاستقامة، والاعتدال، لا دين التطرف والانحراف؛ فهو دين الحرية لأن الحق سبحانه وتعالى يقول: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة: 256]. ويقول جل شأنه أيضاً: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَعِينُوا يُعَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَقَقًا﴾ [سورة الكهف: 29]. وغيرها الكثير والكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي حثت على أن يعتقد غير المسلمين ما يشاءون، ويدينون بأي دين يبتغون، وأنه لا أحد مُكره أو مُجبر على الدخول في الإسلام، في الوقت نفسه الذي يستكر عليهم ما يدينون به من كفر.

والإسلام دين الاستقامة، لأنه أمر بها، وحث عليها، وبيّن جزاء مخالفتها؛ وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطَّعُوا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سورة هود: 112]. قال "ابن عاشور": "الاستقامة: هي العمل بكمال الشريعة؛ بحيث لا ينحرف عنها قيد شبر". وقال "صاحب ظلال القرآن": "فالاستقامة: الاعتدال، والمعنى على النهج دون انحراف. ومما يستحق الانتباه هنا أن النهي الذي أعقب الأمر بالاستقامة لم يكن نهياً عن القصور والتقصير، وإنما كان نهياً عن الطغيان والمجاوزة... والله يريد دينه كما أنزله، ويريد الاستقامة على ما أمر دون إفراط ولا غلو،

فالإفراط والغلو يخرجان هذا الدين عن طبيعته". وقال سبحانه وتعالى في بيان عاقبة الاستقامة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة الأحقاف: 13] وقال جلَّ شأنه: ﴿وَأَلَّوْا اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [سورة الجن: 16]. وغيرها الكثير من الآيات والأحاديث النبوية التي تحث على الاستقامة، وتحذر من تعدي حدود الله تعالى.¹

والإسلام دين الاعتدال والوسطية السمحة في كل مناحي الحياة دون إفراط ولا تفريط؛ الإفراط المبالغة بقصد التزام أحكام الدين، والتفريط التهاون بأحكامه. وسطية معتدلة من غير مغالاة أو تطرف. وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [سورة البقرة: 143]. وقد جاء في السنة النبوية المطهرة الكثير من الأحاديث الشريفة التي تحث على هذه الوسطية والاعتدال والتي منها على سبيل المثال لا الحصر، من حديث أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) عنها أنها قالت: "دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدِي امْرَأَةٌ، فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ فَقُلْتُ: امْرَأَةٌ لَا تَنَامُ، تُصَلِّي. قَالَ: «عَلَيْكُمْ مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُ اللَّهُ حَتَّى تَمْلُؤُوا» وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ".²

لذا، فلا غرو أن تكون الأمة الإسلامية، الأمة التي تتبع دين ربها سبحانه دون إفراطٍ أو تفريطٍ، أمة الوسطية، ودينها وسط بين الغالي فيه والجافي عنه. فكما أن الجافي عن الأمر مضيق له فالغالي فيه مضيق له أيضًا، هذا بتقصيره عن الحد، وهذا بتجاوزه الحد، وإنَّ التزحزح عن هذا المنهج الوسط يُعدُّ افتراءً على الله في حكمه، واستدراكًا عليه في شرعه، وإنَّ وسطية الإسلام وسماحته لا تؤخذ من العقول البشرية، ولكنها تؤخذ من النصوص الشرعية، وإنَّ دين الإسلام والمتمسكين به بعلمٍ برآءٍ من الانحراف عن الوسط، سواءً الجانح إلى الغلو، أو المائل إلى التقصير. أما عن عدل الإسلام ورحمته فقد وردت العديد من آيات الذكر الحكيم والأحاديث النبوية الشريفة في هذا الشأن، فالإسلام دين الرحمة ورسوله رسول الرحمة ليس للمسلمين فقط، وإنما للعالمين من الإنس، والجن، والحيوانات، والجمادات. وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالى في وصف رسوله مع المؤمنين به: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ

¹ طه عابدين طه: الانحراف الفكري؛ مفهومه، أسبابه، علاجه، في ضوء الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، الرياض، د.ت.، ص 18. تم الدخول 2015/3/8.

<https://qu.edu.sa/files2/tiny-mceplugins/filemanager/files/4290464K036001.PDF>

² أخرجه الإمام مسلم، انظر: عبد العزيز عثمان شيخ محمد، "الوسطية في الإسلام وأثرها في الوقاية من الجريمة"، (رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008).

لِنْتُ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتُ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ» [سورة آل عمران: 159]. أما عن حاله صلى الله عليه وسلم مع غير المسلمين قال عنه ربه جلَّ وعزَّ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأنبياء: 107].

من كل هذا، يتضح أن الإسلام ينبذ التطرف، والتشدد، والغلو، والعنف، وكل ما يخالف الصفات والسمات الحميدة سابقة الذكر.

نتوصل من هذا الكتاب إلى عدة نتائج هي:

- إن للتطرف الفكري مفهومين؛ أحدهما، التطرف الفكري بالمعنى العام، والذي تندرج تحته مفاهيم خاصة متعددة منها؛ العنصرية، والتشدد، والتعصب، والغلو، والعنف، والعدوان، والإرهاب. كل مفهوم منهم مقدمة لما بعده ونتيجة لما قبله. والآخر، التطرف الفكري بالمعنى الخاص، والذي ينطوي تحته التطرف الإيديولوجي أو العقلي.
- إن الشخص المتطرف على استعداد أن يضحي بأثمن ما عنده (بلده، أسرته، حريته، وظيفته)، ولاسيما حياته، وفي كثير من الحالات حياة الآخرين أيضًا باسم فكرة، سواء أكانت فكرة دينية، أو سياسية، أو أيديولوجية، تكوّن لديه اعتقاد جازم بصحتها وجدارتها، إلى درجة لا يُساورها الشك.
- اتهام المسلمين- دون غيرهم- بالإرهابيين والمتطرفين، وأن الإسلام عقيدة وشريعة مصدر للتطرف، والعنف، والإرهاب، من قبل أعداء الإسلام والمسلمين، فيه ظلم وتشويه لصورة الإسلام الحقيقية الواضحة والناصعة. بل وفيه نفي للحقائق؛ الهدف منها صد الناس عن دين الله تعالى. فالإسلام عقيدة وشريعة، هو دين الوسطية والعدل والرحمة والتسامح، وأنه يرفض بشدة، التطرف بكل صوره وما يتبعه من تعصب، وتشدد، وغلو، وعنف، وإرهاب، وقتل بغير وجه حق.
- لم تخلُ عقيدة، أو مذهب، أو مجتمع على مر العصور من صور بعض العناصر المتطرفة، والتي تسمى بالتالي، عن غير قصد، إلى ما تنتمي إليه. وإن كنا نرفض التعميم على إطلاقه؛ لأن ما ينطبق على الجزء لا ينطبق بالضرورة على الكل. فمثلاً، إساءة بعض الجماعات المتطرفة في الإسلام لا تجعلنا نحكم على الإسلام بالتطرف. وبالمثل، في غيره من المذاهب والأفكار الأخرى.

- لا يمكن للأمة الإسلامية أن تتقدم وتستعيد حضارتها وعزتها إلا ببناء شخصية إسلامية معتدلة تسير على نهج الكتاب والسنة، وتنبذ التطرف الفكري بكل صورته، وتُحذ من استشرائه، وتعمل على مواكبة التطورات الفكرية والعلمية الحديثة بما يتفق مع دينها وشريعته، في الوقت الذي تأخذ فيه من تراثها؛ دينها، وقيمها، وأخلاقها، وعاداتها وتقاليدها، ما ينفع الإسلام ويخدم البلاد والعباد.
- إن أسباب التطرف الفكري لا تقتصر على سبب دون غيره، بل قد يكون أحد الأسباب التي ذكرناها من قبل -كالأسباب السياسية، أو الدينية، أو الأسرية، أو الاقتصادية... الخ- بمفرده سبباً للتطرف الفكري، أو أن تكون كلها مجتمعة سبباً له أيضاً. ناهيك، عن أنه من الخطأ الجَمّ قصر التطرف الفكري على سبب بعينه فحسب؛ كالسبب الديني أو السياسي مثلاً.
- إن للتطرف الفكري آثاراً تهدد الأمن القومي، والمجتمعي، والأسري، ويعمل على عرقلة الأمة الإسلامية وتخلفها عن ركب الحضارات الأخرى، في الوقت الذي تكون في أمس الحاجة إلى استعادة عافيتها من جديد.
- إنه يمكن علاج التطرف الفكري والحد من تفاقمه، وإن كان من الصعوبة بمكان القضاء عليه تماماً، ويختلف علاج التطرف الفكري من مجتمع لآخر، ومن حالة لأخرى وذلك حسب الأسباب والدوافع التي تنطلق منها كل شخصية متطرفة.

يوصي الباحث بضرورة:

- أن تقوم مؤسسات الدولة، أي دولة يستشري فيها التطرف الفكري، بالسعي الحثيث نحو حوار فكري بناء من خلال مقارعة الحجة بالحجة، ودحض شبهات أفكار المتطرفين، وتفنيدها، ونقدها من خلال الدراسات والبحوث المُدعمة بالأدلة الدينية، والفكرية، والعلمية السديدة. وذلك إيماناً منا بأن الفكر لا يواجه إلا بالفكر؛ فعلى مدار تاريخ البشرية لم يفلح العنف في مواجهة التطرف الفكري، وإنما عمل على تأجيج ناره بدلاً من إخمادها.
- وجوب العمل على تفكيك خطاب التطرف الفكري، وبيان مدى ضعفه، وهذيانه. وذلك عن طريق نشر الوعي الديني، والثقافي، والإعلامي، بالحكمة والموعظة الحسنة من خلال الفقهاء، والعلماء، والدعاة المتخصصين.

- لزوم التفرقة بين من لا يخرج تطرفه الفكري عن حيز التنظير فحسب، وبين من أضحى تطرفه أمر واقع يعيث في الأرض الفساد من خلال العنف، والإرهاب، والقتل، والتدمير، وإن كان كلاهما في موضع الاتهام سواء، ولكن ينبغي ألا يتم الحكم على الجميع بعقوبة واحدة، بل ينبغي أن يحاسب كل منهم على قدر جُرمه، وفعله.

- العمل على إعلاء القيم الإنسانية السامية، وخاصة كرامة الإنسان وحرية، وإحساسه بقيمته وذاته من خلال رفع الظلم والاستبداد السياسي، والاجتماعي، والأسري،... الخ، عنه، وتحقيق سبل الرفاهية التي تُعينه على أن يكون إنساناً سوياً، نافعاً لدينه، ووطنه، ومجتمعه، وذلك من خلال التربية الإسلامية السليمة التي تقتدي بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ قولاً وفعلاً. وأن يسعى الحاكم إلى استشعار جميع المواطنين أنهم سواء أمام العدالة.

- ضرورة الاهتمام بالأسر الفقيرة والعشوائيات؛ لأنها حسب الإحصائيات تكون نسبة تطرف الشباب الفقير الذي يكون مكبلاً فيها بأغلال الثالوث المدمر: الفقر، والجهل، والمرض، أكثر بكثير من تطرف شباب الأسر الغنية، وذلك من خلال اهتمام أجهزة الدولة والتضامن الاجتماعي بتشجيع الجمعيات الخيرية المشهورة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل للشباب، مع الاهتمام بالرعاية الصحية والتعليم.

- كما توصي الدراسة بوجوب تكاتف جميع فئات المجتمع للتصدي للفكر المتطرف؛ بداية من عائل الأسرة الأم والأب معاً، مروراً بالشارع، والمدرسة، والمؤسسة الدينية، وانتهاءً برجال الحكم والسلطة، والعمل على نشر الفكر المعتدل دون إفراط ولا تفريط، وذلك إيماناً منا بأن الوقاية خير من العلاج، وحتى يتم استئصال التطرف من جذوره قبل أن يستشري في المجتمع.

- وأخيراً، توصي الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول التطرف الفكري، بعد تفكيك الإشكالية إلى مشكلات متعددة بحيث يتناولها المتخصصون كل حسب تخصصه، مما يساعد على إيجاد حلول متكاملة للإشكالية في مجملها دون الوقوف على أجزاء منها ومعالجتها دون غيرها، وينبغي أن تشمل هذه الدراسات الآتي:

- التطرف الديني؛ الإشكالات وآليات الحل من منظور عصري.

- التطرف السياسي؛ أسبابه وطرق علاجه.

- التطرف الفكري؛ المشكلات والحلول: رؤية نفسية، رؤية تربوية وأسرية، رؤية اقتصادية.

محمد السباعي، التطرف العنيف: مراحل غسل الأدمغة من الاستقطاب إلى التجنيد، ط 1 (فاس، المغرب: مقاربات للنشر، 2018)

Dr. Mohamed Sbaei

د. محمد السباعي

(Morocco)

(المغرب)

أعدّ توظيف النصّ الديني لغاية استقطاب عناصر جديدة إلى خلية، أو تنظيم متطرّف عنيف عملية أساسية في نشر أفكاره وثقافته. وهي تقوم في صلبها على ترسيخ مغالطة مفادها "أنّ لا اجتهاد فيما ورد فيه نصّ"؛ أي أنّ حياة المسلم في مجملها معطاة سلفا وما عليه سوى إدراك وفهم ذلك فهما صحيحا بحسب ثقافة التطرف العنيف.

يمارس المتطرّفون العنيفون عمليات الاستقطاب، فهم لا يكتفون بتثبيت النصّ (القرآن والسنة) ولا نصّ النصّ (تأويلات وتفسيرات بعض الفقه)، وسلبهما سياقات ورودهما التّاريخيّة الصّحيحة؛ بل يقومون بالخلط بينهما ليكرّسوا المفهوم الحديث والمعنى القديم لكلمة "نص"، ساعين من وراء ذلك إلى الحفاظ على استمراريّة التّقليد، ونفي الاجتهاد وتعليقه لنفي الحقّ في الاختلاف، وتجاوز الواقع لصالح منظومتهم (ثقافة التطرف العنيف). ولذلك فإنّهم في إطار مغالطات خطيرة، يمرّونها للمستهدفين بالاستقطاب، قد رصد مؤلف كتاب "التطرف العنيف مراحل غسل الأدمغة من الاستقطاب إلى التجنيد" سعيهم إلى ترسيخ الفهم بما يلي:

1. محاولتهم إفهام المستهدفين بالاستقطاب أنّ السّياسة ونظام الحكم وردا بنص (قرآن أو سنة) بمعنى أنّهما من أصول الدين؛ أي أنّهما دين حتم ووحى لا دخل لإرادة الإنسان فيه. أو بمعنى آخر أنّ صناعة القرار السياسي ليست من اختصاص البشر وإنّما ذلك يدخل في باب تطبيق شرع الله في الأرض.

2. حتّهم على التمسك - بشكل دوغماتيقي- بقائمة من الآراء المكرسة لثقافة التطرف العنيف مع تسفيه المعارضين، وعدّهم من أهل المروق والبدع، ولما لا استحلالهم بعد إصدار حكم تكفيرهم.

3. إفهامهم أنّ الجهاد فرض عين، وإسقاطه يحتمل شرطين لا ثالث لهما: حكم بما أنزل الله وإقامة لشرعه في الأرض، وما دونهما شهادة تنال بالجهاد في سبيل الله وبأيّ كيفية.

ولأجل كلّ ذلك يغيّرون من تكتيكاتهم الميدانيّة لغاية التّوسع والانتشار باسم "جهاد الدعوة" فيما يتعلّق بطرق وأماكن ممارسة الاستقطاب والتّجنيد، لتجاوز رصد ومراقبة تحركاتهم.

ومن خلال أسئلة محورية مثّلت مضمون إشكاليته، حاول المؤلف الإجابة عنها من عدّة زوايا استهلاميّة: ما المقصود بالاستقطاب والتّجنيد المغلف بدعوى تصحيح العقيدة؟ وما هي الخطط المعتمدة في ذلك؟ كيف يمكن الحدّ من هذه الظاهرة؟ وما هي سمات وعلامات ممارسة الاستقطاب؟ وكيف نعرف أنّ شخصا ما قد تعرّض للاستقطاب؟ كيف يتمّ استغلال مختلف العوامل الموظّفة لما يسمّى في عرفهم بـ"جهاد الدعوة"؟ ما هي فصول التّجنيد بعد الاستقطاب؟ وكيف يمكن الحدّ من هذه الظاهرة؟

إذن، فقد تولّد من المجال الثّابت النظريّ إلى التحليل الإجرائيّ مؤلّف "التّطرف العنيف: مراحل غسل الأدمغة من الاستقطاب إلى التّجنيد"، حيث عمل على رصد السلوك وآليات الإقناع والأشكال الخطابية المتنوّعة والمتعدّدة التي يعتمدها خطاب التّطرف العنيف في تصريف ثقافته التي تلبس الدّين من أجل السيطرة على العقول وغسل الأدمغة، وكيف تتحوّل هذه العقول في فترة زمنية قصيرة إلى عقول متطرّفة ومتشدّدة، وتشرّع للعديد من الأفعال العنيفة حدّ الإرهاب داخل الأحياء، وفي البيوت وأمام شاشات حواسيبها دون عناء؟

وعليه، فقد لجأ المتطرّفون العنيفون إلى خلق قواعد خطابية وخطط لاستقطاب وتجنيد نسبة كبيرة من الشّباب، مستعينين بتوظيف خطاب ديني في صيغته البسيطة والمُسوّغة والمبنيّة على توظيف ثقافة المظلومية، وفكر المؤامرة، وعلى فتاوى مهمّتها التّشريع للعنف والقتل، واستعمال كلّ أنواع الانتقام الأشدّ كراهية.

فمن خلال هذا الوضع، ولتنوير المجتمع الإنسانيّ جاء كتاب "التّطرف العنيف: مراحل غسل الأدمغة من الاستقطاب إلى التّجنيد" كمساهمة متواضعة في شرح وتحليل ظاهرة الاستقطاب التي أعدها مؤلفه من أخطر الظواهر الممكن ضبطها، أو محاصرتها، أو التّعامل معها من جهة. أمّا من جهة ثانية، فقد حاول تقديم تفسير مبسّط لها، افترض فيه عرض بعض السيناريوهات تقريبا، لفهم تكتيكات الاستقطاب المباشرة وغير المباشرة (عن بعد)، والتي تختلف من الفرد (الدّنب المنفرد) إلى

الجماعة أو التنظيم أو الخلية التي غالبا ما تنتهي بتجنيد العناصر المناسبة لخدمة ثقافة التطرف العنيف، ولغاية القيام بعمليات إرهابية قتالية أو انتحارية محليا أو عابرة للحدود.

إنّ معالجة معطى ظاهرة الاستقطاب بتوظيف آليات البحث العلمي كالملاحظة والرصد والتتبع والوصف والتحليل مثلا، لم يكن بالمهمة السهلة في حضرة الثقافة اللاهوناسوتية التي تحيط نفسها بغاية من المحاذير والموانع والطابوهات المتراكمة عبر توالي الحقب، واكتست تجربة في ممارسة سلوك النقيّة. وقد اعترى تأليف الكتاب عوائق منها:

- رصد سلوك الاستقطاب يعني ضبط (الخطط والإستراتيجيات)، أي من، متى، وكيف؟
- رصد النصوص الدينية الموظفة لغاية الاستقطاب، وأخرى من أجل التجنيد. فحال الباحث كمن يقفز من السباحة في الواد إلى السباحة في المحيط.
- وأما العائق الثالث فقد تجسّد في رصد علاقة فكر المستقطب المتحصّن وراء المصنّفات الفقهية ونصوص الوحي على مذهب أهل السنة والجماعة بحسب اعتقاده، والمستقطب المحاكي التابع والمسلّم لثقافة التطرف العنيف بكونها تمثّل الفهم الصحيح للدين؟

وكمحاولة منه لتجاوز هذه العوائق مجتمعة، تمّ وضع هذا العمل أمام مستويين:

- المستوى الأول: يتناول بالتعريف معنى الاستقطاب والتجنيد وبيان مختلف الأنساق والأشكال التنظيمية لمجتمعات التطرف العنيف من مبدأ الفرقة الناجية إلى الولاء والبراء والانتقاء والتكفير والهجرة والجهاد... إلى تحديد من هم المهاجرون والأنصار والمتعاطفون من عناصر التطرف العنيف، وما المقصود بالقرامطة (الذئاب المنفردة وكيف يمكن توصيفهم وتصنيفهم).

- المستوى الثاني: يرصد بعض المعطيات النفسية والسلوكية لعناصر التطرف العنيف ويفصل في تكتيكات وخطط ومحفّزات الاستقطاب، وأماكن ممارسته وفي معنى شبكة إرهابية).

وفرضا القول أنّ هذا العمل قد لامس أو قارب الكشف عن إستراتيجية الاستقطاب والتجنيد التي يمارسها المتطرفون العنيفون لتوسيع قواعدهم. فهل هذا وحده يكفي لتجفيف منابع ثقافة التطرف العنيف ومحاربة انتشار أيديولوجيته؟ ولو تم فرض فناء الأشكال التنظيمية (جماعة، تنظيم، خلية...) فهل يصح الحديث عن نهاية أيديولوجية التطرف العنيف على نمط نهاية التاريخ لفوكوياما؟

لا نعتقد ذلك، مادامت هناك خطابات متعدّدة تتاهض فكر التّطرّف العنيف وتقف على أرضه،
خطابات - ربّما - كلّ ما تحمله لغوا وهدرا وتحصيل حاصل، متوهّمة عقلانيّة ابن رشد ونقدانيّة كانط
وفي أضعف الأحوال نعتقد هذه الخطابات أنّها تؤسّس لثقافة الاعتدال بعقليّة الماضي العالم والفقير
المجتهد المُقدّس في الحاضر، والمفكر، والعالم المقلّد الذي مازال يتعامل مع النّص الدّيني وفق مقولة
سلفه أنّ العبرة "بعموم اللفظ لا بخصوص السّبب".

وليام بييري، رحلتي على شفا الهاوية النووية، ترجمة: مالك عساق، سلسلة عالم المعرفة 468
(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019)

د. أحمد صلحي¹
جامعة محمد الخامس (الرباط، المغرب)
Dr. Ahmed Salhi
Mohammed V University (Rabat, Morocco)

"إنها مذكرات انتقائية عن رحلة حياتي في العصر النووي، عن دوري في محاولة تشكيل هذا العصر واحتوائه وعن كيفية تغير طريقة تفكيري حيال التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة اليوم" بهذه الكلمات يستهل وزير الدفاع الأمريكي السابق وليام بييري (ولاية الرئيس بيل كلنتون 1994-1997)، مذكراته تحت عنوان: رحلتي على شفا الهاوية النووية، الصادرة عن سلسلة عالم المعرفة، ترجمة مالك عساق، عدد 468 يناير 2019.

يتوقف المؤلف في 330 صفحة من الحجم المتوسط، مستعرضا رحلته المهنية من بداياتها الأولى في عالم تكنولوجيا الاستطلاع للكشف عن التهديدات النووية في الحرب الباردة خبيرا في الشأن النووي، فوزيرا للدفاع بتعزيزه القوة النووية الأمريكية، وأخيرا، رحلة تفكيك الأسلحة النووية ومقاربة مخاطرها، ورؤيته لعالم خال من الأسلحة النووية.

رحلته في عالم الأسلحة النووية موزعة في خمسة وعشرون فصلا، قارب الموضوع النووي وأزماته وتهديداته، من أزمة الصواريخ الكوبية وتهديد الصواريخ السوفيتية العابرة للقارات، وأزمة تفكيك الأسلحة النووية وعن إخفاقات نزع السلاح وحضر التجارب، وعن العلاقات مع روسيا والصين وكوريا الشمالية والعراق وغيرها، وأخيرا، توديعه للمجال الدبلوماسي، واستمرار الرحلة بفلسفة جديدة؛ أملا في عالم خال من الأسلحة النووية.

كانت بدايته متطوعا في الجيش إبان الحرب العالمية الثانية ثم استكمال دراسته الأكاديمية، فمستشارا في أزمة الصواريخ الكوبية، وولوجه عالم تحليل السياسات الاستخباراتية بعد أن قدم إليها من

¹ esalhi.ahmed@gmail.com

مختبرات سيلفينيا للدفاع الإلكتروني لتطوير نظام للإجراءات المضادة للتشويش على الصواريخ الباليستية السوفيتية، فانتقل لتأسيس شركة (أي أس أل) في وادي السلكيون رفقة رفاقه، مواصلا مهمة تنفيذ جمع المعلومات الاستخباراتية وتطوير تكنولوجيا اعتراض إشارات الصواريخ وتطوير التكنولوجيا الرقمية ومقاربة التهديدات النووية السوفيتية.

وأمام هذه التجربة الرائدة في مجال الأعمال والإدارة ومواصلة لمسيرته في ميدان الأبحاث النووية، سيحظى بتقدير وزير الدفاع في إدارة كارتر عام 1977 ليعين بمنصب وكيل وزارة الدفاع للبحوث والهندسة، مسؤولا عن إنتاج واختبار جميع الأسلحة الخاصة بالجيش الأمريكي، والإشراف على الأبحاث وأعمال الهندسة العسكرية، وكانت مهمته الحفاظ على الردع، مشرفا على "إستراتيجية التعويض"؛ تعويض التفوق السوفيتي في حجم القوات التقليدية وإعادة تثبيت التوازن والردع، وكان سرها تطوير أسلحة تكتيكية والاستعانة بتكنولوجيا الشبح، فشكّل استثمار التكنولوجيا في المجال النووي قفزة وإطارا محوريا للإستراتيجية الأمريكية للردع، ومحاورها: قوة جوية بتكنولوجيا الشبح وبقاذفات إستراتيجية، وقوة بحرية مزودة بصواريخ دقيقة ذات كفاءة عالية، وقوة برية أساسها صواريخ عابرة للقارات، غير أنها واجهت معارضة شديدة رغم أنها - وفق تقديره - أظهرت كفاءتها وقدراتها في عاصفة الصحراء.

وعن الفرص الضائعة لمنع الانتشار النووي، بدأ المعسكرين مفاوضات للحد من الأسلحة الإستراتيجية (سالت الأولى 1971)، غير أن تحديد ونزع الأسلحة ظل رهينا لتقديرات حذرة وقيود عملية من المعسكرين. وساهمت التحولات الدولية والانفراج في العلاقات بين المعسكرين في توقيع معاهدة سالت الثانية 1979، بتحركات من إدارة كارتر غير أنها توقفت عند عقبة مصادقة مجلس الشيوخ، ورغم هذا التعثر، شكّلت المحادثات الثنائية مصدرا للتفاوض.

وفي رحلة الهاوية النووية، انخرط وليام في مهام دبلوماسية رسمية، بداية ببعثة للصين إبان التحالف الأمريكي الصيني بهدف تحديث قوتها العسكرية التقليدية واستمرت لغاية 1989 (واقعة ميدان رسانغن)، وداخل أروقة حلف الناتو في مقابلاته مع المدراء التنفيذيين لدول الناتو لتعزيز الجاهزية العسكرية للحلف. وبعد خسارة كارتر لإعادة انتخابه لولاية ثانية، عاد وليام للحياة المدنية بكاليفورنيا، حيث انظم لشركة مصرفية استثمارية، ثم زميلا أقدم لمركز الأمن والتعاون الدولي بجامعة

ستانفور، منخرطا في الحياة الأكاديمية محاضرا جامعيا ومنخرطا في المسار الثاني للدبلوماسية على أمل إيجاد مسارات جديدة لدعم المسار الأول.

وبوصول ريغان للحكم، شهد الحقل النووي تطورا محوريا بإعلانه المفاجئ عن إطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي (المعروفة بحرب النجوم) في مارس 1983، بتسخير التكنولوجيا الفضائية لتدمير الصواريخ السوفيتية العابرة للقارات، فتجدد التسلح النووي بين القوتين، لكن وليام راهن على العمل الدبلوماسي، واشتغل في المسار الثاني مع المسؤولين السياسيين والعسكريين والخبراء الروس والصينيين، كما حافظ على إعطاء دروس حول دور التكنولوجيا في الأمن القومي، ومهامه الاستشارية.

وسيشكل تفكيك الاتحاد السوفيتي فرصة لعودة وليام لأروقة البنتاغون نائبا لوزير الدفاع، وكانت أولويات وزارة الدفاع، برنامج "نان لوغار" لتدمير الأسلحة النووية والكيميائية وتوصيات لجنة "باركارد" لإصلاح مشتريات وزارة الدفاع. وذلك، لأجل احتواء "الأسلحة النووية السائبة Bulk nuclear weapons"؛ أي تلك الأسلحة التي ورثتها الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي (أوكرانيا، كازاخستان، بيلاروسيا)، وهي أسلحة نووية منتشرة بمناطقها بعد تفكك الاتحاد، إذ كانت الحاجة الوقائية للتعامل مع الأسلحة السائبة وتفكيك هذه التركة، ومهمة داخلية بإصلاح مشتريات الدفاع الأمريكية.

وبعد عام سيرتقي لمنصب المسؤول الأول، حيث بعد إسقاط طائرة "بلاك هوك" بالصومال، قرّر الرئيس كلنتون تعيين وليام وزيرا للدفاع، فباشر مهامه مواصلا مهمة الإشراف على تفكيك التركة النووية السوفيتية، وألحقها بتفكيك القاذفات والغواصات الإستراتيجية، والأسلحة الكيميائية، وتأمين المواد الانشطارية السائبة. كما انخرط في الملفات الموروثة الشائكة وفي مقدمتها الأزمة الكورية ومحاولاتها تطوير برنامج سري للتسلح النووي؛ إذ ستطور برنامجها للطاقة النووية السلمية لبرنامج سري، رغم موافقتها على معاهدة مع الانتشار للأسلحة النووية والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية تفتيش منشأتها النووية، غير أنها جمدت التعاون معها، فتواردت شكوك على تطويرها للبلوتونيوم كوقود للقنابل النووية.

كانت المقاربة وفق رؤية وليام أنه بين خيارى الكارثة والفاجعة في حال تنفيذ الأساليب العسكرية، فاختر المقاربة الدبلوماسية. وقد أثمرت التحركات الدبلوماسية استعداد كوريا الشمالية

للتفاوض وبدء محادثات بشرط تعليق جميع أنشطتها وتعليق إعادة الهيكلة، فتجنب البلدان مواجهة غير محتملة العواقب، ونجحت في إبقاء كوريا خالية من السلاح النووي، وإن تغيرت الموازين لاحقاً.

بوصول بييري لوزارة الدفاع تجددت المفاوضات من أجل المصادقة على معاهدة سالت الثانية لتفكيك الأسلحة النووية، لاسيما الصواريخ الباليستية العابرة للقارات القادرة على حمل عدة رؤوس، وتوجت تحركاته مصادقة الكونغرس 1996 وزيارة رسمية لمجلس الدوما الروسي لإقناع النواب الروس بذلك، وبعد أربع سنوات صادق المجلس على الاتفاقية، والحظر الشامل للتجارب النووية، وستتعد التطورات الدولية دافعة كلا الجانبين للانسحاب منها والاستمرار في مسلسل التسليح وتطوير أسلحة تكتيكية نووية.

لقد انعكست التحولات الهيكلية للعلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة على حلف الناتو، بتعزيزه بالتعاون مع دول أوروبا الشرقية عبر مبادرة "الشراكة من أجل السلام" لتأهيلها للانضمام للحلف بالمشاركة في البداية باجتماعات اللجان دون حقوق التصويت، وتطورت لتعزيز العلاقات مع روسيا بتدريبات لحفظ السلام. وقد شكّلت أزمة البوسنة فرصة لاختبار هذه العلاقات، بتدخل حلف الناتو وتوقيع اتفاقات دايتون، وأخيراً، توسيع الناتو بضم بولندا والمجر والتشيك.

ومن الأزمات التي قاربها الوزير في فترته، أزمة هايتي بعد الانقلاب العسكري 1991، وتهديد أمريكي بتدخل عسكري لاستعادة السلطة، وبمقاربة دبلوماسية تجاوز خيار المواجهة المسلحة لصالح تدخل أممي "الغزو النظيف"، وإعادة الرئيس الشرعي 1994. ومثلت عملية حفظ السلام بإشراف أمريكي بالمنطقة، وأعقبها بمباحثات مع دول الجوار أثمرت اجتماعات لوزراء الدفاع بحضور أكثر من 34 وزيراً باستثناء كوبا، في مقاربة الأمن بالنصف الغربي للكرة الأرضية، وتطورت هذه الاجتماعات السنوية بإنشاء مركز ويليام بييري للدراسات الدفاعية. وطبعاً كان الاهتمام بنوعية حياة الجنود وفق قاعدة منطق الحديد؛ ارتهان الجودة القتالية للجنود بجودة حياتهم وأفراد عائلاتهم، منطلقاً من مقولة "اهتم بجنودك، وهم سيهتمون بك" ضمن تقدير خاص للوزير وليونيلا زوجته، أكسبته احترامهم وترويج زوجته بأوسمة من القطاعات العسكرية لمساهماتهم في تحسين نوعية حياتهم.

وللمرة الثانية، سيغادر وليام البنتاغون، فبعد انتهاء الولاية الأولى بالوزارة وإعادة انتخاب كلينتون لولاية ثانية، ألحّ وليام على التنحي ليخلفه وليام كوهين، ووشح بوسام الحرية الرئاسي وغادر واشنطن لكاليفورنيا، مستأنفاً عمله بالجامعة ولخيارات الدبلوماسية المسار الثاني.

خصص الفصول الأخيرة من الملفات الأمنية الشائكة في رحلة الهاوية النووية ، بداية بانهيـار العلاقات الأمنية مع روسيا، والمخاطر النووية في أزمتي الصين-تايوان، والهند-باكستان، وتجدد الأزمة الكورية الشمالية، وأخيراً، انخراطه في الملف العراقي.

لقد تازمت العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، بعد توسيع حلف الناتو والتدخل في كوسوفو ونشر نظام الدرع الصاروخية بأوروبا؛ إذ تراها موسكو موجهة ضدها، فبدأت في إعادة بناء قواتها الهجومية وإطلاق برامج جديدة للصواريخ الباليستية. وانطلق وليام في مسار الدبلوماسية الثاني، وبوصول باراك أوباما أعلن عن إعادة ضبط العلاقات بين البلدين، واعترامه المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية غير أن ذلك لم يتحقق، إذ بعد إعادة انتخاب بوتين خلفاً لميدفيديف، انحدرت علاقاتهما وسط شعور تقليدي يقويه بوتين (بترويجه لنزعة قومية متعصبة لروسيا، حالمة بإعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي)، ستعززه أحداث شبه جزيرة القرم.

ورغم فشل الدبلوماسية الرسمية وتعثر المسار الثاني في حلحلة العلاقات الأمريكية-الروسية، إلا أنه يعود الفضل لها في تحريك ملفات أمنية مع بلدان أخرى؛ مع الصين في الملف التايواني، إذ كان الهدف تخفيف التوتر بينهما، مقابل استثمار التفاعل الاقتصادي المزدهر بينهما. وفي الملف النووي الإيراني، بمباحثات غير مباشرة (أثمرت الاتفاق النووي وانسحب منه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب)، وملف كاشمير بين الهند وباكستان بتعزيز مسار التعاون الاقتصادي كمدخل لتجاوز تهديدات الحرب النووية بينهما.

وعن الملف النووي الكوري الشمالي المتجدد بصيغة أخرى، بعد تطوير كوريا لصواريخ عابرة للقارات، تصاعد الجدل حول تمويل الاتفاق الثنائي 1994 (إغلاق كوريا الشمالية منشآتها النووية في "يونغيون" مقابل بناء مفاعلين نوويين بالماء الخفيف للتزويد بالكهرباء مقابل تزويد الأمريكيين بزيوت الوقود). وتحت رئاسة وليام تشكلت لجنة مراجعة السياسة حول كوريا وبالتعاون مع كوريا الجنوبية واليابان، برؤية التطبيع الشامل معها وتفكيك منشآتها، بدأت مرحلة تطبيع العلاقات بين البلدين، غير أنها سقطت في رهان الفشل. وبعد تنصيب جورج بوش رئيساً نتيجة قطع الحوار مع بيونغ يانغ، وإعادتها العمل ببرنامج تخصيب اليورانيوم، سيعاود وليام تحريك المسار الثاني للدبلوماسية بزيارة لكوريتين، كان الإخفاق لمقاربتها دبلوماسياً بعد تطويرها لقنابل نووية وإجراء التجارب على الصواريخ

البعيدة المدى فانهار مسار التطبيع، وتجددت المقاربات له في الإدارات المتعاقبة، والكل يتربص مخرجات مقارنة إدارة ترامب له.

وبحثا عن الأرضية المشتركة لمقاربة التهديدات الأمنية، كان الإخفاق حاضرا في المستنقع العراقي، فبذريعة وقف طموحات بغداد النووية تحركت إدارة جورج بوش الابن لغزو العراق. ومع بدايات 2006 بدأ الجدل حوله، وانتقادات للتورط الأمريكي في هذا المستنقع، حيث باشر الكونغرس لإنشاء لجنة مستقلة (مجموعة دراسة العراق ISG)، كان وليام من بين أعضائها، وخلصت في توصياتها بأن السياسة الخارجية الأمريكية محصلة الأخطاء الصغيرة، من الأساس المنطقي لتبرير غزو العراق وتنفيذه ومرحلة الاحتلال. لقد كان وقف البرنامج النووي العراقي أساسا لاحتلاله، إلى جانب مزاعم بدعته لتنظيم القاعدة، ومن أجل تحقيق الاستقرار بالشرق الأوسط تم اعتماد القوة في نشر الديمقراطية وإنشاء حكومة ديمقراطية بالعراق.

وفي تقدير المجموعة، فإن تنفيذ الإستراتيجية التدخلية بالعراق، تخبطت في أخطاء؛ كعدم الحصول على الدعم من القوى الإقليمية وحلّ الجيش العراقي وتسريح الموظفين الحكوميين وضغوط لكتابة دستور جديد وإجراء انتخابات مستعجلة، فاندلع صراع دموي على السلطة. ومكنت زيارة أعضاء المجموعة لبغداد من الوقوف على التحديات والإخفاقات الأمريكية بالعراق، توجته بصدور تقرير المجموعة في ديسمبر 2006، وأوصى بتغيير المهمة وإعادة تنشيط الدبلوماسية بالمنطقة وتقوية الحكومة العراقية والبدء بإعادة نشر القوات الأمريكية. وبعد أسابيع قليلة من إصدار التقرير، اعتمد جورج بوش عليه كإطار لتغيير القادة والإستراتيجية بالعراق، بإقالة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وتغيير عمليات مكافحة المتمردين، ويخلص وليام بأن المغامرة الأمريكية في العراق شكّلت كارثة على المنطقة، وإخفاقا لسياساتها، وعاملا على تزايد الصراعات الدموية والعنف الطائفي بالمنطقة.

شكّلت قمة ريكيافيك في أكتوبر 1986 أهمية خاصة في العصر النووي، إذ تعهّد المعسكرين بتفكيك الأسلحة النووية، وفي الذكرى العشرين للقمة، عقدت جامعة ستانفورد ندوة لاقتفاء الدروس المستفادة منها، وشكّل هذا المؤتمر نقطة تحول في تفكير وليام، محفزا لرؤية عالم خال من الأسلحة النووية، بالتركيز على إلغاء فكرة اختراع الأسلحة بعد محدودية نتائج تفكيكها.

وهكذا، قرّر المنظمون (وليام بييري، جورج شولتز، سام نان، وانظم إليهما هنري كسينجر معوّضا سيدني دريل، وعرفوا فيما بعد بالفرسان الأربعة)، تحرير مقالة تتطرق لخطر الأسلحة النووية،

وتنادي بعالم خال من الأسلحة النووية بصحيفة وول ستريت جورنال في يناير 2007، وخلقت حوارا ونقاشا محفزا على الدعوة لعالم خال من الأسلحة النووية لتبدأ الرحلة الطويلة للنضال من أجل التخلي عن الأسلحة النووية. وتواصلت الافتتاحيات والنقاشات حول هذا الهدف، تمخض عنها مشروع الأمن النووي Nuclear Security Project كمبادرة لتحسين أمن المواد الانشطارية النووية، وللتوعية بمخاطر التسلح النووي وعواقبه. وقد ساهم هذا المشروع في تعزيز فلسفة عالم خال من الأسلحة النووي، حيث أعلن أوباما في عام 2009 في خطاب بالعاصمة التشيكية براغ اقتناع والتزام الولايات المتحدة بعالم خال من السلاح النووي، وبعدها تجدد الإعلان في اجتماع أوباما وميديفيدف، كما أعلن في اجتماع قمة مجلس الأمن على إقرار دولي بنزع السلاح النووي.

لقد كانت 2009 سنة المعجزات على شفا العصر النووي بإصدار أوباما إستراتيجية "استعراض الموقف النووي" توضح دور الأسلحة النووية في الإستراتيجية الأمريكية، غير أن سنوات ما بين 2011 و2014 كان فترة للإحباط، بتباطؤ وثيرة التقدم. وفي غضون ذلك، كان رد مشروع الأمن النووي تنشيط الجهود الرامية في العالم لمواصلة التحركات الجادة للحد من المخاطر النووية بعد تدهور العلاقات الأمريكية الروسية، ومخاوف من عودة السباق نحو التسلح مُحافظا على إطار لإيجاد خيار ثالث وتدابير للتقليل من مخاطر التسلح، ومواصلة الخطوات من أجل عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي الفصل الأخير، يُلخص وليام رحلته على شفا الهاوية النووية، وجهوده للحد من إمكانية وقوع كارثة نووية وأمله أن تلقى دعواته صدى لدى الشباب والشابات في كل مكان، وإستراتيجية العمل المحوري لمبادرة التهديد النووي ومشروع الأمن النووي، المُركز على خطوات محددة للتقليل من خطر الأسلحة والجهود المستمرة للوصول لعالم خال من الأسلحة النووية. ويتطلب هذا الهدف حشدا للإرادة اللازمة لاتخاذ خطوات صعبة؛ كإرفاق ملحق لمعاهدة منع انتشار الأسلحة يقضي بتخفيض الأسلحة النووية إلى الصفر، والتعجيل بتخفيضها ومبادرة التحقق والشفافية وتأمين المواد النووية لمنع الإرهاب النووي. ويخلص أن الإخفاق من قبل الحكومات في كل مرحلة لأنها لا تتعرض للضغوطات الكافية من الناخبين، لعدم إدراكهم مخاطر هذه الترسانات النووية، وفي هذا الهامش الضيق يتحرك وليام ومشروع الأمن النووي.

لذلك، فالعامل الأهم للوصول للهدف النهائي السابق هو تثقيف الجمهور، وستتولى إدارة مبادرة التهديد النووي تنفيذ برامج لرفع مستوى الوعي بأخطار نووية، يشكل هذا الكتاب ثمرتها إلى جانب مواد

وبرامج تعليمية ودورات تثقيفية ومشاريع على الانترنت متاحة للجميع، ومع إقراره بصعوبة التحدي لموضوع النووي وأن جهود التخفيف قد تكون مستحيلة، ووقفها يواصل رحلته على شفا الهاوية بديلا عن التعاقد لتكريس ما تبقى من حياته للحد من مخاطرها والتوعية بتفكيك هذه الترسانة على أمل الوصول لعالم خال من الأسلحة النووية.

في المحصلة، كتاب متميز يستحق المتابعة، يسرد ببساطة قصة كفاح من داخل الإدارة الأمريكية وخارجها، ويقدم ثمرة سنوات من انغماس المؤلف في الشأن النووي؛ منذ بداياته خبيراً ومستشاراً، وصولاً لتعزيز القدرات الأمريكية وصياغة إستراتيجية دفاعية كوزير للدفاع، وانتهاء بانخراطه في تفكيك ترسانته، واقتناعاً بثقل مسؤوليته للوصول لعالم بلا أسلحة نووية. الفشل والمحدودية جعله يتجه إلى التوعية، يقينا منه بأنه بالوعي تكسب المعارك، وأن مسيرة القضاء على الأسلحة النووية تتطلب توعية، يعد الكتاب مقدمة لذلك.

إنها سيرة ممتدة من التعامل مع المخاطر النووية في الحرب الباردة الى التعامل مع إرثها النووي، تعززها صور تذكارية وتقدير خاص للرفاق والأصدقاء، مع جرد للسياسة النووية الأمريكية ومحاورها، وفي ثناياها، نقدٌ محوري لبعض التحركات السياسية والعسكرية، وتوضيح لبعض مقارباتها ومحطات الفشل مع أعمدة للأمل وللمستقبل، وأحيانا، مغالاة في تقدير بعض الخطوات الأمريكية. ورغم ذلك، الكتاب لا غنى عنه للانغماس في التهديد النووي ومستقبله.

ندوات ومؤتمرات علمية

*Scientific seminars and
conferences*

تقرير عن:

المؤتمر الدولي الثاني: "التطرف السياسي والديني في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي"

Report about:

Second International Conference: "Political and Religious Extremism in North Africa, the Middle East and the European Union"

مراكش (المغرب)، يومي 13 - 14 نيسان / أبريل 2018

Marrakech (Morocco), 13-14 April 2018

Dr. Mustapha Benelhaj

د. المصطفى بن الحاج (المغرب)

بكلمة رحب من خلالها بكلّ القائمين على إنجاح هذه المبادرة، ثم تلتها كلمة السيد مدير دار المنتخب "الأستاذ حسن أميلات" الذي أكد بدوره على راهنية الموضوع، والمجهودات التي يبذلها العالم الغربي والعربي في ردع التطرف، والقضاء عليه، كما تقدّم ممثل المؤسسة الألمانية "كونراد أديناور"، بكلمة ترحيبية للحضور، وقام بالتعريف بالمؤسسة، والدور الذي تقوم به من خلال برامج مهمة للتصدي للظاهرة. وبدورها أعربت رئيسة مركز الأبحاث الإستراتيجية حول الأمن والإرهاب "الدكتورة نسرین زردوك"، في مداخلتها على ضرورة الاهتمام بظاهرة التطرف، والوقوف عند أسبابها وأشكالها ونتائجها، كما أبرزت أن المؤتمر في

نظم مركز الأبحاث الإستراتيجية حول الأمن والإرهاب" مع جامعة الحسن الأول (سطات)، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية (سطات)، ومجلة حوارات بالشراكة مع المؤسسة الألمانية "كونراد أديناور"، يومي 13 - 14 نيسان / أبريل 2018 بمدينة مراكش، "المؤتمر الدولي الثاني" حول موضوع: "التطرف السياسي والديني في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي".

انطلقت أشغال المؤتمر بجلسة افتتاحية أشرف على رئاستها "الدكتور عبد الجبار عراش" المدير المؤسس لمجلة "حوارات" للدراسات السياسية والاجتماعية، وقد استهلها

نسخته الثانية يعدّ محفزاً قوياً للخروج بتوصيات ومقترحات من شأنها حماية الوطن والمجتمعات من التطرف بكلّ أنواعه، والتضييق على حملات التحريض الديني التكفيري والعنف.

وقد استهلّت الجلسة الأولى بمداخلة الباحث بطور الدكتوراه في جامعة الحسن الأول بسطات: "أمين محظوظ" تحت عنوان "التطرف، بين الديني والسياسي: محاولة لتأصيل المفاهيم، إذ حاول من خلالها التعريف بمفهوم التطرف كظاهرة اجتماعية كونية ترتبط بالظروف الثقافية والدينية والسياسية والتوسيواقتصادية التي تمرّ بها المجتمعات، والتي تؤثر سلبا على الاستقرار الأمني على المستويين الإقليمي والدولي، وعليه، فبالرغم من تعدّد المقاربات المفاهيمية للتطرف، فإنّها لم تسعف الباحثين والمهتمين بالشأن الأمني في وضع تعريف موحد، لصعوبة إيجاد معايير لتصنيف الأفراد إلى متطرفين وغير متطرفين، وتعدّد الأدوات المنهجية للحقول العلمية التي تقارب الظاهرة كعلم الاجتماع وعلم السياسة وعلم النفس وغيرها.

وقد حاول الباحث تعريف التطرف على أنّه سلوك فرديّ أو جماعيّ يقوم على الرّفص الجذري للنموذج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم والمتفق عليه، كما أنّ هناك مفاهيم أخرى كالراديكالية التي من خلالها يتمّ

بناء أفكار وسلوكيات متطرّفة، قد تتحوّل لاحقا إلى أفعال عنف وإجرام، وهو ما يولد التطرف العنيف الذي يعدّ مرحلة متقدّمة من التطرف، الذي ينتقل فيه الشّخص أو الجماعة من التطرف الفكري إلى التطرف السلوكي، كما هو الحال في التطرف الديني باعتباره من أخطر أنواع التطرف، لأنّه يوظّف الدين لخدمة أهداف خفيّة أخرى غير تلك المعلن عنها. كما أشار إلى أنّ من بين الأمور التي تعسّر عملية الضبط المفاهيمي للتطرف هو ارتباطه بأنواع أخرى كالتطرف السياسي والديني، وبالتالي فهناك ضرورة إلى تركيز المزيد من الجهود للإحاطة بهذا المفهوم.

تطرق الدكتور "تائل جرجس" (أستاذ بجامعة السوربون بباريس وعضو منظمة القلم الدولية) في مداخلته المعنونة بـ "قراءة في جذور التطرف والعنف الديني في المشرق" إلى تنامي التيارات التكفيرية للمسلمين وغير المسلمين، وهو ما يعني أنّ التطرف الديني ليس مرتبطا فقط بالدين الإسلامي؛ بل هناك جماعات متطرّفة مسيحية ويهودية وغيرها من الديانات سواء السماوية وغير السماوية، ويرجع الباحث ظاهرة التطرف بالمنطقة إلى مسألة الانقسام الديني التي يقف وراءها إنكار الحقوق الأساسية لطائفة أو مجموعة معينة داخل المجتمع، وقد أرجع الباحث عوامل ومسبّبات هذا الانقسام

الدّيني إلى انعدام حرّية المعتقد والأنظمة التّعليمية والأحوال الشّخصية والاستبداد السّياسي. واستدلّ الباحث بتعاطي الدّولة في مصر ولبنان مع حرّية المعتقد وممارسة الشّعائر الدّينية، سواء بالتمييز أو التّضييق، وما لذلك من أثر على الفرد داخل المجتمع، كما أكّد على الدور السّلبى للأنظمة التّعليمية في التّفريق بين الأطفال حسب الدّين أو المعتقد، إضافةً إلى ما يقوم به نظام الأحوال الشّخصيّة في تكريس هذا التّمييز بشكل كبير.

ومن أجل الحدّ من تأثيرات ظاهرة التّطرّف، خصّ الباحث إلى ضرورة التّمييز بين ما هو ديني وما هو تعليمي تربوي؛ وبذلك وجّه الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان، وإعادة النظر في المناهج التّربويّة ودورها السّلبى في تجذير واستتبات التّطرّف؛ وممارسة حرّية المعتقد والدّين.

وقد أبرز "الدكتور يحيى علوي" (أستاذ بكلية الحقوق وعضو المجلس العلمي المحلي لإقليم سطات) في مداخلة المعنونة بـ "روافد الإرهاب، الغلو في الدّين نموذجاً" على أن الإرهاب والغلو لا وطن لهما ولا ملّة، وأن التّطرّف الدّيني يقع خارج تعاليم الديانات السماوية، لكونه ظاهرة قديمة بدأت في الدّين الإسلامي مع الخوارج، والمعتزلة، وحركة

الباطن، وقد تساءل المتدخل عن الأسباب التي تجعل من الحركات الإسلامية تتجه إلى العنف في مواجهتها للأنظمة السياسية العربية، وعن ارتفاع العنف في الدول العربية أكثر من غيرها، وقد حاول الإجابة عن هذه الاسئلة وغيرها من خلال تصنيفه للحركات ذات خلفية إخوانية: إما لكونها تميل إلى العمل من داخل النظام السياسي القائم، أو من نظام سياسي تبعي، ويضيف أن الغلو أو العنف مرده إلى أسلوب التدين وليس الدّين في حد ذاته مستدلاً بالآية الكريمة: "أذهبوا إلى فرعون إنه طغى فقولوا له قولاً طيباً" صدق الله العظيم، وقد حدد الباحث مرجعيات الغلو في: التشبث بحرفية النص؛ والتملص من حقوق الأقليات؛ نظام ولاية الفقيه أو العصمة؛ غياب نصوص مؤطرة داخل المدارس؛ تداخل السياسي والدّيني؛ الجهاد والتشبث بالعنف؛ وخيار المقاومة ضد الحداثة، أما أسبابه فعزاها إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وظهور عدد من الحركات الجهادية، وتقشي العنف الأسري، إضافة إلى الدعم الغربي المطلق لإسرائيل. وبناءً على ذلك، يرى أن ظاهرة التّطرّف لها امتدادات قديمة، وكذلك استراتيجيات وحركات لها ممارسات جديدة تحتاج إلى دراسة وتعمق، وخلص إلى أنه يجب العمل على: الابتعاد عن التدقيق اللغوي والذي يسقطنا في المحذور؛

للحسم في المواقف نحو الطرف الآخر؛ والحسم بين الإسلام والاسلاموية.

أما مداخلة "الدكتور محمد ياقين" (أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالجديدة) والمعنونة بـ: "الحركات الاحتجاجية بالمغرب-حركة المعطلين نموذجا" فقد تطرقت إلى مظاهر تجذير حركات الاحتجاج، لدى تنظيمات فئوية من حاملي شهادات الإجازة أو الماستر، حيث أشار إلى أن هذه الحركات استطاعت بلورة خطاب سياسي جديد يقوم على التضامن الفئوي السائد داخل الجامعات، وتمكنت من بلورة قاموس خطابي حربي، مبرزاً دور "الربيع العربي" في تبني هذه الحركات لأساليب جديدة للاحتجاج، كإقتحام المؤسسات العمومية ومقرات الأحزاب، ومحاصرة شخصيات بارزة داخل أجهزة الدولة، كما شكل حرق الذات أحد أبرز وأخطر هذه الأشكال الجديدة. وأشار الباحث أن التجذير يعني الإبداع في بلورة أشكال أخرى تعبيرية غير مسبوقة تسعى إلى إقامة أشكال احتجاجية جديدة، للتأثير في مواقف وصيرورة السياسات العمومية، ومن ثم التأثير على المسار الديمقراطي، وهو ما يستدعي من وجهة نظره، تحليل الظاهرة من خلال التحليل الأنثروبولوجي ومقاربة تحليل الخطاب والتصدي لظاهرة الاحتجاج، من خلال اعتماد مقاربات دينية وسياسية وسوسولوجية؛

والسياسية-السوسولوجية؛ وتسلط الضوء على الفعل والفاعل والتفاعل للخروج بحلول مرضية لكل الأطراف.

وفي مداخلة "الدكتورة بدرة قعلول" (أستاذة علم الاجتماع العسكري ورئيسة المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية الأمنية والعسكرية بتونس) تحت عنوان: "العنف الإيديولوجي وتأثيره على السلم المجتمعي"، أوضحت فيها دور الثورات العربية، وما أعقبها من تحولات خطيرة جعلت المقدس يتحوّل إلى مدنس، بفعل فوضى الفتاوى الدينية التي أفرزت عنفا مادياً وإيديولوجياً ممنهجاً، أسهمت في انتشاره سذاجة فئات مجتمعية، جعلها وضعها فريسة سهلة لهذه الفتاوى ومن يقف خلفها. وقد بينت الباحثة أن ظاهرة العنف اللفظي والفكري التي أصبح المجتمع يعيشها حالياً، هي بمثابة "تحرش مجتمعي خطير"، جاء لتغيير الهوية المجتمعية انطلاقاً من الأسرة التي تعدّ النواة الأولى للمجتمع، والتي بدأت بدورها تعرف تنامياً متزايداً للعنف داخلها، كما أشارت إلى خطورة العنف الإيديولوجي على السلم المجتمعي نظراً لتأثيره على الأفراد داخل المجتمع، ويظهر من خلال التحكم بعقول الشباب والتأثير عليهم مادياً ومعنوياً، وهو ما يجعلنا في مواجهة مجموعة من الظواهر وهي: التطرف الديني؛ إضعاف العقل؛ رفض الآخر؛ الانحراف؛ الانقراض

على الدولة ومفاصلها؛ وقد نَبّهت الباحثة إلى أن الخروج من هذا الوضع يقتضي إنتاج خطاب وإيديولوجية مضادة لخطاب التكفير وفوضى الفتاوى.

كما بسط "الدكتور عبد الفتاح نعموم" (باحث في علم السياسة بكلية الحقوق بسلا) في مداخلته تحت عنوان: "قراءة نقدية في إشكالية فكرة التمييز بين الإسلام المتطرّف والإسلام المعتدل" حيث أبرز أن إشكالية التطرّف قائمة على مستوى التعريف الدقيق للمفهوم، مستعرضا أهم تعريفات التطرّف عبر التاريخ، كما أشار إلى أن دراسات علم السياسة حول التطرّف لم تبدأ إلا مع "ماكس فيبر" مروراً بـ"ريتشارد ميتشيل"، و"برنارد لويس"، والمفكر "دانييل بيبس" الذي صنّف بين الإسلام السياسي الحركي والإسلام الديمقراطي، لكن هذه التفرقة لم تعطِ في نظره إضافة إيجابية بل كانت عكس ذلك.

في الجلسة المتعلقة بتأثيرات التطرّف الديني والسياسي على ديناميات الدولة والمجتمع والتي كانت من تسيير "الدكتور يحي علوي" وقد استهلّت بمداخلة "الدكتور عادل رزيق" (أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة - الجزائر - مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة) الذي تطرّق إلى التطرّف

الديني والسياسي وأثره في التحوّل الديمقراطي في الجزائر، بحيث يختلف حسب كل مجتمع وخصوصياته، وقد أشار إلى أن الجزائر قد عرفت هذه الظاهرة منذ الاستقلال سنة 1962، والتي تم تقسيمها إلى مرحلتين مهمتين هما: مرحلة الأحادية الحزبية منذ سنة 1962 إلى 1989، كان هذا المنحى مفروضا نظرا لخروج الدولة من مرحلة الاستعمار وتأثيراته على الجزائر آنذاك. ومرحلة ما بعد 1989، وهي مرحلة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار البترول وما نتج عنها من انعكاسات سلبية في كلّ مناحي الحياة. وفي ظلّها نتج الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية، وتمت الاستجابة إلى ذلك من خلال دستور 1989، ثم تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تميّزت بالحدّة والتعصّب في الرأي، وقد أدى ذلك إلى التطرّف الذي أدخل الجزائر فترة عصيبة، وجاء خلالها دستور 1996 الذي منع تأسيس حزب ذو مرجعية دينية، ليشير بعد ذلك إلى ضرورة اهتمام مؤسسات الدولة بالحقل الديني من أجل ضبط الحياة الدينية. وبعد تقلّد الرئيس بوتفليقة الحكم أقام المصالحة الوطنية.

أمّا "الدكتورة نسرین زردوك" فقد عالجت (رئيسة مركز الأبحاث الإستراتيجية حول الأمن والإرهاب) موضوع "تأثيرات مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الفكر المتطرف

لدى الشباب"، إذ أشارت إلى إشكالية وسائل المواقع التواصل الاجتماعي ومدى اسهامها في نشر ظاهرة التطرف وطرق استقطاب الشباب إلى ممارسة العنف وتكريس الفكر الجهادي، ثم أعطت تعريفا للتطرف عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وما يميزه من سهولة وسلاسة في توصيل الفكر الجهادي عبر عديد الطرق، وهي: تأثيرات مواقع التواصل الاجتماعي على أمن الدولة مما جعل الدولة تتخذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة هذه الظاهرة، وتأثيرات المواقع الإلكترونية على أمن المجتمع، واستغلال الضعف الفكري لبعض فئات المجتمع ونشر الفكر الجهادي، وجذب متخصصين في المجال المعلوماتي من طرف المنظمات الإرهابية من أجل الوصول إلى نشر هذا الفكر بأنجع الطرق الممكنة، وجلب الشباب ممن يتقنون اللغات من أجل تسهيل التواصل مع كافة الفئات سواء حسب الفئات المجتمعية أو حسب لغات الشعوب. وقد اختتمت الباحثة ورقتها البحثية بدور وسائل التواصل الاجتماعي ومساهمتها في نشر ظاهر التطرف بين فئات الشباب رغم بعض الايجابيات التي تتوفر عليها هذه المواقع.

وقد أكدت "الإعلامية الدكتورة نجاة رزق" من خلال مداخلتها "الإعلام شريك فاعل لمحاربة التطرف الديني والسياسي" على أن: الإعلام العمومي التلفزيوني مازالت تسيطر عليه

الحكومات مع تفاوت في سقف الحرية؛ فالإعلام يتطرق إلى الفاعل والمفعول به مع غياب التطرق إلى الأسباب الحقيقية. وأكدت على دور الأفلام الوثائقية في مواجهة التطرف لتجسيدها للواقع الحقيقي في تبني أفكار متطرفة؛ ولابد من ضبط المصطلحات التي توظف في الإعلام؛ لأنها عبارة عن إبر تغذي الرأي العمومي، لهذا يجب تدقيق المصطلحات المستعملة في الجهاز الإعلامي. وأشارت الباحثة كذلك إلى دور الرقابة على الإعلام في توجيه الخطاب التطرفي. كما تناولت إشكالية صناعة محتوى أو مضمون التواصل الاجتماعي لأنه نوع من الإعلام الإلكتروني ودوره في التثقيف والترفيه والتعليم عبر الفيديوهات وصناعة المحتوى، ودور الفيديو في سرعة التعليم، وأن عديد الدول العربية أصبحت تستعمل الدروس التعليمية عبر الفيديوهات، مع الإشارة إلى أن المحتوى ينبغي أن يكون مسؤولاً وهادفاً لمواجهة التطرف الديني.

ثم انطلق "الدكتور عبد الفتاح البلعمشي" (أستاذ بكلية الحقوق ورئيس المركز المغربي للدبلوماسية الموازية بجامعة القاضي عياض بمراكش) في مداخلة المعنونة بـ "طبيعة تدابير مواجهة التطرف السياسي والديني حدودها ونجاحاتها في مكافحة الظاهرة" إلى أن التطرف لا يمكن أن يكون مرتبطاً بالحركات

الإسلامية؛ بل قد يكون من طرف الدول والمؤسسات، وأشخاص يمارسون التطرف نظرا لتعدد مداخله. وغياب تعريف محدد للتطرف وأنواعه وأشكاله، كون التطرف يتخذ عدة أشكال عبر التاريخ. كما أن أسباب التطرف تعددت مصادرها أهمها: الإحباط والتهميش الذي يصنع بيئة العنف والتطرف، ثم غياب الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أشار المتدخل إلى دور النظام الدولي في نشر الفكر التطرفي مع تنوع مساهمة عدة جهات سياسية، ودينية، واقتصادية والمصالح في نشر ظاهرة التطرف، وأشار إلى مسألة المتاجرة بالبشر في ليبيا، ودور المجتمع الدولي في مواجهة هذا النوع من التطرف الذي تعرفه هذه الدولة، ثم غياب المنظمات غير الحكومية في التصدي لذلك، مع وجود فراغ قانوني وتشريعي، وعدم توافق الدول والنخب على مفهوم محدد للتطرف.

أما "اللواء الركن د. علي بن لهلول الرويلي" (مدير البرامج الخاصة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وعضو هيئة التدريس في كلية العلوم الاستراتيجية بالمملكة السعودية)، قدّم مداخلته بعنوان: "نحو استراتيجية دولية لمكافحة التطرف ومحاربة الارهاب - التجربة السعودية نموذجا". وقد أكد على أن الإرهاب هو صنعة التطرف في كل المجالات السياسية والاقتصادية. وأشار إلى تعدد أشكال

التطرف وهي: الغلو، التشدد والعنف، ثم ذكر بتعريف الأمم المتحدة لمفهوم التطرف. وأظهر تمركز أخطر المنظمات الإرهابية في الشرق الأوسط وإفريقيا وفي أوروبا وأمريكا الشمالية، التي نشأت منذ الحرب العالمية الثانية وتطوّرت إلى أشكال عديدة.

وانطلقت الجلسة الأخيرة تحت رئاسة الدكتورة: "بدره قعلول" (رئيسة المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية الأمنية والعسكرية بتونس)، حيث افتتحت بمداخلة (باللغة الفرنسية) للأستاذ "عبد الصادق بوناكي" (مدير مرصد الأبحاث والدراسات الإستراتيجية الدولية) بعنوان: "السلطة الناعمة: الإستراتيجية المغربية لمكافحة التطرف السياسي والديني"، أبرز فيها ما اتخذته الدولة بالمغرب من تدابير وقائية وعلاجية مست المناحي التسويبي الاقتصادية، وتدير الشأن الديني المرتكز على المذهب المالكي الأشعري والمكرّس للتسامح والسلام.

أما "الدكتور إدريس لكريني" (أستاذ بكلية الحقوق ومدير مختبر الدراسات الدولية حول إدارة الأزمات بجامعة القاضي عياض بمراكش)، فقد أشار في مداخلته المعنونة بـ "الممارسة الديمقراطية وإشكالات التطرف" إلى أن التصاعد الخطير في عدد العمليات الإرهابية التي تعرفها المنطقة خاصة في السنوات

و جاءت مداخلة "الأستاذ محمد عبد الوهاب رفيقي -أبو حفص-" (رئيس مؤسسة الميزان لوقف الإرهاب والتطرف) متمحورة حول موضوع: "أنسنة المعرفة الدينية ودور ذلك في محاربة التطرف"، حيث أشار في بدايتها إلى سعي مجموعة من الباحثين إلى دمج العلوم الإنسانية ضمن أدوات الفقيه، ليستفيد من ترسانتها المعرفية وأدواتها المنهجية، حتى يتسنى له إنتاج فقه حديث يعالج المشاكل الراهنة بحلول تستجيب للتحوّلات الراهنة. وقد أبرز من خلال مراحل التاريخ الإسلامي محاولات الفقهاء الاستعانة بأدوات معرفية لتدعيم العلوم الإسلامية، وتجاوزتها إلى علوم اللغة وقواعد القياس العقلية، وبعض المفاهيم المنتمية للحقل الإنساني كمفهوم المصلحة وعلم الاقتصاد وغيرها. كما نبّه إلى أن العقل المعاصر لم يعد يقبل هذا الانقطاع الطويل في ممارسة الاجتهاد، بل دعا إلى الاستفادة من العلوم الإنسانية، فالمتقدمون وظفوها لفهم الدين وتأويله كونها تمثّل الطريق الأنسب للقطع مع الاستغلال الإيديولوجي للدين، مستدلًا في ذلك بنجاح مجموعة من التجارب التي عرفت أوروبا والتي هدفت بالأساس إلى أنسنة الدين، التي رأى أنها ستكسب الدولة والمجتمع القدرة على تحديد القيم المناسبة لمواجهة التحديات المعاصرة، وتحديد

الأخيرة، يطرح مجموعة من الإشكالات التي اختارها كمنطلق لمداخلته، كعلاقة السياسي بالديني، وعلاقة المواطنة بالتحوّلات الاجتماعية، ودور التنشئة الاجتماعية في ذلك، حيث أبرز الخطر الذي يشكّله الإرهاب على الممارسة الديمقراطية؛ باستعمال مجموعة من الأدوات من أجل إثارة الرعب والرّهبة في الأشخاص والمنشآت. وأعدّ المتدخل أخطر أنواع التطرف في المغالاة والميل إلى الرأي الواحد والإقصاء، وتوظيف الدين والسياسة لبسط الهيمنة وضبط قواعد اللعبة السياسية، وبالتالي الاعتداء على الحقوق الفردية والجماعية، والترويع والإقصاء، بالإضافة إلى مصادرة الحق في العيش في بيئة سليمة، وهو ما يؤدي إلى إلغاء العقل وعدم القدرة على الدفاع والمواجهة، كما أشار إلى أن الإرهاب والتطرف أسلوبان خطيران يتغذيان على مجموعة من العوامل أجملها في: اختلال التنشئة الاجتماعية والتربية الدينية، وعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، فيما تتأسس الديمقراطية على التعددية الحزبية والانتخابات الحرة وتدبير الاختلاف والتنوّع داخل المجتمع، والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الإنسان، ليخلص الباحث في نهاية مداخلته إلى أن التطرف والإرهاب هما نقيضان للممارسة الديمقراطية.

القيم ذات الأولوية لدرء الأخطار وجلب المصالح.

وفي مداخلة "الدكتور مصطفى الكحلي" المعنونة ب: "الشباب والتطرف وأدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية"، أوضح فيها استهداف فئة الشباب من قبل التنظيمات الإرهابية والمتطرفة، والتي تلقى قابلية أفكارهم دون تحليل أو تمحيص دقيقين، بالإضافة الى عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية، حيث دعا إلى ضرورة تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وما لها من دور مهم في صناعة العقول والأفكار والتوجهات خاصة لدى فئة الشباب دون سنة 15، مؤكدا على الدور الأساس الذي تؤديه الأسرة في تنشئة والمراقبة.

وفي ختام الجلسة تطرق (الباحثان بطور الدكتوراه/علوم سياسية) "محمد المصطفى بن الحاج/وعتيق السعيد" في مداخلة موسومة ب "مستقبل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التطرف والإرهاب في ضوء تنامي اليمين المتطرف"، إلى ظاهرة صعود أحزاب اليمين المتطرف أو الراديكالي الشعبي، أو ذات الميولات الفاشية التي تعرفها مجموعة من دول الإتحاد الأوروبي، حيث حاولا رصد العلاقة بين هذه الأحزاب والتطرف العنيف الذي تزايدت وتيرته خلال السنوات الأخيرة، والتساؤل عن

كيفية مساهمة إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمكافحة التطرف والإرهاب في صدّ التهديدات العنيفة والإرهابية لليمين المتطرف، من خلال ثلاث محاور تطرقا فيها إلى دلالات وأسباب صعود اليمين المتطرف الأوروبي، وفي المحور الثاني تناولوا العلاقة بين أحزاب اليمين المتطرف والتطرف العنيف، فيما حاولا تسليط الضوء في المحور الثالث على كيفية تعاطي الإتحاد الأوروبي مع الإفرازات العنيفة لليمين المتطرف، لاسيما أنه أضحى يشكل خطرا كبيرا ليس على الجماعات والأفراد والسلم الاجتماعي فحسب، بل أصبح يهدد تماسك الإتحاد، ويسعى إلى تفكيكه، كما أن السياسة الأوروبية لمواجهة التطرف العنيف لا زالت قاصرة عن إيجاد مكيانزمات وحلول لوقف تنامي هذا التهديد.

اختتم المؤتمر بتقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن إيجازها في: إيجاد حلول علمية معتمدة على تعددية وتداخل المقاربات في تعريف الظاهرة؛ وإعادة النظر في المناهج التربوية ودورها السلبي في تجذير واستنابات التطرف، وضمان حق ممارسة حرية المعتقد والدين، والحفاظ على القيم الإنسانية مع ضرورة العمل على إيجاد أرضية تنويرية حديثة. كما أوصى المؤتمر كذلك بالعمل على محاربة الخطاب المضاد للإيديولوجية والاستقطاب التطرفي؛ والترويج للفكر الوسطي المعتدل؛

وتخطيط برامج توعوية للمواطنين بخطورة التنظيمات المتطرفة وتأثيراتها السلبية على حياة المجتمع، للحدّ من انتشار الممارسات الإرهابية التي تستهدف المؤسسات الحيويّة للوطن، ممّا يؤثر على مصداقيّة أجهزة الدّولة في حماية رعاياها؛ وتشديد الرّقابة على التّحويلات الماليّة التي تتمّ عبر الانترنت وتتبعها.

وشملت التوصيات تفعيل آليات التّعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتيّة وتقوية الجهاز الأمني الإلكتروني؛ وبلورة مشروع مرصد مغاربي لمكافحة التّطرّف يسعى إلى محاصرة دوافعه ومحركاته عبر مقارنة مشتركة تأخذ بعين الاعتبار مقترحات وتوصيات كل من

الشّباب، والمجتمع المدني، ومتخصّصين في الدّين، وأكاديميين، وممثلي الحكومة وكلّ الفاعلين. إضافة إلى تكريس الممارسة الديمقراطيّة وتقوية المؤسسات وتعزيز الحقوق والحريّات وتدبير الاختلاف والحوار البناء، وترسيخ قيم المواطنة وتفعيل العدالة الانتقاليّة. واختتمت التوصيات بالدّعوة إلى إقرار مشروع ميثاق منع ومكافحة التّطرّف، وتكريس الأمن المجتمعي والإنساني؛ وصياغة مقترحات وتوصيات السياسات العامّة في هذا المشروع بشكل اشتراكي تضمّ كلّ الفاعلين في المجال، من أجل إدارة التّطرّف، وتوفير برامج ملائمة لبتير هذه الظّاهرة.

تقرير عن:

مؤتمر "الاستراتيجيات الوطنية في مواجهة التطرف والإرهاب العالمي: الإنجازات والطمح"

Report about:

Conference on "National Strategies in the Face of Global Extremism and Terrorism: Achievements and Ambition"

Jordan, 23-25 April 2018

الأردن، 23-25 نيسان / أبريل 2018

Preparatory Committee for the Conference

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

الإرهاب، لم تشهدها أكثر الفترات التاريخية تطرفاً، فتركت آثاراً خطيرة جداً، لم تقتصر في تدمير الأبنية الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل اسهمت في أحداث هزة حضارية عنيفة امتدت إلى الذات والهوية والأصول. وفي ظل الظروف الإقليمية والدولية التي أصابت النظام الدولي، فقد برزت قضية الإرهاب والتطرف ضمن القضايا الدولية المؤثرة في المحيط المحلي والإقليمي، الأمر الذي دفع الكثير من المهتمين لوضع رؤى لكيفية مواجهة هذا الخطر، وكيفية إدارة الأزمات الإرهابية على مختلف المستويات السياسية والتشريعية والاجتماعية.

ومن هنا برزت أهمية عقد هذا المؤتمر لتوسيع دائرة التحليل المفهومي للتطرف

خلال الفترة الممتدة ما بين 23 - 25 ابريل 2018، نظمت كلية الدراسات العليا بجامعة مؤتة (الأردن) مؤتمر "الاستراتيجيات الوطنية في مواجهة التطرف والإرهاب العالمي: الإنجازات والطمح"، وتم هذا التنظيم بالاشتراك مع جامعة عمان الأهلية، والمنتدى العالمي للوسطية في الأردن.

وقد نظم هذا المؤتمر لمعالجة قضية الإرهاب التي تعدّ من المشكلات التي طالما لحقت بالمجتمعات الإنسانية لأسباب مختلفة ومتداخلة، وتتجدد هذه القضية في أوقات معينة بحدة وعنفوان، مما قد يتسبب في تدمير أبنية المجتمعات وأسس استقرارها. ولعلّ عصرنا هذا أصبح من أكثر العصور التي ابتليت بها المجتمعات بأنواع جديدة من

والإرهاب، لتشمل الجوانب الثقافية والاجتماعية والدينية إضافة إلى أبعادها السياسية، وإعطائها خصوصية محلية وعربية. ولهذا كانت هذه الدعوة مفتوحة أمام الأكاديميين والباحثين والسياسيين في مختلف المؤسسات محلياً وإقليمياً وعالمياً، حيث استهدف هذا المؤتمر المنظمات الدولية المعنية بقضايا الإرهاب والتطرف والأمن الإنساني، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والعالمية المعنية بقضايا اللجوء وحقوق الإنسان والهجرة والأمن الإنساني، وكذلك الأكاديميين في الجامعات داخل الأردن وخارجة أصحاب الخبرة والإنتاج العلمي في حقل التطرف والإرهاب، إضافة إلى الباحثين المستقلين، والصحفيين والإعلاميين، والمراكز البحثية والجمعيات المتخصصة في مجال مكافحة التطرف والإرهاب.

لقد وضعت الجهات المنظمة للمؤتمر جملة من الأهداف، يمكن إبرازها في صنفين: أهداف علمية تتمثل في السعي إلى تأصيل قضية التطرف الإرهاب تأصيلاً علمياً من حيث المفهوم والمنطلقات، وتعزيز ضمان الفصل بين العلم والإيديولوجيا في مقاربة قضايا التطرف والإرهاب، والكشف عن الأبعاد الفكرية والسياسية والاجتماعية وغيرها، الكامنة وراء قضية التطرف والإرهاب، إضافة إلى المعالجة الفكرية للإرهاب، حتى تتواكب

وتتضافر المعالجة الفكرية مع مكافحة الأمنية في اقتلاع جذوره واستئصال شأفته، وتجفيف منابعه.

أما الأهداف العملية من المؤتمر، يمكن إنجازها في وضع خطة عمل إستراتيجية استشرافية لتجفيف منابع الإرهاب، حتى يتم عزلها عن كونها معول هدم للأمة والحضارة، وبيان أنّ الإرهاب من جرائم العصر، لا دين ولا وطن له، وإثبات براءة الإسلام منه فكراً وسلوكاً، وإيضاح أسباب التطرف والإرهاب، مع كشف منابعها مخاطرها وطرق التصدي لهما. ومن بين أهداف المؤتمر كذلك الدعوة إلى العمل على صياغة إستراتيجيات وطنية فاعلة لمواجهة الفكر التطرفي ومدلولاته، والخروج بتوصيات علمية وعملية لتعزيز البناء الاجتماعي والديني والتربوي لمكافحة التطرف والإرهاب.

وفي حفل افتتاح المؤتمر ألقى عميد كلية الدراسات العليا (مقرر المؤتمر كلمة اللجنة التحضيرية) كلمة افتتاحية أكد خلالها سعي المؤتمر من خلال المحاور ذات الصلة بالخطاب الديني والتدابير الشرعية والاستراتيجيات الوطنية، وإدارة المعرفة والتشريعات والقوانين الناطمة إلى رسم طريق وإستراتيجية حقيقية في مواجهة التطرف الفكري والعقائدي المؤدي للإرهاب العالمي، الذي

أصبح الوباء الذي لا يبدّ من محاربته واستئصاله. كما أضاف أنّ الأمة العربيّة تراهن على نتاج علمائها وباحثيها الفكري لحماية من تداعيات الإرهاب ضد نهضة الشعوب وأمنها المجتمعي .

كما ألقى رئيس جامعة عمان الأهليّة كلمة أكدّ فيها على الدور التشاركي بين المؤسّسات الأكاديميّة في تعزيز مفاهيم الولاء الوطني والانتماء ومحاربة الإرهاب والتطرّف، مضيفاً أنّ الأردن بمسيرته الحضاريّة يعبر عن وسطية الأمة. وأكد الأمين العام للمنتدى العالمي للوسطية في كلمته أنّ النهج الهاشمي الواسطي المعتدل نأى بالأردن عن الصراعات الإقليميّة إلى بوصلة الأمن والاستقرار رغم ما يشهده الإقليم من اضطرابات عصفت به بين الحين والآخر. وأشار رئيس هيئة علماء المسلمين بالعراق في كلمته التي ألقاها في حفل الافتتاح إلى أهميّة البحث العلمي الرصين في معالجة أسباب التطرّف الفكري والإيديولوجي، والوقاية من كافّة أشكاله وأنواعه.

أمّا في اليوم الأول من المؤتمر، فقد عالج المتدخلون خلال الجلسة الأولى مسألة "الخطاب الديني والتدابير الشرعيّة في مواجهة / صناعة التطرّف والإرهاب". ترأس هذه

الجلسة الدكتور اخليف الطراونة، وتضمنت خمسة مداخلات، حيث افتتح الجلسة الدكتور عطا الله فايز من باكستان بمداخلة عنوانها "دور الجامعات والمؤسّسات التربويّة في مكافحة الإرهاب والتطرّف وتعزيز قيم الاعتدال". تبعها مداخلة ثنائيّة لكلّ من الدكتور محمد الرواشدة والدكتور علي الفواز من الأردن، حيث قدّما مداخلة بعنوان "مكافحة التطرّف والإرهاب في الخطاب الديني". وقدّم الدكتور أحمد كافي من الجزائر المداخلة الثالثة التي تناول فيها "الإيديولوجيات والمذاهب الفكرية المتطرفة: أدوات وغايات". أما المداخلة الرابعة فقد قدّمت عن مركز السلم المجتمعي الكائن بالأردن، وتناولت "إستراتيجيّة مديريّة الأمن العام في مكافحة التطرّف والعمل الإرهابي". واختتمت الجلسة الأولى من طرف الدكتور إياد خازر المجالي من الأردن، بمداخلة كان عنوانها "إيديولوجيّة الفكر السياسي الإيراني بين النظرية والتطبيق (الحوثيون أنموذجاً)".

وفي اليوم الأول كذلك، أنعقدت جلسة ثانية حول مسألة "الخطاب الديني والتدابير الشرعيّة في مواجهة / صناعة التطرّف والإرهاب". وترأس هذه الجلسة الدكتور يوسف الجعافرة، وقدّمت خلالها خمسة أوراق بحثيّة، حيث ركزت الورقة الأولى على موضوع "كيف

ننقد جيل الشباب من التطرف والإرهاب، قدمها الدكتور أحمد طعمة من سوريا. وقدم الباحث قاسم تيجاني من نيجيريا الورقة الثانية تحت عنوان "دور العلماء والمفكرين والنخب في تعزيز خطاب الاعتدال ونبذ العنف". وكانت الورقة الثالثة حول "الأيديولوجيا والتطرف" من تقديم الأستاذ إبراهيم العجلوني من الأردن. أما المداخلة الرابعة حملت عنوان "الفكر المتطرف: واقع وتحديات"، قدمها ممثل عن مركز السلم المجتمعي الكائن بالأردن. وقد اختتم الدكتور يوسف خطابية الجلسة الثانية بمداخلة عنوانها "عوامل التطرف وارتباطاته في المجتمعات العربية".

وقد أستاذت أشغال المؤتمر في اليوم الثاني بعقد جلستين، فعالجت الجلسة الأولى "التشريعات القانونية الزادعة لأسباب وأنواع التطرف والإرهاب". وتولى العميد الركن ناصر المهيترات من الأردن، رئاسة هذه الجلسة، حيث تم خلالها تقديم خمس مداخلات، قدم المداخلة الأولى الدكتور محمد زاهد جول من تركيا، تناول فيها "دور الإعلام في نشر ثقافة الوسطية والاعتدال والتعايش"، وكانت المداخلة الثانية من تقديم الدكتور أنس الشقفة من النمسا، حيث كشف فيها عن "الميررات والذرائع القانونية لمواجهة التطرف والإرهاب في ظل القانون الدولي"، لتأتي بعدها الورقة الثالثة التي

قدمها الدكتور وليد فارس من ماليزيا، وكانت تحت عنوان "المعايير الدولية بين العدالة والانحياز لمواجهة التطرف والإرهاب"، أما الورقة الرابعة قدمتها الدكتورة نهلة المومني من الأردن، ومن خلالها كشفت عن "الميررات والذرائع القانونية لمواجهة التطرف والإرهاب في ظل القانون الدولي لحقوق الإنسان". ثم اختتمت هذه الجلسة بمداخلة قدمها الدكتور محمد الذنبيات من الأردن، وقد تناول فيها مسألة "مدى كفاية المنطلقات القانونية في تشريعات مكافحة الإرهاب".

كما أنعدت جلسة أخرى في اليوم الثاني من المؤتمر، حيث عالج فيه المتدخلون "دور المؤسسات في التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الإرهاب والتطرف"، وترأس هذه الجلسة الدكتور حسن مبيضين، وهي الأخرى تضمنت خمسة أوراق بحثية، ففي الورقة الأولى التي قدمها الدكتور قيس المعايطه من الأردن، تم تبيان "دور المناهج الجامعية في تكوين شخصية الطالب المعتدلة ومكافحة التطرف"، وفي الورقة الثانية ركز الدكتور أنس العبد من سوريا، على إيضاح أهمية "التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأزمات الإرهابية"، ثم جاء بعده الباحث حسن نصر بطاطو من الأردن، وقدم الورقة الثالثة تحت عنوان "أثر العقيدة الصحيحة في حفظ الدماء". أما الباحثة

ميسون المبيضين من الأردن، فقد قدّمت الورقة الرابعة التي تناولت فيها موضوع "المرأة وعلاقتها بالتطرّف والإرهاب". واختتمت الجلسة بتقديم ورقة بحثية من طرف الدكتور حمزة المعايطه من الأردن، ومن خلالها تناول بالتحليل موضوع "الخطاب الديني والتدابير الشرعية في مواجهة الإرهاب".

أما في اليوم الثالث من المؤتمر، فانعقدت جلسة أخيرة حول "تقييم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف"، ترأسها المهندس مروان الفاعوري (الأمين العام للمنتدى العالمي للوسطية). قدّمت خلال هذه الجلسة خمسة أوراق بحثية، إذ قدّم الدكتور عبد الرحمان أبادح من الأردن، الورقة الأولى مبينا فيها "دور المؤسسات الدينية في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لنشر قيم الاعتدال ومكافحة التطرف"، وتناولت المداخلة الثانية موضوع "الغلو والتطرف، ماهيته وأسبابه ودوافعه وأثره على الفرد والمجتمع"، قدّمتها كل من الدكتور صالح المساعيد والدكتور تركي الفواز والدكتورة فاطمة النشاش (كلهم من الأردن)، في حين ركزت الورقة الثالثة على "دور مركز السلم المجتمعي في مكافحة التطرف"، حيث قدّمتها ممثّل عن المركز الموجود في المملكة الأردنية، أما المداخلة الرابعة، فقد قدمها الدكتور وليد العويمر من الأردن، وقام من خلالها بتحليل

"دور الجامعات الأردنية في مكافحة الفكر المتطرف". وكانت هناك مداخلة أخيرة حملت عنوان "استخدام الأساليب والأدوات الالكترونية للتجنيد والإرهاب الالكتروني العالمي ودور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر قيم الاعتدال"، حيث قدّم هذه المداخلة الدكتور علي الحجاجه من الأردن.

وفي ختام المؤتمر أكّد المشاركون على جملة من الأسس الحضارية والفكرية والثقافية والعلمية والعملية، وخلصوا بها إلى عدد من التوصيات أبرزها:

على المستوى المفاهيمي والعلمي، أوصى المؤتمر على ضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للتحرّر من الاستعمار. كما أوصوا على ضرورة العمل لإعادة تأهيل بعض المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في تحديد مفهوم الترويع، كما ورد في المصادر الشرعية، وتجنّب الصراع الديني والسياسي. وتفعيل الخطاب الإنساني الذي يحقّق الدور الحضاري للدين الإسلامي، وبيان خطورة الإيديولوجيات الفكرية والعقائد المتطرّفة ذات الامتداد العالمي، والتي تغذّي فكرة التطرف الدموي والمغالاة والإرهاب من خلال أفكارها الملتوية التي تدفع بها إلى مراكز صنع القرار الدولي، ممّا يستوجب الردّ عليها ممن

يحملون فكراً قوياً، كما دعوا إلى الحكمة والموعظة الحسنة في الطرح الثقافي الحضاري الإنساني. إضافة إلى دفع دعاوى المتطرفين ومواجهة خطاباتهم المتطرفة بخطاب علمي وموضوعي مستند إلى الحجج والبراهين العلمية الدامغة والأدلة الشرعية الوسطية الثابتة. والتأكيد على أهمية القيم الدينية والأخلاقية والتدابير الشرعية التي تعزز مفهوم الاعتدال وقبول الآخر، ودورها في توازن المجتمع ودفع الغلو والتطرف عن أبنائه. وأكد المؤتمرين على ضرورة التواصل المستمر بين العلماء والباحثين والفقهاء والقانونيين في التآطير النظري المناسب لمسألة علاقة الدين بالسلطة انطلاقاً من القيم السياسية في القرآن الكريم والدولة المدنية الحديثة.

أما على المستوى الاستراتيجي فقد دعا المؤتمرين إلى ضرورة وجود إستراتيجية إعلامية شاملة للأمة في سائر أقطارها، إضافة إلى تكاتف الجهود الرسمية والمدنية للعمل الشمولي في مواجهة التطرف والإرهاب في جميع المستويات والمجالات، والتأكيد على تكامل الجهود الوطنية والعربية والإسلامية من خلال توحيد الخطاب الإعلامي الرسمي لمواجهة التطرف والإرهاب. وكذلك ضرورة التنسيق والمتابعة لإيجاد إستراتيجيات وطنية داخل كل الدول العربية والإسلامية تستنهض

الهمم في الميادين التنموية كافة، كالترقية والتعليم والإعلام والتنمية المستدامة والمؤسسات الأمنية وصولاً إلى جهد وطني تكاملي، يهدف إلى الحفاظ على منجزات الأمة، وتوحيد الجهد في مكافحة التطرف والإرهاب محلياً وعالمياً. والتأكيد على أهمية التفاعل الإيجابي وتبني إستراتيجية الأمم المتحدة لعام 2015 الشاملة، المطالبة بضرورة مواجهة الإرهاب والتطرف ضمن مفاهيم واضحة ومحددة بمعايير دولية عالمية. وضرورة مراعاة البعد الإستراتيجي في التخطيط لأهداف طويلة على المدى القريب والبعيد، تكون قابلة للتحقيق على أرض الواقع.

أما على المستوى العملي والميداني، فقد جرى التأكيد على اتخاذ كافة السبل والوسائل لمحاربة كافة أشكال الإرهاب والفكر المتطرف كضرورة وطنية وحاجة إنسانية عالمية ومصالحة دينية تستهدف تنقية الدين الإسلامي مما علق به من الأفكار الدخيلة، التي تسعى للتشويش على حضوره الإنساني ورسالته الإنسانية. والتأكيد على دور المؤسسات الأكاديمية والإعلامية والثقافية في نشر ثقافة التسامح وتعزيز معنى المواطنة في المجتمعات العربية والإسلامية، ضمن مفاهيم عملية قابلة للتطبيق. ودعم برامج الأسرة

لتكوين شخصيّة الفرد المتوازنة، وتحقيق التّحصين الفكري للمجتمع.

كذلك تمّ التأكيد على أنّ الظلم والتهميش والإقصاء وانتشار الفساد وانعدام الحكم الرشيد وتراجع برامج التنمية يؤدي حتماً إلى ظهور وتفشّي ظاهرة الإرهاب والتطرف، وعليه لا بدّ من تصويب الأوضاع بما يتلاءم مع ظروف الدولة وإمكانياتها المتاحة. ومعالجة نقاط الضعف الحقيقيّة وحالة عدم التوازن في الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للحكومات؛ لأنها السبب في إحداث حالة من عدم الاستقرار على المستوى الداخلي، وفي الاحتقان الاجتماعي كونه يمثل نقطة ضعف أمام الجهود الحقيقيّة التي يمارسها النظام السياسي في مواجهة الإرهاب، ومحاربة التّنظيمات الإرهابيّة، خاصّة في جوانب معالجة الفقر والبطالة. كما دعا المؤتمرون إلى ضرورة إقامة منصات خطابيّة للشباب تعبّر عن رؤاهم الفكرية ومشاعرهم بعيداً عن كينونة الإرهاب ومزالقه، وضرورة تجفيف منابع ومصادر تمويل أنشطته الإرهابيّة الإلكترونيّة. وأوصى المؤتمرون كذلك على ضرورة استخدام أسلوب الصياغة القانونيّة لضبط سلوك الأفراد، والتزام الدّول بالقيود الدوليّة الضامنة للحريّات الشخصيّة بما ينسجم مع المواثيق الدوليّة لحقوق الإنسان.

وأخيراً، خلص المؤتمرون إلى نتيجة مفادها ضرورة التأكيد على دور المؤسسات الأكاديميّة والجامعات والمراكز البحثيّة في وضع خطة إستراتيجيّة شموليّة، وصياغة مناهج دراسيّة، وعقد مؤتمرات نوعيّة لفئة الشّباب وطلبة العلم في المراحل الجامعيّة كلّها، لضبط سلوك الأفراد نحو منهجيّة الوسطيّة والاعتدال ضمن أسس ومعايير موضوعيّة.

